عارِيَّة الإعراب في النحو العربيّ

عرضًا وتحليلًا

إعداد

د/ محمود حسن مرسي عبد الله

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية

فرع جامعة الأزهر بالمنوفية

١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م

عاريَّة الإعرابِ في النحوِ العربيّ – عرضًا وتحليلا

محمود حسن مرسي عبد الله
قسم اللغويات بكلية اللغة العربية بالمنوفية – جامعة الأزهر
البريد الإلكتروني :
Mahmoudabdallah.lan@azhar.edu.eg

الملخص:

الإعراب مظهرٌ مُهمٌّ من مظاهرِ تميزِ اللغةِ العربيةِ عن غيرها من اللغات، وهو دعامةٌ أساسية يقوم عليها علمُ النحو وركيزةٌ يرتكز عليها. وهذه دراسة في ظاهرة إعرابية في النحو العربي، هي ظاهرة: «عاريَّة الإعراب»، التي تَعني – في أقرب تصور لها – استعارة الإعراب من لفظ إلىٰ لفظ، وانتقاله من موضع إلىٰ موضع.

عُنِي البحثُ بإبراز هذه الظاهرة، ظاهرة «عاريَّة الإعراب»، واستكناه طبيعتها وأسرارها، من خلال تحديد مفهومها، وتسليط الضوء علىٰ تناول النحاة لها، ثم استقراءِ مواضعِها وجمعِها من بطون كتب النحو، وتصنيفِها وترتيبِها، وتحليلِها. وذلك باتباع المنهج الوصفي التحليلي، القائمِ علىٰ الوصف والتحليل والتفسير.

وخُتم البحثُ بدراسةٍ منهجية تكشف النقاب عن ملامح العاريَّة وسماتها.

وقد جاء البحث في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، أما المقدمة ففيها الحديث عن أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وخطته، ومنهج السير فيه. وأما التمهيد فتناول مفهوم العاريَّة، وحديث النحاة عنها. وأما المبحث الأول فجاء بعنوان: «مواقع العاريَّة في الأبواب النحوية». وأما المبحث الثاني فكان عنوانه: «عاريَّة الإعراب – الملامح والسمات». ثم الخاتمة

وفيها نتائج البحث. ثم أتبعت ذلك بقائمة لأهم المصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

وخَلَص البحثُ إلىٰ أن عاريَّة الإعراب ظاهرةٌ في النحو العربي، وقد تناولها النحاةُ في كتبهم، لكن لم يخصَّها أحد بحديث مستقل، بل جاءت مسائلَ منثورةً وإشاراتٍ مبثوثةً في بطون الكتب. واستنتج البحث – من خلال تتبع مواضع العاريَّة ومواطنها في الأبواب النحوية وتحليلها – أن لهذه الظاهرة أسبابًا ومظاهرَ وآثارًا، وقد أماط البحثُ اللثامَ عنها.

الكلمات المفتاحية: عاريَّة – استعارة – إعارة – انتقال – الإعراب – النحو العربي.

Parsing Metaphor in Arabic Grammar Presentation and Analysis

Mahmoud Hassan Morsy Abd Allah

Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Menoufia, Al-Azhar University
Email: Mahmoudabdallah.lan@azhar.edu.eg

Abstract:

parsing is an important aspect of the distinction of the Arabic language among languages, and it is a mainstay on which grammar rests. This is a study of a syntax phenomenon in Arabic grammar, a phenomenon of: "Parsing Metaphor" which means - in a visualization of it - borrowing parsing from one word to another, and moving it from one place to another.

The research was concerned with highlighting this phenomenon, the phenomenon of "Parsing Metaphor", by presenting a concept of it, highlighting the grammarians' handling of it, and then extracting and collecting its locations from the bellies of grammar books, classifying, arranging, and analyzing them. By following the descriptive analytical approach, which is based on description, analysis and interpretation.

The research concluded with a systematic study that unveils the features and characteristics of the Metaphor.

The research came in an introduction, a preface, two chapters, and a conclusion. As for the introduction, it talks about the importance of the topic, the reason for choosing it, its plan, and the approach to it. As for the preamble, it deals with the concept of Metaphor, and the grammarians' talk about it. As for the first topic, it came under the title: "Metaphor Sites in Grammatical Doors." As for the second topic, its title was: "Parsing Metaphor -

Features and Attributes". Then the conclusion and the search results. Then it was followed by a list of the most important sources and references, and an index of topics.

The research concluded that Parsing Metaphor is apparent in Arabic grammar, and grammarians have addressed it in their books, but no one singled out a separate hadith for it. The research concluded - by tracing and analyzing the Metaphor places and their habitats in the grammatical chapters - that this phenomenon has causes, manifestations and effects, and the research has revealed it.

Keywords: Metaphor - Borrow - Lend - Transition - parsing - Arabic grammar.

المقدمة

الحمد لله علىٰ عظيمِ مِنَنِه، وسابغِ نعمِه، أحمده حمد الشاكرين، وأسأله المزيد من فضله، وأصلي وأسلم علىٰ خير خلقه وأفضل رسله سيدنا محمد ﷺ، وعلىٰ آله وصحبه الكرام البررة، ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

أما بعد:

فإن الإعراب يعد أهمَّ مظهرٍ من مظاهرِ اللغة العربية وأوضحَه، وهو مما تميزت به هذه اللغة الشريفة عن غيرها من اللغات، ولما كان الإعرابُ هو الدعامةَ الأساسيةَ التي يقوم عليها علمُ النحو والركيزةَ التي يرتكز عليها، وكانت غايةُ علمِ النحوِ هي بيانَ الإعرابِ وتفصيلَ أحكامِه، وجدنا العلماء يسمون النحو: (علم الإعراب).

من هذا المنطلق جاء هذا البحث الذي عُنِيَ بدراسة ظاهرة إعرابية، هي ظاهرة (عاريَّة الإعراب)، التي تَعني – في أقرب تصور لها – استعارة الإعراب من لفظ إلىٰ لفظ، وانتقاله من موضع إلىٰ موضع.

فكرة البحث، وسبب اختيار الموضوع:

تعود فكرة هذا الموضوع إلىٰ سنوات خلت، حينما كنت في مرحلة التعليم الجامعي، حيث دار نقاش بيني وبين أحد الأصدقاء حول قول ابن مالك في الألفية في معرض حديثه عن وجوه شبه الاسم بالحرف: «وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ»[1]، علام جُرت كلمة «تَأَثُّرٍ»؟ هل هي مجرورة بحرف

(١) ألفية ابن مالك ص١٠.

الجر الباء؟ وهل يجوز ذلك مع وجود الفاصل (لا)؟ أو هي مجرورة بالإضافة؟ وهل يصح أن تكون (لا) مضافًا وهي حرف وليست اسمًا؟

ثم رجعت إلىٰ شرح ابن عقيل علىٰ الألفية فوجدت المحقق الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله يقول: «(لا): اسم بمعنىٰ (غير) مجرور بالباء، وظهر إعرابه علىٰ ما بعده بطريق العاريَّة...، و(لا) مضاف، و(تَأَثُّرٍ): مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة علىٰ آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العاريَّة التي يقتضيها ما قبله»(١). وحينئذ قفزتْ إلىٰ ذهني فكرةُ البحث في إعراب العاريّة، والوقوف علىٰ مواضعه ومسائله.

وقد دعاني إلى اختيار هذا الموضوع – إضافة إلى ذلك – أمورٌ، منها:

١- هذا الموضوع لم ينلْ حظَّه من البحث، فلم يُفرَد بدراسة متخصصة مستقلة تجمع مسائله وأحكامه وقضاياه.

٢- مادة هذا الموضوع إنْ هي إلا إشاراتٌ وتلميحاتٌ مفرقةٌ منثورةٌ في كتب النحاة، لا يجمعُ شتاتَها بابٌ، فأردت أن أقتنص شواردها، وأقيِّدَ مسائلَها، وأضمَّ بعضها إلىٰ بعض.

الدراسات السابقة:

حين عقدت العزم علىٰ البدء في جمع مادة هذا البحث طفِقْتُ أفتش هنا وهناك، فربما تكون هناك دراساتٌ سابقة تتصل بموضوعه، فلم أجد ثَمَّةَ دراسةً علمية مستقلة تمحضت له، اللهم إلا مقالًا قصيرًا بعنوان: (الإعراب

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ١/ ٢٩.

علىٰ العارية) نُشر علىٰ المجلس العلمي لموقع (الألوكة) علىٰ شبكة المعلومات الدولية[١]، لكاتبه: "فريد البيدق"، أشار فيه إلىٰ موضعٍ واحد من مواضع الإعراب علىٰ العاريّة، وهو (لا) الوصفية التي يظهر إعرابها علىٰ ما بعدها، وأتىٰ بصورة واحدة من صورها، وهي النافية المعترضة بين الخافض والمخفوض، نحو: (جئت بلا زادٍ)، و(غضبت مِن لا شيءٍ). ثم استشهد لهذا الموضعِ بشواهدَ من كتابَيْ: (أوضح المسالك)، و(شرح ابن عقيل)، مستعينًا بإعرابِ المحققَيْنِ[٢] لهذه الشواهد.

ثم عاد هذا الكاتبُ فنشر مقالًا آخرَ علىٰ الموقع نفسِه بعنوان: (أشتات في النحو والصرف)[٣] وهي مجموعة مقالات نحوية قصيرة لا يجمعها موضوع، وهنا ذكر صورةً أخرىٰ من صور (لا) الوصفية، وأورد موضعين آخرين من مواضع الإعراب علىٰ العارية، هما: (أل) الموصولة، و(إلا) الوصفية. وكان حديثُه إشاراتٍ سريعةً مقتضبةً، في بضعة أسطر.

هذا ما وقفت عليه واقتضت الأمانة العلمية ذكره، وهو – كما ذكرتُ – لا يعدو أن يكون إشاراتٍ خاطفةً في بضعة أسطر عن ثلاثةِ مواضعَ فقط غيرِ

---

(١)علىٰ هذا الرابط:

(https://majles.alukah.net/t/٣٧٨٧٦).

(٢) استعان بتحقيق الشيخ يوسف البقاعي لأوضح المسالك، وتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد لشرح ابن عقيل.

(٣)علىٰ هذين الرابطين:

(https://www.alukah.net/literature_language/٠/١٢٧٨٤٢/).

(https://www.alukah.net/sharia/٠/١٢٩٧١٠/#ixzz٧٧VlHP٠٧Z).

مكتملةٍ من مواضع العاريَّة؛ لذا استخرت الله ومضيت قُدُمَا في إنجاز هذا الموضوع.

خطة البحث:

جاء هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

المقدمة: تحدثت فيها عن أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وخطته، ومنهج السير فيه.

التمهيد: مفهوم العارية، وحديث النحاة عنها.

المبحث الأول: مواقع العاريَّة في الأبواب النحوية.

المبحث الثاني: عاريَّة الإعراب – الملامح والسمات.

الخاتمة: وفيها نتائج البحث.

ثم أتبعت ذلك بقائمة لأهم المصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي القائم علىٰ وصف الظاهرة موضوع البحث، ثم تحليلها وتفسيرها.

وأما عن طريقة السير فيه فقد جمعت مواضعَ العاريّة ومواطنَها، واستخلصتُها من بطون كتب النحو، ثم قمت بتصنيفها وترتيبها حسب أبواب النحو، متبعًا في ذلك ترتيب ألفية ابن مالك، مع وضع عنوان مناسب لكل موضع، وتحليله تحليلًا موجزًا.

وقد وجهت جهدي نحو هدف البحث، وهو إبراز ظاهرة العارية، وعرض مواطنها، وتحليلها، ومن ثَمَّ التزمت الإيجاز، ولم أتعرض في أثناء

العرض للخلافات النحوية، ولا لأدلة النحاة وحججهم وردودهم، وما إلىٰ ذلك، إلا بقدر ما تدعو الضرورة إليه.

ثم ختمت بدراسةٍ منهجية تكشف النقاب عن بعض ملامح العارية وسماتها، من خلال استخلاصه مما سبق عرضه من مواضعها.

وبعد، فهذه محاولة سعيت فيها بجد وإخلاص، فإن كانت موفقةً فالحمد لله، وإن كانت غيرَ ذلك فحسبي أنني حاولت وبذلت ما أقدر عليه، وأسأل الله أن يلهمني التوفيق والسداد؛ إنه خير مأمول وأكرم مسؤول.

د/ محمود حسن عبد الله
مدرس بقسم اللغويات
بكلية اللغة العربية بالمنوفية

التمهيد
مفهوم العارية، وحديث النحاة عنها

لا نجد في كتب النحاة – بعد بحث مستفيض – حديثًا عن ظاهرة «العاريّة» يُظهر خصائصَها ويكشف النقاب عن معالمها، بل لا نجد تعريفًا لها عند أحد منهم، وما ورد في كتبهم عنها ما هو إلا تلميحاتٌ وإشاراتٌ عابرة متناثرة في بعض الأبواب النحوية.

لذا سأحاول – فيما يأتي – أن أقدم مفهومًا لهذه الظاهرة، من خلال تتبع مواضع استعمال النحاة لهذا المصطلح في كتبهم، مع الاعتماد علىٰ ما أوردته المعاجم اللغوية.

العاريَّة لغة:

"العارية" مأخوذة من مادة (ع ور)، وهي اسم لما يُعَار، والتعاور هو: التداول والتناوب، يقال: اعْتَوَرُوا الشيءَ، أي: تداولُوه فيما بينهم(١).

قال ابن منظور: «والعارية والعارة: ما تداولوه بينهم؛ وقد أعاره الشيء وأعاره منه وعاوره إياه. والمعاورة والتعاور: شبه المداولة والتداول في الشيء يكون بين اثنين»(٢).

و"العاريَّة" بتشديد الياء، وجمعها: (عَوَارِيّ)، وهي علىٰ وزن: (فَعَلِيَّة)، وأصلها: (عَوَرِيَّة)، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فصارت: (عَارِيَّة)(٣).

---

(١) ينظر: الصحاح (ع ور) ٢/ ٧٦٢، والمغرب في ترتيب المعرب ص٣٣١، ولسان العرب ٤/ ٦١٨، والقاموس المحيط ص٤٤٦.

(٢) لسان العرب ٤/ ٦١٨.

(٣) ينظر: إصلاح المنطق ص١٣٤، وتصحيح الفصيح وشرحه لابن دُرُسْتَوَيْه ص٣٨٥، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي ص١٨٤.

وذكر الجوهري أنها منسوبةٌ إلىٰ "العار"؛ لأن طلبَها عارٌ وعيبٌ(١).

وقد سُمع تخفيف الياء فيها(٢)، والتشديد أفصحُ وأكثرُ(٣)، وعَدَّ بعضُ العلماء التخفيفَ من الغلطِ ولحنِ العامة(٤).

العاريَّة اصطلاحًا:

لا يبعد المفهوم الاصطلاحي للعاريّة عن المفهوم اللغوي كثيرًا، فهي عبارة عن تداول الحكم النحوي بين كلمتين، أو استعارة حكم نحوي من كلمة ما إلىٰ كلمة أخرىٰ. أو نقل حكم نحوي من مكان إلىٰ مكان آخر.

وإذا خصَّصْنا العاريّة وقصرناها علىٰ الإعراب، مع الاستئناس بمواضع استعمال النحاة لهذا المصطلح، أمكننا أن نعرف «عاريّة الإعراب» بأنها:

- نقل الإعراب من لفظ يستحقه أصالةً إلىٰ لفظ آخر.
- أو: استعارة الإعراب من لفظٍ إلىٰ لفظٍ آخرَ لا يستحقه أصالةً.

مثال لإعراب العاريّة:

ولكي يتضح مفهوم العاريّة أكثر نسوق مثالًا لموضع من مواضعها مما ذكره النحاة في كتبهم، نعلق عليه بإيجاز، ثم نفصل القول فيه في موضعه:

---

(١) ينظر: الصحاح ٢/ ٧٦١.

(٢) ينظر: شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ص١٨٤، ومشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار ٢/ ١٠٥، والقاموس المحيط ص٤٤٦.

(٣) ينظر: شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ص١٨٤، والمدخل إلىٰ تقويم اللسان ص١٠٨، والمزهر ١/ ٢٤٩، وخير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام ص٣٢.

(٤) ينظر: غلط الضعفاء من الفقهاء لابن بري ص١٩، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي ص٣٧٢، والمزهر ١/ ٢٤٩، وخير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام ص٣٢.

(أل) الداخلةُ علىٰ الوصف كما في نحو: (جاء الضاربُ) اسمٌ موصولٌ علىٰ رأي جمهور النحاة، والمعنىٰ: جاء الذي ضَرَبَ، فأين فاعل (جاء)؟ هل هو (أل) أو (ضارب)؟ وكلاهما اسم؟

هنا يقول جمهور النحاة: إن حق الإعراب أن يظهر علىٰ (أل) التي هي اسم موصول، لكن لما جاءت علىٰ صورة الحرف نقل إعرابها إلىٰ صلتها علىٰ سبيل العاريّة. فعند الإعراب نقول: (أل) فاعل لـ (جاء)، وقد ظهرت علامة الرفع علىٰ الوصف الذي بعدها؛ لتعذر ظهورها عليها(١).

عاريّة الإعراب في كتب النحاة:

تحدث النحاة عن إعراب العاريّة في كتبهم، ولم أقف علىٰ واحد منهم أفرد له بابًا أو خصه بحديث مستقل، وإنما جاءت مسائلُه مبثوثةً منثورةً في بطون كتب النحو، وكان حديثُ النحاة عنه إشاراتٍ عابرةً كما أسلفنا.

وقد تنوعت عبارات النحاة وأساليبُهم في معرض ذكرهم لهذا الإعراب، فتارة يصرحون بلفظ «العاريّة»، فيقولون إن لفظ كذا ظهر إعرابُه علىٰ كذا بطريق العاريّة، لكن هذا التصريح قليل، فلم أجد النحاة صرحوا بذكر مصطلح «العاريّة» إلا في ستة مواضع مما وقفتْ عليه هذه الدراسة من مواضع هذا الإعراب، وهذه المواضع هي:

- استعارة الإعراب من (أل) الموصولة إلىٰ صلتها.
- نقل إعراب الوصف المنفي بـ (غير) إليها.

(١) ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ٣/ ١٤، وتعليق الفرائد ٢/ ٢١٤، والتصريح ١/ ١٦٠، وحاشية الصبان ١/ ٢٢٨. وسيأتي تفصيل ذلك في موضعه من البحث – إن شاء الله–.

- ظهور إعراب (لا) الوصفية علىٰ ما بعدها.
- استعارة النصب من واو المعية إلىٰ المفعول معه.
- استعارة إعراب المستثنىٰ بـ (إلا) إلىٰ (غير).
- ظهور إعراب (إلا) الوصفية علىٰ ما بعدها.

وأول من استعمل هذا المصطلح – فيما أعلم – هو الرضي، ثم تلاه بعض اللاحقين، وهذه عبارات بعضهم:

- قال الرضي في معرض الحديث عن انتقال الإعراب من (أل) الموصولة إلىٰ صلتها: «وكان حق الإعراب أن يكون علىٰ الموصول، كما نذكره، فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية، نقل إعرابها إلىٰ صلتها عاريَّة...»(١).
- وقال الدماميني في معرض الحديث عن نقل إعراب الوصف المنفي بـ (غير) إليها: «فحركة الرفع التي علىٰ (غير) هي التي يستحقها هذا الاسم بالأصالة، لكنه لمَّا كان مشغولًا بحركة الجر لأجل الإضافة جعلت حركتُه التي كانت له بطريق الأصالة من حيث هو مبتدأ علىٰ (غير) بطريق العاريّة»(٢).
- وقال الصبان في معرض الحديث عن (غير) المستثنىٰ بها: «وإنما نصبت علىٰ الاستثناء مع أن المستثنىٰ هو الاسم الواقع بعدها لأنه لما كان مشغولًا بالجر – لكونه مضافًا إليه – جُعل ما كان يستحقه من الإعراب

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ٣/ ١٤.

(٢) شرح الدماميني علىٰ مغني اللبيب ٢/ ٧٧.

المخصوص لولا ذلك علىٰ (غير) علىٰ سبيل العاريّة»[1].

وتارة يعبر النحاة في هذا الصدد بعبارات لا يذكرون فيها مصطلح «العاريّة» صراحة، بل يعبرون بعبارات أخرىٰ، مثل: نقل الإعراب، أو انتقال الإعراب، أو تحول الإعراب من لفظ كذا إلىٰ لفظ كذا، أو جعل إعراب كلمة كذا في كلمة كذا، أو إعطاء لفظ كذا إعرابَ لفظ كذا، أو أن لفظًا اكْتَسَىٰ إعرابَ لفظٍ آخر، أو اكْتَسَبَ إعرابَه، ونحو ذلك. وهذه أمثلة لعبارات بعضهم:

- قال أبو علي الفارسي في معرض حديثه عن التثنية: «الاسم المثنىٰ قد كان قبل أن يثنىٰ ينصرف في وجوه الإعراب، فلما زيدت عليه الألف لمعنىٰ التثنية كما زيدت الياءان لمعنىٰ النسب، انتقل الإعراب الذي كان يكون في لام الاسم أو ما أشبه لامه إلىٰ آخره...»[2].
- وقال ابن الخشاب في معرض حديثه عن نيابة العدد عن المفعول المطلق، نحو: (جلدته عشرين سوطًا): «والأصل في هذا المثال: جلدته جلدًا ذا عشرين سوطًا، ثم حذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه، وحذفت المضاف وأثبت المضاف إليه منابه، فاكتسىٰ إعرابه؛ إذ سد مسدَّه»[3].
- وقال الخوارزمي في المضاف إلىٰ ياء المتكلم: «الاسم إذا أضيف إلىٰ ياء المتكلم فحكمه الكسر؛ لأنه لَمَّا لم يمكن إظهار الكسرة في المضاف إليه

(١) حاشية الصبان ٢/ ٢٣٣.

(٢) البغداديات ص٤٨٦.

(٣) المرتجل ص١٦٠.

تحول إلىٰ المضاف...»[1].

- وقال أبو حيان في حديثه عن (إلا) الوصفية في قوله تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[2]: «لا يمكن أن يظهر الرفع في (إلا)؛ إذ الأصل: (غيرُ الله)، فجعل الرفع الذي في (غير) في اسم الله»[3].
- وقال الشيخ خالد الأزهري: «و(أل) المعرفة لا يعود عليها ضمير، وإنما نقل الإعراب إلىٰ ما بعدها لكونها علىٰ صورة الحرف...»[4].

وإذا تأملنا مصطلح «العاريَّة» الذي استعمله النحاة وجدنا أنه لا ينطبق علىٰ مدلوله إلا بشيء من التجوّز والتسامح؛ ذلك لأن العاريَّة معناها أن تعطي غيرك ما ينتفع به ثم يرده إليك، وفي فقه المعاملات باب يسمىٰ: (باب العاريّة)، وهي تمليك المنفعة، أي بذْل العين لمن ينتفع بها ثم يردها، وقد قال النبي ﷺ: «الْعَارِيَّةُ مُؤَدَّاةٌ»[5]. وورد أنه ﷺ استعار من صفوان بن أمية دروعًا يوم حنين، فقال صفوان: أغصبًا يا محمد؟ فقال ﷺ: «لَا، بَلْ عَارِيَّةٌ مَضْمُونَةٌ»[6].

فهل ينطبق هذا المصطلح علىٰ ما نحن بصدد الحديث عنه؟ هل يُعار الإعراب ثم يرجع إلىٰ مكانه الأصلي مرة أخرىٰ؟ نعم يُعار، لكنه لا يرجع

(١) التخمير ٢/ ٦٥.
(٢) سورة الأنبياء، من الآية (٢٢).
(٣) التذييل والتكميل ٨/ ١٠٦.
(٤) التصريح ١/ ١٦٠.
(٥) سنن الترمذي، أبواب البيوع، باب ما جاء في أن العاريّة مؤداة، ٣/ ٥٥٧ (١٢٦٥).
(٦) سنن أبي داود، كتاب البيوع، باب في تضْمين العاريَّة، ٥/ ٤١٤ (٣٥٦٢).

بعد الإعارة، لذا كان مصطلح «العاريَّة» يحمل شيئًا من التجوز، والأَوْلىٰ منه بالاستعمال هو ما استعمله النحاة من مصطلحات أخرىٰ سبقت الإشارة إليها آنفًا، كـ«نقل الإعراب»، ونحو ذلك.

هذا وقد وجدت من النحاة من ينكر عاريّة الإعراب، وهو يحيىٰ بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩ هـ)، حيث زعم أنه ليس في كلام العرب كلمة ينقل إعرابها إلىٰ غيرها، وأن كل كلمة لها إعراب خاص بها، ذكر العلوي ذلك في معرض ردِّه علىٰ الخوارزمي في مسألة المضاف إلىٰ ياء المتكلم، فقد ذهب الخوارزمي إلىٰ أنه لما تعذر ظهور الإعراب في ياء المتكلم نقل الإعراب إلىٰ الاسم المضاف إليها، لذلك يلزم الكسر.

قال العلوي في عرض هذا المذهب والرد عليه: «وثانيها: أن المضاف في نحو: (يا غلامي، وهذا غلامي) معرب بإعراب الياء المقدر عليها، فنقل إلىٰ ما قبلها، وهو المضاف، وهذا شيء يحكىٰ عن الخوارزمي، وهو أبعد من الأول لأمرين: أما أولا: فلأنه لا يوجد في كلام العرب إعراب كلمة منقول إلىٰ كلمة أخرىٰ أصلًا...»(١).

والعلوي محجوج بمواضع الإعراب علىٰ العاريّة المبثوثة في مواضعَ كثيرةٍ من كتب النحاة، ولم ينكرها أحد منهم، وسيقف القارئ في هذا

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٥٣، و٥٥٤. وينظر: الحاصر ١/ ٤٦، وهو رسالة دكتوراه بعنوان: (يحيىٰ بن حمزة العلوي- آراؤه ومنهجه في النحو مع تحقيق كتابه: الحاصر لفوائد المقدمة في علم حقائق الإعراب)، إعداد الدكتور/ عادل عبد الحميد عبد العزيز، عام ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، والرسالة مودعة بمكتبة كلية اللغة العربية بالمنوفية برقم (٣٢ نحو).

البحث علىٰ ذلك إن شاء الله، يضاف إلىٰ ذلك أنه لم يقل بقوله هذا أحد من النحاة قبله أو بعده – فيما أعلم –.

بين عاريَّة الإعراب والإعراب بالنيابة:

تنقسم علامات الإعراب قسمين: علامات أصلية، وعلامات فرعية، أما الأصلية فهي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، والسكون – وهو عدم الحركة – للجزم. وأما العلامات الفرعية فهي علامات تنوب عن العلامات الأصلية، وهو ما يعرف بـ (الإعراب بالنيابة)، وهي عشْر علامات، واقعة في سبعة أبواب: الأسماء الستة، والمثنىٰ، وجمع المذكر السالم، وما جمع بألف وتاء مزيدتين، والاسم الذي لا ينصرف، والأفعال الخمسة، والفعل المضارع المعتل الآخر(١).

من هنا ندرك أن عاريَّة الإعراب شيء والإعراب بالنيابة شيء آخر؛ ذلك أن عارية الإعراب عبارة عن انتقال الإعراب من مكان إلىٰ مكان آخر، والإعراب بالنيابة المقصود به أن تنوب علامة فرعية عن علامة أصلية، وفيه قد تنوب حركة عن حركة، أو حرف عن حركة، أو حذف حرف عن السكون.

نعم قد يدخل إعرابُ العارية بعضَ أبواب الإعراب بالنيابة، كما في الأسماء الستة، والمثنىٰ، وجمع المذكر السالم، والأفعال الخمسة. لكنه دخلها عَرَضًا كما دخل غيرها من أبواب النحو، ففي الأسماء الستة انتقل

(١) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٦٤، والتصريح ١/ ٥٧.

الإعراب من لام الكلمة إلىٰ عينها بعد حذف اللام، وهذا يشبه انتقال الإعراب في الأسماء الثلاثية محذوفة اللام، نحو: (يد، ودم)، فإنه بعد حذف اللام ينتقل الإعراب إلىٰ العين، وكذلك نقل الإعراب من الهمزة المتطرفة إلىٰ ما قبلها بعد حذفها.

وفي المثنىٰ وجمع المذكر السالم انتقل الإعراب من آخر المفرد إلىٰ أحرف العلة (الألف والواو والياء)، نحو: (جاء المحمدانِ والمحمدونَ، ورأيت المحمدَيْنِ والمحمدِينَ، ومررت بالمحمدَيْنِ والمحمدِينَ). وفي الأفعال الخمسة انتقل الإعراب من آخر الفعل إلىٰ النون، وهذا يشبه انتقال الإعراب من آخر الاسم إلىٰ تاء التأنيث، ومن آخر الاسم المنسوب إليه إلىٰ ياء النسبة. وسيأتي تفصيل ذلك في أثناء البحث إن شاء الله.

فلا تلازم بين عارية الإعراب والإعراب بالنيابة؛ ومما يدل علىٰ ذلك أن بعض أبواب الإعراب بالنيابة لا يكون فيها انتقالٌ للإعراب أصلًا، كما في الاسم الذي لا ينصرف في حالة الجر، نحو: (مررت بأحمدَ)، فقد نابت الفتحة عن الكسرة، وموضع الإعراب واحد، وهو حرف الدال الذي هو آخر الكلمة، وكذلك في جمع المؤنث السالم، حيث تنوب الكسرة عن الفتحة في حالة النصب، وليس فيه انتقال للإعراب، وكذا الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم، حيث ينوب حذف حرف العلة عن السكون، ولا انتقالَ للإعراب.

المبحث الأول
مواقع العاريَّة في الأبواب النحوية

نقل الإعراب في الأسماء الستة

للنحاة كلام طويل في أصول الأسماء الستة وأوزانها، نجتزئ منه ما له صلة بموضوع بحثنا، فنقول:

أما (أبٌ، وأخٌ، وحمٌ، وهنٌ) فأصلها: أَبَوٌ، وأَخَوٌ، وحَمَوٌ، وهَنَوٌ، فلاماتها واوات؛ بدليل ردها عند التثنية، نقول: "أَبَوان، وأَخَوَان، وحَمَوَان، وهَنَوَان". ووزنها: (فَعَل) بفتح الفاء والعين(١).

وإذا أضيفت هذه الأسماء إلىٰ غير ياء المتكلم ردت اللام المحذوفة، وأعربت بالحروف، فترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتخفض بالياء، نحو: (جاءني أبوه، ورأيت أباه، ومررت بأبيه). وقد اختلف النحويون في هذه الأحرف، أهي إعراب أم علامات إعراب؟ ولا مجال لذكر هذا الخلاف هنا(٢).

وإذا تُرِكَت الإضافة فيها حذفت اللام، وأعربت بالحركات علىٰ ما قبل اللام المحذوفة، فنقول: (هذا أبٌ، ورأيت أبًا، ومررت بأبٍ).

---

(١) ينظر: الأصول ٣/ ٣٢٧، و٣٢٨، واللباب للعكبري ٢/ ٣٧٢، وشرح ابن الناظم ص١٩.

(٢) ينظر في ذلك: الإنصاف ١/ ٣٥ (مسألة رقم ٢)، وأسرار العربية ص٤٤، والتبيين للعكبري ص١٩٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٢، والتذييل والتكميل ١/ ١٧٥.

وحينئذ تكون مما نحن بصدد الحديث عنه من انتقال الإعراب؛ حيث إن هذه الأسماء كانت في الأصل علىٰ ثلاثة أحرف، فحذفت منها لام الكلمة، ولما حذفت لام الكلمة انتقل الإعراب منها إلىٰ العين، فصارت عينُها هي حرفَ الإعراب. فالإعراب الظاهر علىٰ العين لا تستحقه أصالةً، بل هو الإعراب الذي كان ينبغي أن يكون علىٰ لام الكلمة، فلما حذفت انتقل إلىٰ العين(١).

وأما (فو) فأصله: (فَوْهٌ)، فلامه هاء؛ بدليل جمعه علىٰ أفعال (أَفْوَاه)، وتصغيره علىٰ (فُوَيْه)، وقد حذفت الهاء تخفيفًا، ووزنه: (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين، وذهب الكسائي والفراء إلىٰ أن وزنه: (فُعْل) بضم الفاء وسكون العين، والصحيح الأول(٢).

وإذا تركت الإضافة فيه وجب إبدال الواو ميمًا؛ لأنهم لو أبقوا الواو لتحركت في الإعراب فانقلبت ألفًا، ولحذفت في حال التنوين وبقي الاسم علىٰ حرف واحد؛ وذلك لأنه بعد حذف الهاء ينتقل الإعراب إلىٰ العين التي هي واو، وحينئذ يجب قلبها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيلتقي ساكنان: الألف والتنوين، فتحذف الألف ويبقىٰ الاسم علىٰ حرف واحد؛ لذلك قلبت إلىٰ حرف صحيحٍ قريبٍ منها في المخرج، وهو الميم(٣).

(١) ينظر: المساعد ٤/ ٢٠٤.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٦٥، و٤٥٣، واللباب للعكبري ١/ ٨٨، والمساعد ٤/ ٢٣٤، والتذييل والتكميل ١/ ١٥٨، وتوضيح المقاصد ١/ ٩٩.

(٣) ينظر: اللباب ١/ ٨٨، والممتع ص٢٥٩، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ٢٦٧، والمساعد ٤/ ٢٣٤.

قال ابن يعيش: «فلما حذفت الهاء بقي الاسم علىٰ حرفين الثاني منها واو والأول مفتوح، فكان إبقاؤه علىٰ حاله يؤدي إلىٰ قلبها ألفًا؛ لتحركها بحركات الإعراب وكون ما قبلها مفتوحًا علىٰ حد (عصًا، ورَحًىٰ)، والألف تحذف عند دخول التنوين عليها لالتقاء الساكنين كـ (عصًا)، فيبقىٰ الاسم المتمكن علىٰ حرف واحد، وهو معدوم، فلما كان يقتضي إبقاء الواو علىٰ ما ذكر أبدلوا منها الميم؛ لأن الميم حرف صحيح لا تثقل عليه الحركات، وهو من مخرج الواو؛ لأنهما من الشفة»(١).

ويتضح مما سبق أن (فو) إذا لم يُضَف فإنه يدخل فيما نحن بصدد الحديث عنه من انتقال الإعراب؛ وذلك لأنه في الأصل ثلاثي، ثم حذف منه حرف الإعراب الذي هو لام الكلمة، وبعد حذفها انتقل الإعراب منها إلىٰ عين الكلمة، وهي الواو التي وجب قلبُها ميمًا، فنقول: (هذا فمٌ، ورأيت فمًا، ونظرت إلىٰ فمٍ)(٢).

قال سيبويه: «وأما (فم) فقد ذهب من أصله حرفان؛ لأنه كان أصله (فَوْهٌ)، فأبدلوا (الميم) مكان (الواو)؛ ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم، فهذه (الميم) بمنزلة العين...»(٣).

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٣٣.
(٢) ينظر: حاشية الخضري علىٰ ابن عقيل ١/ ٣٦.
(٣) كتاب سيبويه ٣/ ٣٦٥. وينظر: ٣/ ٤٥٣ منه، والمقتضب ٣/ ١٥٨

وقال ابن الحاجب في (فم) وأخواتها الأربع السابقة: «فإذا قُطِعَتْ قلت: (أخٌ، وأبٌ، وحمٌ، وهنٌ، وفمٌ)، يعني أنها إذا قطعت عن الإضافة مطلقًا ووقعت مفردةً التزموا حذفَ لاماتِها، وجعلوا الإعراب علىٰ عَيْنَاتِها...»(١).

وإذا أضيف (فو) إلىٰ غير ياء المتكلم ردت الواو، فتثبت واوًا في حالة الرفع، وتقلب ألفًا في حالة النصب، وياءً في حالة الجر، كما تُرَدُّ في بقية أخواتها من الأسماء الستة عند الإضافة، فنقول: (هذا فوك، ورأيت فاك، ونظرت إلىٰ فيك).

وحينئذ تدخل في باب انتقال الإعراب أيضًا؛ فوزن (فو) هو: (فُعْ)، فالواو هي عين الكلمة، ولامُ الكلمة محذوفة، وهي الهاء، فالإعراب الذي ظهر هنا في عين الكلمة ليس لها علىٰ سبيل الأصالة، وإنما هو منقول إليها من لام الكلمة بعد حذفها. قال الرضي: «... وجُعِلَتْ [أي: علامةُ الإعراب] في بعض الأسماء حروفَ المد، وهي الأسماء الستة والمثنىٰ والمجموع بالواو والنون، لعلة نذكرها في كل واحد منها، ولم تجتلب حروف مد أجنبية لما قصد ذلك، بل جعلت في الأسماء الستة لامُ الكلمة أو عينُها علامةً...»(٢).

وهناك فرق بين الواو في (فوك) والواو في (أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك)؛ فالواو في (فوك) هي عينُ الكلمة، ولامُ الكلمة محذوفة، أما في (أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك) فالواو لام الكلمة.

(١) شرح الكافية لمصنفها ابن الحاجب ٢/ ٦١٩. وينظر: شرح الكافية لابن فلاح ٢/ ٨٢٩، وشرح الكافية لابن القواس ١/ ٢٨٢.

(٢) شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٦٢.

وأما (ذو) فقد اختلف فيها النحويون على النحو الآتي:

أولا: ذهب سيبويه -ووافقه كثير من النحويين- إلىٰ أن أصلها: (ذَوَيٌ)، فلامها ياء، ووزنها: (فَعَل) بفتح الفاء والعين، وقد أعلت اللام بقلبها ألفًا فصارت: (ذَوًىٰ) ثم حذفت(١).

أما الذال فإنها تُحَرَّك بحركة الواو إتباعًا لها، ففي حالة الرفع تصير: (ذُوُ) بضمتين، ثم تحذف ضمة الواو للثقل، فتصير: (ذُو)، وفي حالة النصب تصير: (ذَوَ) بفتحتين، ثم تقلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فتصير: (ذَا)، وفي حالة الجر تصير: (ذِوِ) بكسرتين، فتحذف كسرة الواو للثقل، فتقع الواو متطرفةً إثر كسرة فتقلب ياءً، فتصير: (ذِي)(٢).

والدليل علىٰ أن اللام ياء، قولهم في تثنية (ذات): (ذواتا)، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ذَوَاتَيۡ أُكُلٍ خَمۡطٍ﴾(٣)، وقوله: ﴿ذَوَاتَآ أَفۡنَانٍ﴾(٤). الأصل: ذَوَيَتَا: تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، وأيضًا جمعهم (ذو) علىٰ (أذواء)، فقالوا: أَذْوَاء اليمن، والتثنية والجمع يردان الأشياء إلىٰ أصولها(٥).

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٢٦٢، و٢٦٣، والمقتضب ١/ ٣٦٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٤٦، والمرتجل ص٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٣، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ١٩١.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ١/ ١٠٧.

(٣) سورة سبأ، من الآية (١٦).

(٤) سورة الرحمن، الآية (٤٨).

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٤٦، والمرتجل ص٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٣، وشرح الجمل لابن الفخار ١/ ٨٣.

ثانيًا: ذهب الخليل إلىٰ أن أصل (ذو) :(ذَوْو) بواوين، الأولي ساكنة والثانية متحركة، فلامها واو، ووزنه: (فَعْل) بسكون العين، حذفت الواو الثانية التي هي لام الكلمة اعتباطًا، ونقلت حركة الإعراب إلىٰ الواو الأولىٰ التي هي عين الكلمة(١).

وحجة هذا المذهب أن الحركة زيادة، فلا يحكم بها إلا بدليل، ولم يقم الدليل علىٰ أن العين متحركة، فكان الحكم بالأصل وهو سكونها(٢). وأن الحكم بكون اللام المحذوفة واوًا أولىٰ؛ لأن حذف الواو أكثر، والدليل علىٰ ذلك أن أصل (ثُبَة): (ثُبْوَة)، و(ظُبَة): (ظُبْوَة)(٣).

ثالثًا: ذهب ابن كيسان إلىٰ أن (ذو) تحتمل الوزنين معًا، أي: (فَعَل) بفتح العين، و(فَعْل) بسكون العين(٤).

وقد نسب الواحدي النيسابوري صاحب التفسير البسيط إلىٰ شيخه أبي الحسن الضرير النحوي القول بأن الإعراب انتقل من لام الكلمة إلىٰ عينها، ثم انتقل من عينها إلىٰ فائها، وذلك أنه يرىٰ أن أصل (ذو): (ذَوَيٌ) أو (ذَوَوٌ) تحركت الياء أو الواو التي هي لام الكلمة وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فصار: (ذَوَا)، ثم تحركت الواو التي هي عين الكلمة وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فصار: (ذَاا) بألفين، فوجب حذف إحداهما، فصار: (ذَا)، ولَمَّا لم

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٢٦٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٤١، والتذييل والتكميل ١/ ١٦٣.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٣٢، وحاشية الصبان ١/ ١٠٧.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٠٣، وشرح التصريف للثمانيني ص٤١١.

(٤) ارتشاف الضرب ٢/ ٨٤١، والتذييل والتكميل ١/ ١٦٣، وهمع الهوامع ١/ ١٤٤.

يمكنْ تَحَمُّلُ الألفِ للإعراب انتقل الإعراب منه إلىٰ الذال التي هي فاء الكلمة، ثم في حالة الرفع تظهر الضمة علىٰ الذال فينقلب الألف واوًا، فتصير: (ذُو)، وفي حالة الجر تظهر الكسرة علىٰ الذال فينقلب الألف ياء، فتصير: (ذِي)، وفي حالة النصب تبقىٰ الألف كما هي.

قال النيسابوري: «وسمعت أبا الحسن النحوي رحمه الله يقول: أصل (ذو): (ذَوَيٌ) أو: (ذَوَوٌ)، فلما تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلها[1] صارت ألفًا، فصار: (ذَوَا)، ثم لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها صارت ألفًا، فاجتمعت ألفان، فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين، فبقي: (ذا) فلم يمكن إعراب الألف، فجعل إعرابه في الذال، فلما أعربت الذال بالرفع انقلبت الألف واوًا، ولما أعربت بالخفض انقلبت ياء، ولما أعربت بالنصب بقيت ألفًا كما كانت»[2].

ومهما يكن أصل (ذو) ووزنها فإنها تندرج تحت ما نحن بصدد الحديث عنه من إعراب العاريّة؛ إذ إنها في الأصل مكونة من ثلاثة أحرف، فحذفت

(١) قوله: «تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلها»، يفهم منه أن أصل (ذُو): (ذَوَيٌ)، أو: (ذوَو) بفتح الواو الأولىٰ في كل منهما، ولم يقل بذلك أحد؛ ومن ذهب إلىٰ أن لامها واو -وهو الخليل ومن وافقه- يرىٰ أن الواو الأولىٰ ساكنة، وأن أصلها: (ذَوْو) علىٰ وزن: (فَعْل) بسكون العين.

(٢) التفسير البسيط ٣/ ٢١٩.

منها لام الكلمة، وانتقل الإعراب إلىٰ العين، فصارت عينُها -التي هي حرف الواو- هي حرفَ الإعراب(١).

قال المنتجب الهمذاني (ت ٦٤٣ هـ): «وأصل (ذو): (ذَوَيٌ)؛ لأجل أن باب (طويت) أكثر من باب (قُوَّة)، ثم حذفت لام الكلمة التي هي الياء، وصارت الواو حرف إعراب، فيكون في الرفع بالواو، وفي النصب بالألف، وفي الجر بالياء»(٢).

وقال الصبان: «... فأصلها: (ذَوَيٌ)، حذفت الياء اعتباطًا ونقلت حركة الإعراب إلىٰ الواو وحُرِّكت الذال بحركة الواو إتباعًا لها، ثم في حال الرفع حذفت ضمة الواو للثقل، وفي النصب قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وفي حال الجر حذفت كسرة الواو للثقل فوقعت الواو متطرفة إثر كسرة فقلبت ياءً...»(٣).

❁❁❁❁❁

(١) قال ابن الفخار في معرض حديثه عن (ذو): «لما حذفت لام الكلمة، انتقل الإعراب إلىٰ العين». شرح الجمل لابن الفخار ١/ ٨٤.

(٢) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/ ٣٥٥. وينظر: ٢/ ٧١٥ منه.

(٣) حاشية الصبان ١/ ١٠٧.

نقل الإعراب في بابي التثنية والجمع

إذا أردنا تثنية الاسم المفرد زدنا عليه ألفًا ونونًا في حالة الرفع، وياءً ونونًا في حالتي النصب والجر. وعند جمعه جمعًا سالمًا نَزيد عليه واوًا ونونًا في حالة الرفع، وياءً ونونًا في حالتي النصب والجر.

وفي حالة الرفع تكون الألفُ في المثنىٰ والواوُ في جمع المذكر نائبتين عن الضمة، وفي حالتي النصب والجر تكون الياءُ نائبةً عن الفتحة والكسرة، والنونُ المكسورةُ في المثنىٰ المفتوحةُ في الجمع في جميع الأحوال نائبةٌ عن التنوين في الاسم المفرد(١).

وقد اختلفت كلمة النحويين في حقيقة الألف والياء في المثنىٰ، والواوِ والياء، في جمع المذكر السالم، والخلاف في ذلك مشهور(٢).

ما يعنينا هنا أن نقول: إن هذا موضع من مواضع الإعراب علىٰ العاريّة؛ إذ إن الاسم قبل التثنية أو الجمع يكون الإعراب علىٰ آخره، نحو: (زيدٌ، زيدًا، زيدٍ)، فحرف الإعراب هنا هو حرف الدال، فإذا ثنينا الاسم أو جمعناه انتقل الإعراب من آخر الاسم إلىٰ أحرف العلة (الألف والواو والياء)، نحو: (جاء الزيدانِ، ورأيت الزيدَيْنِ، ومررت بالزيدَيْنِ)، و(جاء الزيدونَ، ورأيت الزيدِينَ، ومررت بالزيدِينَ). فالإعراب هنا إعراب مستعار ومنقول من آخر الاسم.

---

(١) ينظر شرح الأشموني ١/ ٦٩.

(٢) ينظر في: الإنصاف ١/ ٤٧ (مسألة رقم ٣)، والتبيين للعكبري ص ٢٠٣، واللباب ١/ ١٠٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٣٩، وارتشاف الضرب ١/ ٢٦٤.

قال أبو علي الفارسي: «الاسم المثنىٰ قد كان قبل أن يثنىٰ ينصرف في وجوه الإعراب، فلما زيدت عليه الألف لمعنىٰ التثنية كما زيدت الياءان لمعنىٰ النسب، انتقل الإعراب الذي كان يكون في لام الاسم أو ما أشبه لامه إلىٰ آخره، وبني ما كان آخرَه قبلُ علىٰ ضرب واحد من الحركات»(١).

وإعراب المثنىٰ وجمع المذكر السالم وما ألحق بهما بالحروف هو اللغة الشائعة في اللسان العربي، وهناك لغات أخرىٰ واردة عن العرب فيهما، وما نود الإشارة إليه هنا هو أنه في جميع هذه اللغات يتحقق إعراب العاريّة؛ حيث انتقل الإعراب من موضعه الأصلي – وهو آخر الاسم قبل التثنية أو الجمع – إلىٰ موضعٍ آخرَ في الكلمة.

❁❁❁❁❁

(١) البغداديات ص٤٨٦.

نقل الإعراب في الأفعال الخمسة

الأفعال الخمسة أو الأمثلة الخمسة هي: كل مضارع اتصلت به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة. مثل: (يذهبان، وتذهبان، ويذهبون، وتذهبون، وتذهبين).

وهذه الأفعال باب من أبواب المعرب بعلامات إعراب فرعية، فهي ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة، وتنصب بحذف النون نيابة عن الفتحة، وتجزم بحذف النون نيابة عن السكون، نحو: (أنتم تقومون، ولن تقوموا، ولم تقوموا)[1].

وهذه الأفعال تدخل فيما نحن بصدد الحديث عنه من إعراب العاريّة؛ ذلك لأن الفعل المضارع قبل أن يتصل به ضمير التثنية أو واو الجمع أو ياء المؤنثة المخاطبة، كان آخره محلًّا للإعراب، نحو: (يقومُ، لن يقومَ، لم يقمْ)، فلما اتصلت به هذه الضمائر انتقل الإعراب من آخر الفعل إلىٰ النون التي تلي هذه الضمائر، فصار ثبوتُ النون علامةَ الرفع، وحذفُها علامةَ النصب والجزم.

ولا يجوز نقل الإعراب هنا من آخر الفعل إلىٰ الألف والواو والياء؛ لأنها في هذه الأمثلة ضمائرُ في موضع رفع فاعل، فلم يجز نقلُ إعراب الفعل

(١) ينظر: اللمع ص١٢٥، والبديع في علم العربية ١/ ٣٤.

إليها، من أجل ذلك زادوا النون بعدها؛ لأنها تشبه حروف المد واللين، وجعلوا ثبوتَ هذه النون علامةً للرفع، وحذفَها علامةً للنصب والجزم(١).

قال السيرافي في نحو: (يفعلانِ): «ولحقت النون علامة للرفع؛ لأن ضمير الفاعلَيْنِ – وهو الألف – مُنِعَ الإعرابَ الذي كان يكون في آخر الفعل، وانفتح للألف ما قبلها، والمضارعةُ الموجبةُ للإعراب قائمةٌ في هذا الفعل، فوجب إعرابُه لها، ولم يكن سبيلٌ إلىٰ إعراب ما قبل الألف، فجعل الإعرابُ بعدها، وجعلت النونُ هي الإعرابَ؛ لما ذكرنا من مشاكلتها حروفَ المد، وكسرت لالتقاء الساكنين، وجُعل سقوطُها علامةً للنصب والجزم، والأصلُ في سقوطها للجزم، والنصبُ محمولٌ عليه»(٢).

وإذا تأملنا ما سبق يتضح لنا أمر مترتب علىٰ انتقال الإعراب في هذا الموضع، وهو مجيء علامة إعراب الفعل بعد الفاعل؛ ففي (يقومون) ونحوه الواوُ ضمير مبني في محل رفع فاعل، والنون بعدها علامة رفع الفعل المضارع الذي قبلها، وقد علل النحاة ذلك الأمر بأن الألف والواو والياء اتصلت بالفعل حتىٰ صارت كأنها جزء منه وحرف من حروفه؛ ومن ثَمَّ جُعلت علامة إعراب الفعل بعد هذه الضمائر(٣) .

(١) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ١٩، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ١٥١، وأسرار العربية ص٣٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٨، وعلل النحو لابن الوراق ص١٨٦.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١/ ١٥١.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ١٥٢، وأسرار العربية ص٧٩، و٨١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٨، وشرح الكافية لابن فلاح ١/ ٣٠١.

قال السيرافي: «إن قال قائل: إذا قلت إن الألف في تثنية الفعل والواو في جمعه، إنما هو ضمير الاثنين والجماعةِ الفاعلين، فلم وقعت النون علامةً لرفع الفعل، وقد فَصَلْتَ بينها وبين الفعل بالفاعلِين؟ وهل في الكلام إعرابُ شيءٍ ليس فيه؟

فإن الجواب في ذلك أن الإعراب إنما يكون في المعرب إذا كان حركةً؛ لأن الحركة إنما تكون في المتحرك وتوجد فيه لا غير، فإذا كان حرفًا فهو قائم بنفسه متصلٌ بما أعرب به، وقد صارت الألفُ التي هي ضميرُ الاثنين، والواوُ التي هي ضميرُ الجماعة، بمنزلة حرف من حروف الفعل؛ لأنه لا يقوم بنفسه، فلما كان كذلك لحق الإعرابُ بعدهما...»[1].

❁❁❁❁❁

(١) شرح كتاب سيبويه ١/ ١٥٢.

استعارة الإعراب من صدر المركب المزجي إلى عَجُزه

المركب المزجي هو: كل اسمين جعلا اسمًا واحدًا، ونزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها.

وحكم الجزء الأول منه أن يبنىٰ علىٰ الفتح، نحو: بعلَبك، وحضرَ موت، إلا إذا كان آخره ياء فيبنىٰ علىٰ السكون، نحو: معد يكَرِب، أما الجزء الثاني فيعرب، فيُرفع بالضمة، وينصب ويُجرّ بالفتحة؛ لأنه ممنوعٌ منَ الصّرف، ما لم يكن اسمَ صوت كـ (وَيْه) في سيبويه وعمرويه، فيبني؛ لأن الأصوات لا حظَّ لها في الإعراب(١).

والجزء الأول من المركب المزجي كان حقه أن يظهر الإعراب عليه، لكنه لما ضم إلىٰ الجزء الثاني وصارا معًا ككلمة واحدة استعير الإعراب من صدره إلىٰ الجزء الأخير(٢).

قال الشيخ خالد الأزهري في معرض حديثه عن المركب المزجي: «ولكل من جزأيه حكمٌ يخصه؛ فحكم الجزء الأول أن يفتح آخره، كما يفتح ما قبل تاء التأنيث، وينتقل عنه الإعراب إلىٰ الجزء الثاني؛ لصيرورته كالجزء مما قبله، كما نقل الإعراب مما قبل تاء التأنيث إليها، لما صارت كالجزء مما قبلها»(٣).

❁❁❁❁❁

(١) ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٥٠، وأوضح المسالك ١/ ١٣٢.
(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٣/ ٣٢٩، وشرح المكودي علىٰ الألفية ص٢٧١، والتصريح ١/ ١٣٠، وهمع الهوامع ١/ ٢٣.
(٣) التصريح ١/ ١٣٠.

انتقال الإعراب من الياء في (الذي) و(التي) إلى ما قبلها إذا سمي بهما

اختلف النحاة في أصل (الذي) و(التي)؛ فمذهب سيبويه وجمهور البصريين أن أصلهما: (لذي) و(لتي)، فاللامُ فيهما فاء الكلمة، والذال في (الذي) والتاء في (التي) عين الكلمة، والياء فيهما لام الكلمة. فاللام والياء أصلان، ووزنهما: (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين، وهما مثل: (عَمِي) وشَحِي، ثم أعلت الياء فيهما كما أعلت (عَمٍ) و (شَجٍ) إعلال (قَاضٍ) فصارتا: (لَذٍ) و(لَتٍ)، ثم زيدت الألف واللام فيهما، ولما دخلت الألف واللام ولزمتا عادت الياء كما عادت في (قَاضٍ) إذا دخلت عليه الألف واللام، فصارتا: (الذي) و(التي)(١).

والأصل أن يكتبا بلامين، إلا أنهم حذفوا إحداهما لكثرة الاستعمال تخفيفًا، وجرىٰ الجمع علىٰ الواحد؛ لأنه مبني مثله، وكُتب المثنىٰ بلامين علىٰ الأصل(٢).

وذهب الكوفيون إلىٰ أن اللام والياء زائدتان، وأن الأصل في (الذي) الذال وحدها، وفي (التي) التاء وحدها، كما زعموا في اسم الإشارة (هذا) أن الأصل هو الذال وحدها(٣).

وذهب الفراء – فيما نسب إليه – إلىٰ أن أصل (الذي): (ذا)، وهو إشارة إلىٰ الحاضر، ثم لما أرادوا نقله من الحضرة إلىٰ الغيبة أدخلوا عليه الألف

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٢٨١، وعمدة الكتاب ١/ ١٧٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٣٩، وشرح الكافية لابن القواس ١/ ٣٤٤، و٣٤٥.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٧١، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/ ٨٧.

(٣) ينظر: اللامات للزجاجي ص٤٨، وعمدة الكتاب ١/ ١٧٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٣٩، ومنهج السالك ١/ ٨٩.

واللام للتعريف، وحطوا ألفه إلىٰ الياء؛ للفرق بين الإشارة إلىٰ الحاضر والغائب(١).

واختلف في الألف واللام في (الذي) و(الَّتي)، فبعض النحاة يرىٰ أنها زائدة للتعريف، كما في (الرجل)، و(الغلام). والذي عليه المحققون أنهما زائدتان، والمراد بهما لفظُ التعريف لا معناه(٢).

وقد يسمي بـ (الذي) و(التي) – وكذا (الألىٰ، واللائي، واللاتي) –، فإذا سمي بهما نزعتْ منهما (أل)؛ لأنها زائدة.

قال سيبويه: «وأما (الذي) فإذا سميت به رجلًا أو بـ (التي) أخرجت الألف واللام؛ لأنك تجعله علمًا له، ولست تجعله ذلك الشيء بعينه كـ (الحارث)...»(٣).

وإذا سمي بهما وجب إعرابهما؛ لأن المقتضي للبناء قد زال، وهو شبه الحرف في الافتقار إلىٰ الصلة، وحينئذ يتحدد الإعراب حسب هيئتهما قبل التسمية(٤):

(١) ينظر: اللامات للزجاجي ص٤٨، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٥٢، وارتشاف الضرب ١/ ٥٢٥. ولم أقف علىٰ هذا الرأي عند الفراء.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٤٠.

(٣) كتاب سيبويه ١/ ٢٨١. وينظر: التسهيل لابن مالك ص٢٢٦، و٢٢٧.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٩٠٥، والمساعد ٣/ ٥٦، وتمهيد القواعد ٨/ ٤١١٢.
وأشهر اللغات الواردة في (الذي) و(التي) أربع:
(الذِي) و(التي) بياء ساكنة، وهو الأصل فيهما.
(اللذِ) و(اللتِ) بحذف الياء مع بقاء الذال والتاء مكسورتين.
(اللذْ) و(اللتْ) بحذف الياء وسكون الذال والتاء.
(الذيّ) و(التيّ) بشديد الياء للمبالغة في الصفة.
ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٣٩.

- فمن أثبت الياء مشددة قبل التسمية جعلها حرف الإعراب، وجرت عليها الحركات الثلاث، فيقال: (هذا لَذِيٌّ ولَتِيٌّ، ورأيت لَذِيًّا ولَتِيًّا، ومررت بلَذِيٍّ ولَتِيٍّ)، مثلهما مثل: (وليّ)، و(صبيّ).
- وإن كانت الياء مخففة قبل التسمية أعربت الكلمة إعراب المنقوص، فيقال: (هذا لَذٍ ولَتٍ، ورأيت لَذِيًا ولَتِيًا، ومررت بلَذٍ ولَتٍ)، مثلهما مثل (عَمٍ) و(شَجٍ).
- وإن كانت الياء محذوفة قبل التسمية جُعل الإعرابُ علىٰ ما قبلها، سواء أكان ساكنًا أم متحركًا، فيقال: (هذا لَذٌ ولَتٌ، ورأيت لذًا ولتًا، ومررت بلَذٍ ولَتٍ)، كما نفعل بـ (أب) و(يد)، و(دم).

ولا يخفى أن ما يعنينا هنا هو هذه الحالة الأخيرة، وهي أنه إذا سمي بـ (الذي) و(التي) مذكر، ولم تثبت الياء قبل التسمية فإن الإعراب ينتقل من الياء في (الذي) و(التي) إلىٰ الحرف الذي قبلها، فيقال: (لَذٌ ولَتٌ، ولَذًا ولتًا، ولَذٍ ولَتٍ)، هذا ما نص عليه النحاة(١).

قال أبو حيان في معرض الحديث عن التسمية بالذي والتي وأخواتهما: «... فإن جُعل حرفُ الإعراب ياءً كـ (الذي، والتي) وثبتت قبل التسمية، وقد نزعت (أل) جَرَىٰ مجرىٰ (عَم)، إلا أن يسمىٰ به مؤنث، فتكون في النصب مما دون تنوين أو مشددة فكـ (وَلِيّ)، ويظهر الإعراب فيها، أو حذفت انتقل الإعراب إلىٰ ما قبل الياء فتقول: قام لذٌ ولتٌ، ورأيت لذًا ولتًا، ومررت بلذٍ ولتٍ»(٢).

❁❁❁❁❁

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٩٠٥، والمساعد ٣/ ٥٦، وهمع الهوامع ٣/ ٢٧٢.
(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ٩٠٥.

استعارة الإعراب من (أل) الموصولة إلى صلتها

للنحاة في حقيقة (أل) الداخلة علىٰ الوصف المشتق في نحو: (الضارب، والقائم، والمضروب) مذاهب، أشهرها:

الأول: أنها اسم موصول، بمعنىٰ (الذي) وفروعه، وهو مذهب جمهور النحاة(١)، واستدلوا بعود الضمير إليها، كما في: (الممرور به زيد)، و(ومررت بالقائم أبوهما)، و(قد أفلح المتقي ربه) فالضمير عائد علىٰ (أل)، والضمير لا يعود إلا علىٰ الأسماء(٢).

الثاني: أنها حرف موصول لا اسم موصول، وهو مذهب المازني(٣).

الثالث: أنها منقوصة من "الذي" وأخواته، وهو مذهب الزمخشري(٤).

الرابع: أنها حرف تعريف لا موصولة، مثلها في: الغلام، والرجل، وسائر النكرات، وهو مذهب الأخفش(٥)، ونسب إلىٰ المازني(٦).

(١) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ١٨١، و١٨٢، والمقتضب ٣/ ١٩٦، والأصول في النحو ٢/ ٢٦٥، واللباب للعكبري ٢/ ١٧٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧٨، والتذييل والتكميل ٣/ ٦٠.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ ٦٠.

(٣) ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ٣/ ١١، والمساعد لابن عقيل ١/ ١٤٩، والتذييل والتكميل ٣/ ٦١.

(٤) ينظر: المفصل ١٨٣، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٣/ ١١.

(٥) ينظر: المساعد ١/ ١٤٩، ورصف المباني ٧٤، والتذييل والتكميل ٣/ ٥٩.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١١٩، والبغداديات ص٥٥٣.

ولسنا بصدد عرض أدلة كل رأي من هذه الآراء، ومناقشتها، وبيان الراجح منها، لكن ما يعنينا هنا هو الرأي الأول رأي جمهور النحاة، القائل بأن (أل) الداخلة علىٰ الوصف المشتق اسم موصول؛ فإن له علاقةً بما نحن بصدد الحديث عنه من إعراب العاريّة، وبيانُ ذلك فيما يأتي:

(أل) الداخلةُ علىٰ الوصف كما في نحو: (جاء الضاربُ) اسمٌ موصولٌ علىٰ رأي جمهور النحاة، وهو الصحيح، والتقدير: جاء الذي ضَرَبَ، وفي هذا المثال يحتاج الفعل (جاء) إلىٰ فاعل، وقد اجتمع بعد الفعل اسمان كل منهما يصلح لأن يكون هو الفاعل، وكل منهما اسم مفرد يحتاج إلىٰ إعراب، فإذا جعلنا الاسم الأول – وهو (أل) – فاعلًا بقي الثاني – وهو الوصف – بلا إعراب، وإذا جعلنا الوصف فاعلا بقيت (أل) بلا إعراب، فكيف نعرب (أل) والوصف بعدها؟

هنا يقول جمهور النحاة: إن حق الإعراب أن يكون لـ (أل) التي هي اسم موصول، لكن لما جاءت علىٰ صورة الحرف نقل إعرابها إلىٰ صلتها علىٰ سبيل العاريّة. ففي قولنا: (جاء الضاربُ)، (أل) فاعل لـ (جاء)، وقد ظهرت علامة الرفع علىٰ الوصف الذي بعدها؛ لتعذر ظهورها عليها. وفي قولنا: (رأيت الضاربَ) تكون (أل) مفعولًا به، وفي: (مررت بالضاربِ) تكون (أل) اسمًا مجرورا بحرف الجر، وفي كلٍّ انتقل إعرابها إلىٰ الوصف بعدها علىٰ سبيل العاريّة(١).

(١) ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ٣/ ١٤، وتعليق الفرائد ٢/ ٢١٤، والتصريح ١/ ١٦٠، وحاشية الصبان ١/ ٢٢٨، وخزانة الأدب ٢/ ٢٢٩، و٥/ ٤٨٢.

قال الرضي: «وكان حق الإعراب أن يكون علىٰ الموصول، كما نذكره، فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية، نقل إعرابها إلىٰ صلتها عاريَّة، كما في (إلا) الكائنة بمعنىٰ (غير)...»(١).

وقال الشيخ خالد الأزهري: «و(أل) المعرفة لا يعود عليها ضمير، وإنما نقل الإعراب إلىٰ ما بعدها لكونها علىٰ صورة الحرف...»(٢).

وبناء علىٰ ذلك يكون الوصف صلةً لـ (أل) لا محل له من الإعراب، كما أن الجملة الواقعة صلةً لا محل لها من الإعراب(٣).

وقد صرح بعض النحاة بذلك، قال الصبان في قول الله تعالىٰ: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾(٤): «... (أثرن) لا محل له من الإعراب؛ لعطفه علىٰ ما لا محل له وهو صلة (أل)، وما فيها من إعراب ليس بطريق الأصالة حتىٰ يراعىٰ في الفعل المعطوف، بل بطريق العارية من (أل) الموصولة؛ لكونها علىٰ صورة الحرف نقلوا إعرابَها إلىٰ صلتها، فجاز أن يعطف عليها ما لا محل له؛ نظرًا لأصلها»(٥).

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ٣/ ١٤.
(٢) التصريح ١/ ١٦٠.
(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٤٤، وحاشية الصبان ٣/ ١٧٨، وحاشية الخضري علىٰ ابن عقيل ١/ ١٤٦.
(٤) سورة العاديات، الآيتان (٣، و٤).
(٥) حاشية الصبان ٣/ ١٧٨. وينظر: تنوير الحالك علىٰ منهج السالك إلىٰ ألفية ابن مالك للأسقاطي (رسالة) ص١٦٩، وحاشية الخضري ٢/ ٦٣٤.

ويفهم من كلام بعض النحاة أنهم يجعلون (أل) مع الوصف بعدها كالشيء الواحد، كما في المركب المزجي، ومن ثَم انتقل الإعراب منها إلىٰ الوصف، كما ينتقل في المركب المزجي من الجزء الأول إلىٰ الجزء الأخير.

قال ابن عصفور: «الألف واللام لما كانت مع صلتها كالشيء الواحد جُعلَ الإعراب في اسم الفاعل الذي يكمل به الموصول»(١).

(١) شرح جمل الزجاجي ١/ ١٧٩.

نقل إعراب الوصف المنفي بـ (غير) إليها

المبتدأ قسمان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع يغني عن الخبر، فالأول نحو: (اللهُ ربُّنا)، والآخر نحو: (أقائمٌ الزيدان؟)، و(ما قائمٌ الزيدان)، و(هل مضروبٌ العمران؟)، و(ما مضروبٌ العمران)، وهو كل وصف اعتمد علىٰ استفهام أو نفي، فإن لم يعتمد لم يكن مبتدأً، وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش، وأجاز الأخفش والكوفيون استعمال الوصف مبتدأً من غير أن يعتمد علىٰ شيء(١).

والحديث هنا يدور حول الوصف المعتمد على النفي، فهذا النفي قد يكون بالحرف أو بالفعل أو بالاسم.

فالحرف كـ (ما)، و(لا)، و(إِنْ)، نحو: (ما قائمٌ الزيدان)، (ما): حرف نفي لا محل له من الإعراب، و(قائمٌ) مبتدأ، و(الزيدان) فاعل سد مسد الخبر، وإذا اعتبرنا (ما) حجازيةً فالوصف بعدها مرفوع علىٰ أنه اسمُها، ويرتفع به ما يليه فيسد مسد خبرها، كما يسد مسد خبر المبتدأ(٢).

والفعل كـ (ليس)، نحو: (ليس قائمٌ الزيدان)، والوصف هنا يرتفع علىٰ أنه اسم (ليس)، والمرفوع بعده يغني عن خبرها(٣).

والاسم كـ (غير)، نحو (غيرُ قائمٍ الزيدان)، وهنا الأمر يختلف؛ لأن (غير) اسم، وهو ملازم للإضافة، فالوصف الذي بعده ليس مبتدأً، بل لا بد أن

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ١٨٩، وشرح الأشموني ١/ ١٧٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٤، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٧٢، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٦٦.

(٣) تنظر مراجع الحاشية السابقة.

يكون مجرورًا بالإضافة، فكيف تعرب (غير) وما بعدها من الوصف والمرفوع؟

نقول: (غيرُ) مبتدأ، وهو مضاف، و(قائمٍ) مضاف إليه مجرور لفظًا، وهو في قوة المرفوع بالابتداء، و(الزيدان) فاعل بـ (قائم) سد مسد خبر (غير)؛ لأن المعنىٰ: ما قائم الزيدان، فعومل (غيرُ قائمٍ) معاملة (ما قائمٌ)(١).

فالوصف في هذا الموضع وأمثاله مجرور لفظًا بإضافة (غير) إليه، لكنه في قوة المرفوع بالابتداء؛ لأنه المقصود بالإسناد، فكأنه قيل: (ما قائمٌ)، من هنا نقلت حركته الإعرابية التي كان يستحقها إلىٰ (غير) علىٰ سبيل العاريّة؛ لأنه مشغول بحركة الجر بالإضافة.

قال الدماميني: «فحركة الرفع التي علىٰ (غير) هي التي يستحقها هذا الاسم بالأصالة، لكنه لمَّا كان مشغولًا بحركة الجر لأجل الإضافة جعلت حركته التي كانت له بطريق الأصالة من حيث هو مبتدأ علىٰ (غير) بطريق العاريّة»(٢).

ومما استشهد به النحاة في هذا الموضع قولُ الشاعر:

غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ اللَّهْـ ـوَ وَلَا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمِ(٣)

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٥، وشرح ابن عقيل ١/ ١٩٠، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٧١، والتصريح ١/ ١٩٣.

(٢) شرح الدماميني علىٰ مغني اللبيب ٢/ ٧٧. وينظر: حاشية الدسوقي علىٰ ١/ ٣٦٩.

(٣) من الخفيف، بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٥، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٧٧، ومغني اللبيب ص٨٨٩، وشرح ابن عقيل ١/ ١٩٠.

فـ (غيرُ) مبتدأ، وهو مضاف، و(لاءٍ) مضاف إليه مجرور بالإضافة، و(عِدَاكَ) فاعل بـ (لاءٍ)، والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة، وقد سد الفاعلُ مَسدَّ خبر (غير)(١).

ومما استشهد به النحاة أيضًا قولُ الشاعر:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَىٰ زَمَنٍ يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ(٢)

فـ (غيرُ) مبتدأ، و(مأسوفٍ) مضاف إليه، و(علىٰ زمن) جار ومجرور متعلق بـ (مأسوف) علىٰ أنه نائب فاعل سد مسد خبر (غير)، والوصف مخفوض لفظًا، وهو في قوة المرفوع بالابتداء، فكأنه قيل: ما مأسوفٌ علىٰ زمن ينقضي مصاحبًا للهم والحزن، فهو نظير: (ما مضروبٌ الزيدان)(٣).

و(غير) – بناء علىٰ هذا التوجيه – مبتدأ لا خبر له في الحقيقة، بل للوصف المضاف إليه مرفوعٌ يسد مسد خبر (غير). وعليه تكون حركة الرفع التي علىٰ (غير) هي حركة مستعارة من الوصف الذي بعده؛ لأنه في قوة المرفوع بالابتداء.

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ١٩١.

(٢) من المديد، نسب لأبي نواس في مغني اللبيب ص٨٨٦، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٣، والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٢، وخزانة الأدب ١/ ٣٤٦، وليس في ديوانه.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٤٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٥، ومغني اللبيب ص٢١٢، وشرح ابن عقيل ١/ ١٩١، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٦٧، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٣.

وهذا التوجيه هو أحد توجيهات ثلاثة ذكرها النحاة في البيت السابق الذي قال عنه ابن هشام إنه «من مشكل التراكيب التي وقعت فيها كلمة (غير)»؛ يعني أنه مشكل بحسب الإعراب، والتوجيهان الآخران هما:

الأول: أن (غير) خبر مقدم لمبتدأ محذوف دون صفته، وتقدير الكلام: (زمنٌ ينقضي بالهمّ والحزن غيرُ مأسوفٍ عليه)، فقدمت (غير) وما بعدها، ثم حذف (زمن) دون صفته، فعاد الضمير المجرور بـ (علىٰ) علىٰ غير مذكور، فأتي بالاسم الظاهر مكانه(١).

الآخر: أن (غير) خبر لمبتدأ محذوف، و(مأسوف) ليس اسم مفعول، وإنما هو مصدر جاء علىٰ وزن مفعول، وهو في المعنىٰ اسم فاعل، وتقدير الكلام: "أنا غير آسفٍ علىٰ زمنٍ صفته الهم والحزن"(٢).

❁❁❁❁❁

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٣٨، ومغني اللبيب ص٢١٢.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ص٢١٢، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٤، وخزانة الأدب ١/ ٣٤٦.

ظهور إعراب (لا) الوصفية على ما بعدها

تعمل (لا) النافية عمل (إنَّ)، وذلك إذا أريد بها نفي الجنس علىٰ سبيل التنصيص، وهي المسماة: (لا النافية للجنس)؛ لأنها يقصد بها التنصيص علىٰ استغراق النفي للجنس كله، و(لا التبرئة)؛ لأنها تبرئ جنس اسمها من الاتصاف بخبرها.

وقد اشترط النحاة لإعمال (لا) عمل (إنَّ) شروطًا(١)، من هذه الشروط: ألا يدخلَ عليها جارٌّ، أو: ألا تقعَ بين عامل ومعمول(٢).

فإذا وقعت (لا) معترضة بين الجار والمجرور ألغيت فلم تعمل شيئًا، وجُرَّ الاسمُ النكرة الذي بعدها. وذلك نحو: (جئت بلا زادٍ)، و(غضبت من لا شيءٍ)، و(أخذتَه بلا ذَنبٍ).

فـ (لا) في هذه الأمثلة ونحوها وصفية بمعنىٰ (غير)، وقد عمل فيها حرف الجر الذي قبلها، ولما كانت (لا) لا يظهر عليها الإعراب نقل الجر منها إلىٰ الاسم النكرة بعدها علىٰ سبيل العاريّة.

قال سيبويه: «واعلم أن (لا) قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه ليس معه شيء، وذلك نحو قولك: أخذتَه بلا ذَنبٍ، وأخذته بلا شيءٍ، وغضبتَ من لا شيءٍ، وذهبتَ بلا عتادٍ؛ والمعنىٰ معنىٰ ذهبت بغير عتادٍ، وأخذتَه بغير ذنبٍ...»(٣).

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٦، وشرح الأشموني ١/ ٣٢٩.
(٢) ينظر المرجعان السابقان، والتصريح ١/ ٣٣٧.
(٣) كتاب سيبويه ٢/ ٣٠٢.

فسيبويه يرىٰ أن (لا) هنا بمعنىٰ (غير)، وأنها وما بعدها بمنزلة شيء واحد، فمن ثَم انتقل الإعراب منها إلىٰ الاسم الذي بعدها؛ لما تعذر ظهورُ الإعراب عليها.

وهذا ما وضحه السيرافي، حيث قال معلقًا علىٰ كلام سيبويه السابق: «فإذا قلت: أخذته بلا ذنبٍ، وغضبت من لا شيءٍ، فمعناه: أخذته بغير ذنبٍ، وغضبت من غير شيءٍ، فـ (غير) مخفوض بحرف الخفض الذي دخل. فإذا جعلت مكان (غير) (لا) فـ (لا) حرف لا يقع عليه حرف الخفض، فوقع حرف الخفض علىٰ ما بعد (لا)...»(١).

ويرىٰ سيبويه والبصريون أن (لا) في هذا الموضع باقية علىٰ حرفيتها، وقد تعدىٰ حرف الجر الذي قبلها إلىٰ الاسم الذي بعدها؛ لأنها عندهم زائدة، وليس معنىٰ كونها زائدة أن وجودها وعدمه سواء؛ لأنها زائدة هنا من جهة اللفظ فقط؛ لكونها وقعت بين شيئين متطالبين، وليست زائدة من جهة المعنىٰ؛ لأنها تفيد النفي. قال المرادي: «وأما (لا) الزائدة فلها ثلاثة أقسام: الأول: أن تكون زائدة من جهة اللفظ فقط، كقولهم: جئت بلا زادٍ، وغضبت من لا شيءٍ، فـ (لا) في ذلك زائدة من جهة اللفظ؛ لوصول عمل ما قبلها إلىٰ ما بعدها، وليست زائدة من جهة المعنىٰ؛ لأنها تفيد النفي، ولكنهم أطلقوا عليها الزيادة لما ذكرنا»(٢).

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٤٥. وينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٣٩.

(٢) الجنىٰ الداني ص٣٠٠. وينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٣٩، واللباب للعكبري ١/ ٢٤٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢١٤، ومغني اللبيب ص٣٢٢، والتصريح ١/ ٣٣٨.

ونُسب إلىٰ الكوفيين القولُ بأن (لا) في هذا الموضع اسم بمعنىٰ (غير)؛ وأن حرف الجر داخل عليها هي، وأن الاسم الذي بعدها مجرور بالإضافة، فكأن (غير) موجودة، قال أبو حيان: «وزعم بعض النحاة أنها اسم بمعنىٰ (غير) في قوله: (جئت بلا زادٍ)، و(غضبت من لا شيءٍ)، وفي النهاية أنه مذهب الكوفيين، فـ (زاد) و(شيء) مجروران بالإضافة، لا بحرف الجر...»(١).

وعلىٰ هذا الرأي تكون (لا) اسمًا مجرورًا بحرف الجر، وقد نقل إعرابها إلىٰ الاسم الذي بعدها أيضًا، لَمَّا جاءت علىٰ صورة الحرف، والاسم الذي بعدها مجرور بالإضافة، وعلامة الجر مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العاريّة.

قال الخضري في التعليق علىٰ قول ابن مالك في الألفية: «وكنيابة عن الفعل بلا تأثرٍ»: «وقوله: (بلا تأثرٍ) نعتُ (نيابةٍ)، أي: كنيابة بغير تأثرٍ بالعوامل، فـ (لا) بمعنىٰ (غير)، نقل إعرابها لما بعدها عاريّةً؛ لكونها بصورة الحرف، و(تأثرٍ) مضاف إليه، وجرُّه مقدرٌ لحركة العاريّة»(٢).

ويرىٰ الصبان أن علة نقل الإعراب هنا هي القياس علىٰ نقل الإعراب من (إلا) الوصفية بمعنىٰ (غير) إلىٰ ما بعدها، كما في قول الله تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾(٣). وسيأتي الحديث عن هذه المسألة في موضعها إن شاء الله.

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ١٢١٤. وينظر: النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز ٥/ ١٥٠٠، والجنىٰ الداني ص٣٠١، ومغني اللبيب ص٣٢٢، وحاشية الخضري علىٰ ابن عقيل ١/ ٢٨٠.

(٢) حاشية الخضري علىٰ ابن عقيل ١/ ٤٣.

(٣) سورة الأنبياء، من الآية (٢٢). وينظر: حاشية الصبان ١/ ٨٠.

وليس مجيء (لا) بمعنىٰ (غير) مقصورًا علىٰ هذا الموضع الذي تكون فيه (لا) معترضةً بين الجار والمجرور، بل إن هناك صورًا أخرىٰ أشار إليها النحاة، فتأتي كذلك بمعنىٰ (غير) بين النعت والمنعوت، وبين المعطوف والمعطوف عليه، وبين المبتدأ والخبر، وبين الحال وصاحبها، ونحو ذلك مما يَحتاج بعضُه إلىٰ بعض(١). وهي في كل هذه المواضع ينقل إعرابها إلىٰ ما بعدها علىٰ سبيل العاريّة.

فمن الشواهدِ على وقوعها بين النعت والمنعوت قولُ الله تعالىٰ: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾(٢)، وقوله: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ﴾(٣)، وقوله ﷻ: ﴿وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ۝٣٢ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ۝٣٣﴾(٤)، وقوله: ﴿وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ ۝٤٣ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾(٥)، وقوله: ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ ظِلٍّ ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ ۝٣٠ لَّا ظَلِيلٍ وَلَا يُغْنِى مِنَ ٱللَّهَبِ﴾(٦).

ومما مثل به سيبويه في هذا المقام: (مررت برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ)، قال: «ومن النعت أيضًا: (مررتُ برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ)، جُرّ لأنّه نعتٌ،

(١) ينظر: النهاية لابن الخباز ٥/ ١٥٠٠، ورصف المباني للمالقي ص٢٧٠.
(٢) سورة البقرة، من الآية (٦٨). وينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٣٩، وتفسير القرطبي ١/ ٤٤٩، والدر المصون ١/ ٤١٩.
(٣) سورة البقرة، من الآية (٧١). وينظر: الكشاف ١/ ١٥١، والتبيان للعكبري ١/ ٧٤.
(٤) سورة الواقعة، الآيتان (٣٢، و٣٣). وينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٣٩.
(٥) سورة الواقعة، الآيتان (٤٣، و٤٤). وينظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ١٤٠، والدر المصون ١٠/ ٢٠٨، وحاشية الشهاب علىٰ تفسير البيضاوي ٢/ ١٨١.
(٦) سورة المرسلات، الآيتان (٣٠، و٣١). وينظر: رصف المباني ص٢٧٠، والإبانة في اللغة العربية ٤/ ٦١٦.

كأنك قلت: مررتُ برجلٍ قائمٍ، وكأَنّك تحدّثُ مَن في قلبه أَنَّ ذاك الرجلَ قائمٌ أو قاعدٌ، فقلتَ: لا قائم ولا قاعد؛ لتُخْرِجَ ذلك من قلبه»(١).

وقال السيرافي شارحًا: «أصل هذا: (مررت برجلٍ قائمٍ أو قاعدٍ)، فإذا أردت نفي الصفة، قلت: (مررت برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ)، فلم تحل بين الصفة والموصوف، ووقع الجحد بها، وعطفت الثانية علىٰ الأول بالواو، وكان الأصل: (مررت برجلٍ غيرِ قائمٍ وغيرِ قاعدٍ)، وأعربت (غير) إعراب (رجل)؛ لأنها نعت، و(غير) اسم معرب، وجعل مكانها (لا)، وهي حرف لا يعرب، فجُعل إعرابُ (غير) فيما بعد (لا)»(٢).

ومن وقوعها بين المعطوف والمعطوف عليه قوله سبحانه: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾(٣).

ومثال وقوعها بين المبتدأ والخبر: (زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ)، فأصل الكلام: (زيدٌ قائمٌ أو قاعدٌ)، ثم لما أردنا النفي قلنا: (زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ)، و(لا) بمعنىٰ (غير)، وقد نقل إعرابها إلىٰ ما بعدها؛ لمجيئها علىٰ صورة الحرف(٤).

(١) كتاب سيبويه ١/ ٤٢٩. وينظر: المقتضب ٣/ ٦.
(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٣٢١.
(٣) سورة الفاتحة، من الآية (٧). وينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧٦، والبديع ١/ ٣٦٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ١٠، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ١٦٤، ورصف المباني ص٢٧٠.
(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٨٤، وشرح الدماميني علىٰ مغني اللبيب ١/ ٢٧٦، وحاشية الصبان ٢/ ٢٢٩.

قال الدماميني في معرض الحديث عن (إلا) الوصفية: «... لكونها في صورة الحرف ظهر إعرابها فيما بعدها، كما قيل في (لا) في نحو قولك: (زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ) إنه بمعنىٰ (غير) وجعل إعرابه علىٰ ما بعده بطريق العاريّة»(١).

ومثال وقوعها بين الحال وصاحبه: (نظرت إليه لا قائمًا ولا قاعدًا).

فـ(لا) في هذه المواضع كلها بمعنىٰ (غير)، وقد انتقل الإعراب منها إلىٰ الاسم الذي بعدها علىٰ سبيل العاريّة.

❁❁❁❁❁

(١) شرح الدماميني علىٰ مغني اللبيب ١/ ٢٧٦. وينظر: حاشية الصبان ٢/ ٢٢٩.

نقل إعراب الفاعل إلى ما ينوب عنه بعد حذفه

قد يحذف الفاعل من الجملة لغرض(١)، ويقام المفعول به مُقامه، وحينئذ يحتاج الفعل إلىٰ تغيير في صيغته؛ ليُعلم أنّه ليس بفعل الفاعل، وهذا أمر معروف مشهور(٢).

ويرىٰ بعض النحاة أن ما ينوب عن الفاعل هو المفعول به، وأن ما سوىٰ المفعول به كالمصدر والجار والمجرور والظرف، ما قام مَقام الفاعل إلا بعد أن جُعل مفعولًا به مجازًا.

يقول الشاطبي في التعليق علىٰ قول ابن مالك: "وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدْ...إلخ: «يعني أنّ واحدًا من هذه الأشياء الثلاثة لا تصحُّ نيابته عن الفاعل عند حضور المفعول به ملفوظًا...، لأنّ غير المفعول به إنما يُقام بعد أنْ يُقَدَّر مفعولًا به مجازًا، فإذا وُجِد المفعول به حقيقة لم يُقَدَّم عليه؛ لأنّه من تقديم الفرع علىٰ الأصل لغير موجب، وأيضًا المشبه لا يقوىٰ قوة المشبه به، فإذا اجتمعا لم يصحَّ تقديمُ الأضعف علىٰ الأقوىٰ، فلم يَسُغ

(١) اعترض بعض النحاة علىٰ ذكر هذه الأغراض في كتب النحو؛ لأنها مما لا علاقة له به، قال أبو حيان ناقلًا عن ابن الضائع: "قولهم: (يحذف الفاعل لكذا وكذا) هَذَيَانٌ من القول، وما ارتكبه المتأخرون في ذلك نازحٌ عن الحق جملةً...". التذييل والتكميل ٦/ ٢٢٧.
ورأىٰ ابن هشام أن هذا من الفضول في علم النحو، وأن تناول النحاة لهذه الأغراض تطفلٌ منهم علىٰ صناعة البيان، وأن ما ينبغي للنحويِّ النظرُ فيه في باب الحذف هو الحذفُ الذي اقتضته الصناعة النحوية. ينظر: مغني اللبيب ص٨٥٣.

(٢) ينظر: البديع في علم العربية ١/ ١١٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٤ وما بعدها.

إقامةُ غير المفعول به مع وجوده، وأيضًا السماع كذلك، ولم يأتِ علىٰ خلافه إلا قليلًا، وقد نُبِّه عليه»(١).

وما يعنينا هنا أن المفعول به إذا أقيم مقام الفاعل أخذ أحكامه، من الرفع، ووجوب تأخيره عن الفعل المتصرف أو شبهه، وإفراد الفعل عندما يكون النائب مثنىٰ أو جمعًا، وما إلىٰ ذلك.

وبِناءً على ذلك نستطيع أن نقول: إن النائب عن الفاعل معرب بالعاريّة؛ فالرفع الذي يظهر عليه لا يستحقه أصالةً، وإنما هو إعرابٌ نُقل إليه علىٰ سبيل العاريّة من الفاعل بعد حذفه، ولذلك نجد النحاة في هذا الصدد يقولون إن المفعول به يقوم مقام الفاعل و«يُعْطَىٰ إعرابَه»(٢).

ومما يدلل على ذلك أن التشابه بين الفاعل ونائب الفاعل لا يمتدُّ إلى المعنى، فالمفعول به حين ينوب عن الفاعل ويصير مرفوعًا بعد أن كان منصوبًا لا يقوم بالفعل بدلًا من الفاعل المحذوف، فهو - وإن أُسنِدَ إليه الفعل وناب عن الفاعل - يظلُّ مفعولًا به في المعنىٰ ولا يمكن أن يصبح فاعلًا أبدًا.

فإذا قلنا: (أَكَل زيدٌ الطعامَ) أو قلنا: (أُكِلَ الطعامُ) فالمحصلة واحدة، والأكل واقع علىٰ الطعام في العبارتين.

❁❁❁❁❁

(١) المقاصد الشافية ٣/ ٤٢.

(٢) البديع في علم العربية ١/ ١١٤.

نقل الإعراب من المفعول المطلق إلى ما ينوب عنه

المفعول المطلق: هو المصدر المنتصب؛ توكيدًا لعامله، أو بيانًا لنوعه، أو عدده. نحو: ضربت ضربًا، وسرت سيرَ زيدٍ، وضربت ضربتين(١).

وينوب عن المصدر في الانتصاب علىٰ المفعول المطلق أشياء، منها(٢):

- صفته: نحو: ﴿وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا﴾(٣).
- لفظ (كل، وبعض)، نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ﴾(٤). و: ضربته بعضَ الضرب.
- نوعه: نحو: رجع القهقرىٰ، وقعد القرفصاءَ.
- عدده: نحو: ضربته عشْرَ ضرباتٍ.
- لفظ دال علىٰ آلته التي يكون بها عُرفًا: نحو: ضربت زيدًا سوطًا.

في هذه المواضع ونحوها حُذِفَ المصدر ونابت منابه الأشياء المذكورة، ومن ثم أعربت إعرابه، علىٰ أنها نائبة عن المفعول المطلق.

والأَصل: اذكروا الله ذكرًا كثيرًا، و: لا تميلوا ميلًا كلَّ الميل، و: ضربته ضربًا بعض الضرب، و: رجع الرجوعَ القهقرىٰ. و: قعد القعودَ القرفصاء، و: ضربته ضربًا عشرَ ضربات، و: ضربته ضربًا بسوط.

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ١٦٩، والتصريح ١/ ٤٩٠.

(٢) ينظر: البديع ١/ ١٢٣، وشرح ابن الناظم ص١٩٢، وأوضح المسالك ٢/ ١٨٤، والتصريح ١/ ٤٩٣ وما بعدها، وشرح الأشموني ١/ ٤٦٨ وما بعدها.

(٣) سورة الأنفال، من الآية (٤٥).

(٤) سورة النساء، من الآية (١٢٩).

وعلىٰ ذلك يدخل إعراب النائب عن المصدر في الانتصاب علىٰ المفعول المطلق تحت ما نحن بصدد الحديث عنه من إعراب العاريّة؛ حيث إن إعرابه لم يكن له بالأصالة، وإنما هو إعراب المفعول المطلق استعير له لَمَّا ناب عن المفعول المطلق.

ففي قولهم: (ضربت زيدًا سوطًا)، قال النحاة إن التقدير: (ضربت زيدًا ضربًا بسوط)، فحذف حرف الجر، وأضيف المصدر (ضربًا) إلىٰ المجرور (سوطٍ)، ثم حذف المصدر، وقامت الآلة مَقامه، فانتصبت كما انتصب المصدر(١).

قال ابن الناظم: «ضربته سوطًا، أصله: ضربته ضربًا بسوط، ثم توسع في الكلام، فحذف المصدر، وأقيمت الآلة مقامه، وأعطيت ما له من إعراب...»(٢).

وقال الشيخ خالد الأزهري: «ضربته سوطًا أو عصا" والأصل: ضربته ضربًا بسوط أو عصا، ثم توسع في الكلام، فحذف المصدر، وأقيمت الآلة مُقامه، وأعطيت ما له من إعراب...»(٣).

وذهب ابن جني وابن عصفور وجماعة إلىٰ أن هذا من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير: ضربته ضربةَ سوطٍ، فحذف المضاف (ضربة) وأقيم المضاف إليه (سوطٍ) مُقامه، فأخذ إعرابه(٤).

---

(١) ينظر: اللباب للعكبري ١/ ٢٦٣، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٤٧.

(٢) شرح ابن الناظم ص١٩٢. وينظر: المرتجل ص١٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٢، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٤٧.

(٣) التصريح ١/ ٤٩٦.

(٤) ينظر: الخصائص ١/ ٢٨٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٣٢٤، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٣٠٠، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٧٤.

وإذا أخذنا بهذا المذهب يكون هذا من باب الإعراب علىٰ العاريّة أيضًا، حيث إن المضاف إليه في مثل هذا الموضع انتقل إليه إعراب المضاف لما أقيم مقامه بعد حذفه.

قال ابن عصفور في تقدير المثال السابق: «الأصل:... وضَرَبتُ ضربةَ سوطٍ، فحذف المضاف وهو (ضربة) وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب بإعرابه»(١).

وقال ابن الخشاب في معرض حديثه عن نيابة العدد عن المصدر في باب المفعول المطلق، نحو: (جلدته عشرين سوطًا): «والأصل في هذا المثال: جلدته جلدًا ذا عشرين سوطًا، ثم حذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه، وحذفت المضاف وأثبت المضاف إليه منابه، فاكتسىٰ إعرابه؛ إذ سَدَّ مَسَدَّه»(٢).

❁❁❁❁❁

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٣٢٤.
(٢) المرتجل ص١٦٠.

استعارة النصب من واو المعية إلى المفعول معه

للواو في لغة العرب معانٍ كثيرة، منها: المعية، وواو المعية تكون بمعنىٰ (مع)، وتسمىٰ واو المصاحبة، وينصب الاسم الفضلة بعدها، بشرط أن يكون قبل الواو جملةٌ ذاتُ فعلٍ أو اسم فيه معنىٰ الفعل وحروفُه، ويسمىٰ المفعول معه، نحو: (سرتُ والنيلَ)، و(استوىٰ الماءُ والخشبةَ)، و(أنا سائرٌ والطريقَ)، والنحاة يقدرونه تارةً بـ (مع)، وتارةً بالباء، فيقولون: التقدير: سرت مع النيلِ، واستوىٰ الماء مع الخشبةِ، أو بالخشبة، ومع الطيالسة، أو بالطيالسة، ولذلك سماه سيبويه مفعولاً معه، ومفعولًا به(١).

وقد اختلف النحويون في عامل النصب في المفعول معه علىٰ مذاهبَ، أُوجزُ أشهرَها فيما يأتي:

المذهب الأول: الناصب له ما تقدمه من فعل، ظاهر أو مقدر، أو اسم يشبه الفعل. وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين وجماعة من الكوفيين(٢).

المذهب الثاني: أنه منصوب انتصاب الظرف، والواو مهيئة له أن ينتصب انتصاب الظرف. ونسب هذا المذهب للأخفش(٣).

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٧، والتصريح ١/ ٥٢٨، وهمع الهوامع ٢/ ٢٣٧.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٩٧، والأصول لابن السراج ١/ ٢٠٩، والإيضاح للفارسي ١٦٨، وأسرار العربية ١٨٢، وشرح الكافية لابن القواس ١/ ٢٢٣، وائتلاف النصرة ص٣٦، والتصريح ١/ ٥٣١.

(٣) ينظر: التبيين ص٣٨١، والإنصاف ١/ ٢١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٩، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٥١٨، وشرح الكافية لابن القواس ١/ ٢٢٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٨٤، والجنىٰ الداني ١٥٦، وائتلاف النصرة ٣٦، والتصريح ١/ ٥٣١.

المذهب الثالث: الناصب له هو الخلاف، وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها. وهو مذهب جمهور الكوفيين(١).

المذهب الرابع: الناصب له فعل مضمر بعد الواو، ففي قولهم: (استوىٰ الماءُ والخشبةَ)، التقدير: ولابسَ الخشبةَ. وهو مذهب الزجاج(٢).

المذهب الخامس: الواو هي الناصبة للمفعول معه بنفسها. وهو مذهب الشيخ عبد القاهر الجرجاني في أحد قوليه(٣).

وما يعنينا من هذه المذاهب هو المذهب الأول مذهب سيبويه ومن تابعه، والمذهب الثاني المنسوب للأخفش؛ حيث إن فيهما ما نحن بصدد الحديث عنه من إعراب العاريَّة؛ فكلاهما يرىٰ أن النصب قد انتقل من واو المعية إلىٰ المفعول معه؛ لعدم إمكان ظهوره علىٰ الواو.

أما سيبويه فيرىٰ أن العامل هنا هو ما قبل الواو من فعل أو شبهِه؛ حيث قال: «باب ما يَظْهَرُ فيه الفعلُ ويَنتصب فيه الاسمُ لأنَّه مفعولٌ معه ومفعولٌ

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٣، وأسرار العربية ١٨٢، واللباب ١/ ٢٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٩، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٥١٨، وشرح الكافية لابن القواس ١/ ٢٢٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٦٣، وائتلاف النصرة ٣٦.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٩، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٥١٨، وشرح الكافية لابن القواس ١/ ٢٢٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٨٤، وهمع الهوامع ٢/ ٢٤٠.

(٣) ينظر: العوامل المائة للجرجاني ص٥١، والجمل له ص٢٠. وقد خالف رأيه هذا في كتابه "المقتصد" (١/ ٦٥٩)؛ حيث ذهب إلىٰ أن العامل في المفعول معه هو ما تقدم من فعل وشبهه بوساطة الواو، موافقًا سيبويه والجمهور.

به، كما انتصب (نَفْسَه) في قولك: (امرأً ونفسَه). وذلك قولك: ما صَنَعْتَ وأَباك، ولو تُركت النَّاقةُ وفَصِيلَها لَرَضِعَها، إنَّما أردتَ: ما صنعتَ مع أَبيك، ولو تُركت الناقةُ مع فصيلِها. فالفصيلُ مفعولٌ معه، والأَبُ كذلك، والواوُ لم تغيِّر المعنىٰ، ولكنَّها تُعْمِلُ في الاسم ما قبلها»(١).

فالواو حرف يُوصل ما قبله إلىٰ ما بعده، مثل الباء في: (مررت بزيد)، إلا أن الفرق بين الواو والباء أن الباء توصل وتعمل، أما الواو فإنها توصل ولا تعمل، ولولا الباء لم يتعدَّ الفعل إلىٰ المفعول؛ وكذلك لولا الواو لم يكن مفعول معه(٢).

وهذه الواو بمعنىٰ (مع)، فالأصل في (ما صنعتَ وأباكَ): ما صنعت مع أبيك، و(مع) والواو متقاربان في المعنىٰ؛ لأن (مع) تفيد الاجتماع والانضمام، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه، فكلاهما فيه معنىٰ الاجتماع والاشتراك؛ ومن ثَمَّ أقاموا الواو مُقام (مع)؛ لأنها أخف في اللفظ(٣).

ولما لم تكن الواو اسمًا يعمل فيه الفعل كما عمل في (مع) النصبَ استعير الإعرابُ الذي كان في (مع) – وهو النصب – إلىٰ الاسم الذي بعد الواو.

قال السيرافي مبينًا مذهب سيبويه: «ومذهبه أنك إذا قلت: (ما صنعت وأباك)، أن الأب منصوب بـ (صنعت)، وكذلك (فصيلَها) منصوب بـ

(١) كتاب سيبويه ١/ ٢٩٧.
(٢) ينظر: المقتصد ١/ ٦٦٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٨.
(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ١٩٥.

(تُرِكَتْ)، وكان الأصل فيها: (ما صنعت مع أبيك)، و(لو تُرِكَت الناقةُ مع فصيلها)، ومعنىٰ (مع) الواوُ، يتقاربان لأنّ معنىٰ (مع) الاجتماعُ والانضمام، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه، فأقاموا الواوَ مُقام (مع)؛ لأنها أخفُّ في اللفظ، والواو حرف لا يقع عليه الفعل ولا يعمل في موضعه، فجعلوا الإعراب الذي كان في (مع) من النصب في الاسم الذي بعد الواو؛ لمَّا لم تكن الواوُ معربةً ولا في موضع معرب...»(١).

وأما الأخفش فذهب – فيما نسب إليه – إلىٰ أن المفعول معه انتصب انتصاب الظرف، والواو ليست موصلة للفعل كما يرىٰ سيبويه ومن تبعه، وإنما هي مُصْلِحة ومُهيِّئة للاسم أن يكون ظرفًا؛ وذلك لأن الواو واقعة موقع (مع)، ففي قولهم: (قمت وزيدًا) الأصل: قمت معَ زيدٍ، فلما حذفت (مع) وقد كانت منصوبة علىٰ الظرفية، وأقيمت الواو مُقامها تعذر نصب الواو؛ لأنها حرف لا يظهر فيه الإعراب، فمن ثَمَّ جعل النصب فيما بعدها علىٰ سبيل العاريَّة، وانتصب علىٰ حد انتصاب (مع)(٢).

وقد نص النحاة علىٰ أن هذا مما نقل فيه الإعراب علىٰ سبيل العاريَّة، قال الرضي: «وقال الأخفش: نصبه نصب الظروف؛ وذلك أن الواو لما

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ١٩٥. وينظر كذلك: النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ١/ ٣٦٠.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٨، واللباب للعكبري ١/ ٢٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٩، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٥١٨، وشرح الكافية لابن القواس ١/ ٢٢٤، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ١/ ٥٨٧، والجنىٰ الداني ص١٥٦.

أقيمت مُقام المنصوب بالظرفية، والواو في الأصل حرف فلا تحتمل النصب، أُعطِيَ النصبُ ما بعدها عاريَّةً، كما أعطي ما بعد (إلا) إذا كانت بمعنىٰ (غير) إعرابَ نفسِ (غير)...»[1].

ورُدَّ هذا المذهبُ بأن (مع) تنصب علىٰ الظرف، ومعنىٰ الظرفية فيها موجود، ولا معنىٰ للظرفية في الواو ولا فيما بعدها، وبأنه لو كان الأمر كذلك لجاز النصب في كل واو بمعنىٰ (مع) مطردًا، كما في نحو: (كلُّ رجلٍ وضَيْعتُه)[2].

وأجاب بعض النحاة بأن معنىٰ الظرفية موجود، ففي قولهم: (سرت وزيدًا) ليس المراد أن الواو أو (زيدًا) ظرف للسير، ولا يقول بذلك أحد، بل المراد أن (مع) لو كانت موجودةً لكانت منصوبةً علىٰ الظرف، فإذا حلَّت الواو محلها فإنما تستمد معنىٰ الظرفية من حلولها محل (مع)، ولما كانت الواو لا يمكن ظهور الإعراب عليها انتقل إعرابُها إلىٰ ما بعدها.

قال الزَّمْلَكَاني: «ومن أجاب عن مذهب الأخفش بأن الظرفية لا معنىٰ لها هاهنا، فقد أخطأ سَنَنَ الطريق؛ إذا لا يُشَك في أن (زيدًا) ليس ظرفًا للسير في قولك: (سرت وزيدًا)، بل معناه أن (مع) لو كانت موجودة لكانت نصبًا

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٥١٨. وينظر كذلك: التبيين ص٣٨١، وتوجيه اللمع ص٢٠٠، والغرة المخفية ١/ ٢٨٤، ومنهج السالك ٢/ ١٩٠، وشرح قواعد الإعراب لمحمد بن مصطفىٰ القُوجَوي ص١٥١، وحاشية الصبان ٢/ ٢٠٠.

(٢) ينظر: التبيين ص٣٨١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٩، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٢٤.

علىٰ الظرف، فإذا حلَّ محلَّها ما لا يُمكنُ إعرابُه انتقل إعرابُها إلا ما بعدها»(١).

ويرىٰ صدر الأفاضل الخوارزمي أيضًا أن هذا موضع من مواضع إعراب العاريّة؛ حيث ذهب إلىٰ أن الإعراب انتقل من الواو إلىٰ الاسم المنصوب بعدها، لكنه يذهب هنا مذهبًا يخالف به النحاة؛ حيث يرىٰ أن الاسم المنصوب بعد هذه الواو ليس مفعولًا معه أصلًا؛ لأن المفاعيل عنده ثلاثة فقط، هي: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، أما المفعول لأجله والمفعول معه فليسا من المفاعيل في شيء.

قال الخوارزمي: «اعلم أن المفاعيل في الحقيقة ثلاثة: المفعول به، والمصدر، والظرف، وأما المنصوبُ بمعنىٰ اللام، والمنصوبُ بمعنىٰ (مع) فليسا بمفعولين في الحقيقة...»(٢).

أما المفعول معه فيرىٰ أنه منصوب علىٰ الحال، ففي قولهم: "جاء البرد والطيالسةَ" التقدير: جاء البرد حال كونه مقترنًا بالطيالسة. لكنه علىٰ أي حال يرىٰ أن هذا الموضع مما نقل فيه الإعراب من الواو إلىٰ الاسم المنصوب بعدها؛ لما تعذر ظهور الإعراب عليها.

قال في باب الحال: «النحويون سَهَوْا في واوين، أحدهما هذه [يعني واو الحال]، والثانية واو المنصوب بمعنىٰ (مع)؛ وذلك أن المنصوب بمعنىٰ

(١) المُفْضِل علىٰ المُفَضَّل في دراية المفصل، للزَّمْلَكَانِي، الجزء الثاني، (رسالة) ص٢٥٣.

(٢) شرح المفصل للخوارزمي (التخمير) ١/ ٤٠٧.

(مع) في محل النصب علىٰ الحال، ألا ترىٰ أنك إذا قلت: جاء البرد والطيالسةَ، فمعناه: مقترنًا بالطيالسة؟ فلَمَّا لم يمكن إعراب الواو، نُقل إعرابُها إلىٰ ما بعدها...»[1].

وأختم هذه المسألة بأمر بدا لي، أرجو أن يكون سديدًا، وإلا فحسبي أني اجتهدت، وهو أن النحاة نسبوا القول بنصب المفعول معه علىٰ الظرفية للأخفش -كما مر آنفًا-، ومعلوم أن الأخفش إذا أُطلق فهو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، بل إن بعض النحاة في معرض الحديث عن هذه المسألة نسب هذا الرأي لأبي الحسن الأخفش[2]، وهذا يؤكد علىٰ أن المراد هو الأخفش الأوسط؛ فهو يُكْنَىٰ أبا الحسن.

لكن أكبر ظني أن صاحب هذا المذهب هو أبو الخطاب الأخفش الكبير شيخ سيبويه؛ وذلك للأسباب الآتية:

١- هذا القول مخالف لما ورد في معاني القرآن للأخفش الأوسط؛ فقد قال في قول الله تعالىٰ: ﴿خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾[3]: «يجوز في العربية أن يكون: (بِآخَرَ) كما تقول: (استوىٰ الماءُ والخشبةَ) أي: بالخشبةِ، و(خلطت الماءَ واللبنَ) أي: باللبن»[4]، فلا يظهر من كلامه هذا أنه يرىٰ أن المفعول معه منصوب علىٰ الظرفية، أو أن الواو قائمة

(١) التخمير ١/ ٤٤٣، و٤٤٤.

(٢) كما في: سر صناعة الإعراب ١/ ١٢٢، واللباب ١/ ٢٨٠، وتوجيه اللمع ٢٠٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٩.

(٣) سورة التوبة، من الآية (١٠٢).

(٤) معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٦٨.

مقام (مع)، بل يرىٰ أن الواو حرف يُوصل ما قبله إلىٰ ما بعده، مثل الباء، فتكون مُعَدِّيةً لما قبلها من الفعل وشبهه إلىٰ ما بعدها، وهذا هو مذهب سيبويه والجمهور.

وربما يفهم من كلامه هذا أن المفعول معه منصوب علىٰ نزع الخافض، وقد أشار ابن السراج إلىٰ هذا الرأي؛ حيث زعم أن المفعول معه كان حقه أن يكون مجرورًا بحرف الجر، فقال: «هذا الباب والباب الذي قبله أعني: بابي المفعول له والمفعول معه، كان حقهما ألا يفارقهما حرفُ الجر، ولكنه حذف فيهما...»(١). وقال: «ومما يدلك علىٰ أن هذا الباب كان حقه خفض المفعول بحرف جر أنك تجد الأفعال التي لا تتعدىٰ، والأفعال التي قد تعدت إلىٰ مفعولاتها جميعًا، فاستوفت ما لها تتعدىٰ إليه، فتقول: استوىٰ الماءُ والخشبةَ وجاء البردُ والطيالسةَ، فلولا توسطُ الواو وأنها في معنىٰ حرف الجر لم يجز»(٢).

٢- هذا الرأي له صدًىٰ في كتب قدامىٰ النحاة السابقين للأخفش الأوسط، ومنهم سيبويه، وهو تلميذ الأخفش الكبير؛ ففي سياق حديثه عن المفعول معه تعرض للاسم الذي يأتي بعد واو المعية ولم يكن مسبوقًا بفعل أو شبهه، نحو: (كلُّ رجلٍ وضيعتُه)، و(ما أنت وعبدُ الله؟)، و(كيف أنت وقصعةٌ من ثريد؟)، وذهب سيبويه إلىٰ أن هذا الاسم مرفوع، ثم ذكر رأيًا آخر، وهو رأي شيخه أبي الخطاب الأخفش؛

(١) الأصول في النحو ١/ ٢١٢.

(٢) السابق ١/ ٢١١.

حيث يرىٰ أن هذا الاسم يجوز فيه النصب؛ وحجته في ذلك بيتان سمعهما من العرب الموثوق بهم، هما:

أَتُوعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ جَحْلٍ أُشَابَاتٍ يُخَالُونَ الْعِبَادَا
بِمَا جَمَّعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمْرٍو وَمَا حَضَنٌ وَعَمْرٌو وَالْجِيَادَا[1]

قال سيبويه معلقًا على البيتين: «وزعم أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب الموثوق بهم ينشد هذا البيت نصبًا»[2].

الشاهد في البيت نصب (الجياد) علىٰ أنه مفعول معه مع عدم تقدم فعل أو شبهه، وسيبويه يقدر له فعلًا، فيرىٰ أن التقدير: وما يكون حضنٌ وعمرٌو والجيادَ[3].

وقد ورد هذان البيتان في كتاب (الجمل) المنسوب للخليل، وفي التعليق عليهما إشارة إلىٰ أن المفعول معه منصوب علىٰ معنىٰ الظرف، قال: «أراد: وما كان حضنٌ وعمرٌو مع الجيادِ، فلما حذف (مع)

(١) من الوافر، لشقيق بن جزء الباهلي، في الحماسة البصرية ١/ ١٠٣، يرد علىٰ جحل بن نضلة الباهلي، وبلا نسبة في كتاب سيبويه ١/ ٣٠٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢١٣.

جَحْل: هو جَحْل بن نضلة، رجل من باهلة. الأشابات: الأخلاط من الناس الذين لا خير فيهم، العباد: جمع عبد، وهي هنا بمعنىٰ العبيد. حَضَن وعمرو: قبيلتان. الجِيَاد: جمع الجَوَاد، وهو النجيب من الخيل. والشاعر يحتقر هؤلاء الناس، ويقول: إنهم ليسوا من الجياد وركوبها في شيء، وليسوا فرسانًا معروفين.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٣٠٤. وينظر: أبو الخطاب الأخفش الكبير ص١٨٤، و١٨٥.

(٣) كتاب سيبويه ١/ ٣٠٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٢٠١.

وأضمر (كان) نصب»[1]. وقال: «وتقول: متىٰ أنت وأرضك، ومتىٰ أنت والجبل... فتنصبه علىٰ معنىٰ الظرف»[2].

٣- وجدت من النحاة من نسب هذا الرأي صراحة إلىٰ الأخفش الأكبر، وهو يحيىٰ بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩ هـ) في كتابه: (الحاصر في شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ)[3].

❁❁❁❁❁

(١) الجمل في النحو ص١٧٠.

(٢) السابق ١٦٩، و١٧٠.

(٣) الحاصر ٢/ ٤٤٤.

استعارة إعراب المستثنى بـ (إلا) إلى (غير)

الأصل في (غير) أن يوصف بها، لكنها قد تتضمن معنىٰ (إلا) فتخرج عن الوصفية ويستثنىٰ بها كما يستثنىٰ بـ (إلا)، والاسمُ المستثنىٰ بها يكون مجرورًا بإضافتها إليه، أما (غير) نفسُها فتأخذ حكم الاسم المستثنىٰ بـ (إلا)، وتعرب إعرابَه، وتظهر عليها حركته(١).

وعلة استعارة إعراب الاسم المستثنىٰ بـ (إلا) إلىٰ (غير) هي أن (غير) واقعة في هذا الموضع موقع (إلا)، فكان حق المستثنىٰ بـ (غير) أن يأخذ أحكام المستثنىٰ بـ (إلا)، لكن المستثنىٰ بـ (غير) يكون مجرورًا بالإضافة أبدًا، فنقل إعرابه الذي كان يستحقه لو كان مستثنًىٰ بـ (إلا) إلىٰ غير نفسها؛ ليكون ذلك دليلًا علىٰ الإعراب الذي يستحقه المستثنىٰ بـ (إلا).

قال الأنباري: «... (غير) لَمّا أُقيمت هاهنا مُقام (إلا) وكان ما بعدها مجرورًا بالإضافة، ولا بدَّ لها في نفسها من إعراب، أُعرِبت إعرابَ الاسمِ الواقعِ بعد (إلا)؛ ليدل بذلك علىٰ ما كان يستحق الاسمُ الذي بعد (إلا) من الإعراب، ويبقىٰ حكم الاستثناء»(٢).

ولم يجز في (سوىٰ) أن تعرب إعراب الاسم الواقع بعد (إلا) كما في (غير)؛ لأنها ظرف منصوب علىٰ الظرفية، ولا تخرج عن الظرفية إلىٰ غيرها(٣).

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٣٤٣، والمقتضب ٤/ ٤٢٢، واللمع ص٦٦.

(٢) أسرار العربية ص٢٠٧. وينظر: علل النحو ص٤٠٠.

(٣) ينظر: علل النحو ص٤٠٠، وأسرار العربية ص٢٠٧، واللباب ١/ ٣٠٩.

ولا يخفىٰ أن نقل الإعرابِ من الاسم المستثنىٰ بـ (إلا) إلىٰ (غير) المستثنىٰ بها لونٌ من ألوان إعراب العاريّة، وقد نص النحاة علىٰ ذلك صراحة:

- قال ابن الوراق: «وأما (غير) فهي اسم، وتقع في الاستثنَاء موقع (إِلَّا)...، ولا بد لـ (غير) من إعراب، فنقل إعراب المستثنىٰ إليه؛ ليدل ذلك علىٰ أنها قامت مقام حرف الاستثناء»(١).

- وقال الرضي: «وأصلُ (غير) من حيث كونُه اسمًا جوازُ تحمل الإعراب، وما بعده الذي صار مستثنىٰ بتطفل (غير) علىٰ (إلا) مشغولٌ بالجر؛ لكونه مضافًا إليه في الأصل، جعل إعرابه الذي كان يستحقه لولا المانعُ المذكور – أي اشتغاله بالجر – علىٰ نفس (غير) عاريَّةً...»(٢).

- وقال الصبان: «وإنما نصبت علىٰ الاستثناء مع أن المستثنىٰ هو الاسم الواقع بعدها لأنه لما كان مشغولًا بالجر – لكونه مضافًا إليه – جعل ما كان يستحقه من الإعراب المخصوص لولا ذلك علىٰ (غير) علىٰ سبيل العاريّة»(٣).

❁❁❁❁❁

(١) علل النحو ص٤٠٠.

(٢) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ١٢٦.

(٣) حاشية الصبان ٢/ ٢٣٣. وينظر: الفوائد الضيائية ١/ ٤٢٤، وحاشية الخضري ١/ ٤٢١.

ظهور إعراب (إلا) الوصفية على ما بعدها

الأصل في (إلا) أن تكون للاستثناء، والأصل في (غير) أن تكون وصفًا، بمعنىٰ اسم الفاعل - وهو مغاير -، نحو قوله تعالىٰ: ﴿مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ﴾(١)، وقوله: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ﴾(٢)، وقوله: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ﴾(٣). ويوصف بها نكرة أو شبهها.

وقد تحمل إحداهما علىٰ الأخرىٰ، فيوصف بـ (إلا) ويستثنىٰ بـ (غير)، فإن كانت (إلا) بمعنىٰ (غير) وقعت صفة لما قبلها، ويراد بها حينئذ وصف ما قبلها بما يغاير ما بعدها(٤).

ويشترط لكون (إلّا) صفة ثلاثة شروط(٥):

الأول: أن يكون موصوفها مذكورًا.

الثاني: أن يكون الموصوف بها جمعًا منكرًا أو شبهه.

الثالث: أن يكون ما بعدها مفردًا، لا جملة.

---

(١) سورة القصص، من الآية (٧١).

(٢) سورة البقرة، من الآية (٥٩).

(٣) سورة يونس، من الآية (١٥).

(٤) ينظر: المفصل ص٩٩، وشرحه لابن يعيش ٢/ ٨٨، ومغني اللبيب ص٩٩، و٢١٠، وهمع الهوامع ٢/ ٢٦٨، وحاشية الصبان ٢/ ٢٢٩.

(٥) ينظر: البديع في علم العربية ١/ ٢١٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٩٨، والمساعد ١/ ٥٧٩.

وقد اشترط ابن الحاجب لوقوع (إلا) صفة تَعُذُّرَ الاستثناء(١)، وهو مخالف لما عليه النحاة(٢).

وقد استشهد النحاة لمجيء (إلا) وصفية بمعنىٰ (غير) بشواهد كثيرة، منها قول الله تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾(٣) فـ (إلا) وما بعدها في هذه الآية صفة لـ (آلِهَةٌ)؛ لأن المراد نفي الآلهة المتعددة وإثبات الإله الواحد الفرد، إذ المعنىٰ: لو كان فيهما شيء غيرُ الله الواحد الذي هو فاطرهما لفسدتا. ولا يصح أن يكون بمعنىٰ الاستثناء؛ لأن المعنىٰ يكون حينئذ: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا وهذا باطل(٤).

وإذا كانت (إلا) بمعنىٰ (غير) ظهر إعرابها علىٰ ما بعدها بطريق العاريّة؛ وذلك لأن الإعراب فيها متعذر؛ لكونها حرفًا لا يقبل الإعراب.

قال الرضي: «فإذا دخل (إلا) علىٰ (غير) - و(إلا) في الأصل حرف لا يتحمل الإعراب - روعي أصلها، فجعل إعرابها الذي كانت تستحقه لولا المانعُ المذكور علىٰ ما بعدها عاريَّة»(٥).

(١) ينظر: الكافية في علم النحو ص٢٦، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٥٤٥.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٣٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٩، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ١٢٩.

(٣) سورة الأنبياء، من الآية (٢٢).

(٤) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٣٣١، والمقتضب ٤/ ٤٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٩.

(٥) شرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ١٢٦.

وقال أبو حيان في الآية السابقة: «لا يمكن أن يظهر الرفع في (إلا)؛ إذ الأصل: (غيرُ الله)، فجعل الرفع الذي في (غير) في اسم الله»(١).

وقال الشيخ خالد الأزهري: «فأما قوله تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ بالرفع؛ فـ (إلا) فيه ليست للاستثناء، وإنما هي بمعنىٰ (غير) فهي صفة لـ (آلهة)، ولكن نقل الإعراب منها لما بعدها لكونها علىٰ صورة الحرف»(٢).

فـ (إلا) في الآية بمعنىٰ (غير)، وهي صفة لـ (آلهةٌ) ظهر إعرابها علىٰ ما بعدها.

ومما استشهد به النحاة في هذا الموضع أيضًا قول الشاعر:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ(٣)

فـ (إلا) بمعنىٰ (غير)، وهي صفة لـ (كل)؛ وقد ظهر الرفع علىٰ ما بعدها بطريق العاريّة، والمعنىٰ: كُلُّ أخٍ غير الفرقدين مُفارِقُه أخوه، ولا يجوز جعل (إلا) استثناء، وإلا كان ما بعدها منصوبًا، ولا صفة لـ (أخٍ) المضاف إليه؛ لأنها لو كانت كذلك لكان ما بعدها مجرورًا(٤).

وإذا كانت (إلا) وصفية بمعنى (غير)، فهل تبقى على حرفيتها أو تصير اسمًا؟

---

(١) التذييل والتكميل ٨/ ١٠٦.

(٢) التصريح ١/ ٥٤٠. وينظر: الدر المصون ٨/ ١٤٢.

(٣) من الوافر، لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ص١٧٨. الفرقدان: نجمان لا يفارق أحدهما الآخر. يقول: كل أخ سيفارق أخاه في الدنيا سوىٰ الفرقدين فإنهما لا يفترقان إلا عند فناء الدنيا.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٣٣٥، والمقتضب ٤/ ٤٠٩، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٤٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٩.

أقول: الذي عليه جمهور العلماء أن (إلا) الوصفية باقية علىٰ حرفيتها، وحكىٰ بعضهم الإجماع علىٰ ذلك. وذهب بعضهم إلىٰ أنها حينئذ اسم، وإنما نقل إعرابها إلىٰ الاسم الذي بعدها لمَّا كانت علىٰ صورة الحرف(١).

ويترتب علىٰ ذلك الخلافِ أمرٌ لطيف، وهو أن الوصف لا يكون بـ (إلا) وحدها، بل بها وبالاسم الذي بعدها، علىٰ رأي من قال بحرفيتها؛ وذلك لأن الحرف لا يوصف به، وهذا رأي جمهور النحاة، وقد صرح بذلك كثير منهم، قال سيبويه: «هذا باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده وصفًا بمنزلة (مثل) و(غير)...»(٢). وأما من قال باسميتها فيرىٰ أن الوصف بـ (إلا) وحدها(٣).

وأختم هذه المسألة بقضية مهمة، وهي إعراب (إلا) الوصفية والاسمِ الذي بعدها، وهو أمر مترتب علىٰ الخلاف السابق؛ فجمهور النحاة الذين قالوا بحرفيتها وأن الوصف بها مع الاسم التالي لها جعلوها مع الاسم الذي بعدها كالشيء الواحد، كما هو الحال في المركب المزجي، ومن ثَم انتقل الإعراب منها إلىٰ الاسم الذي بعدها.

(١) ينظر: شرح الدماميني علىٰ مغني اللبيب ١/ ٢٧٦، وحاشية الشمني ١/ ١٥٤، وحاشية الشهاب الخفاجي علىٰ تفسير البيضاوي ٢/ ١٨١، وحاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني ٢/ ٢٢٩، وتفسير الألوسي ٩/ ٢٣.

(٢) كتاب سيبويه ٢/ ٣٣١. وينظر: المقتضب ٤/ ٤٠٨، والأصول في النحو ١/ ٣٠٢، وشرح المفصل ٢/ ٨٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٩٧.

(٣) ينظر: شرح الدماميني علىٰ مغني اللبيب ١/ ٢٧٦، وحاشية الصبان ٢/ ٢٢٩.

ومن قال باسميتها يرىٰ أنها صفة بمعنىٰ (غير)، والاسم الذي بعدها يعرب مضافًا إليه، كما لو كانت (غير) موجودة، وتكون علامةُ الجر مقدرةً منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العاريّة(١).

قال الصبان في هذا المقام: «... فيعرب ما بعدها مضافًا إليه مجرورًا بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة إعراب (إلا) الظاهر فيه»(٢).

(١) ينظر: حاشية الصبان ٢/ ٢٢٩.

(٢) السابق ٢/ ٢٢٩.

نقل الإعراب في باب الجر على المجاورة

الجر علىٰ المجاورة باب واسع في النحو، تكلم فيه النحاة، وأفرد بعضهم له بابًا، وساقوا له شواهدَ كثيرةً من الكلام الفصيح.

وهو أن يكون الاسم تابعًا لما قبله في رفع أو نصب من حيث اللفظ والمعنىٰ، فيعدل به عن ذلك الإعراب إلىٰ إعراب الخفض؛ لمجاورته لمخفوض لا يكون له تابعًا من حيث المعنىٰ(١).

ومن أمثلته المشهورة قولُ العرب: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)، بجر (خربٍ)، مع أنه صفة لـ (جحرُ)، فكان حقه الرفع، لكنه جُرَّ لَمَّا جاور المجرور (ضبٍّ)(٢).

ومنه قول امرئ القيس:

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينِ وَبْلِهِ كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ(٣)

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٢/ ١٥٤، وهمع الهوامع ٢/ ٥٣٥.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٦٧، والمقتضب ٤/ ٧٣، والخصائص ١/ ١٩٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٢٣، ومغني اللبيب ص٨٩٤.

(٣) من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ص٢٥، ورواية الشطر الأول فيه: «كَأَنَّ أَبَانًا فِي أَفَانِينِ وَدْقِهِ».

ثبير: جبل بمكة، العرانين: الأوائل، والأصل أن يقال للأنف عرانين، وقد استعير هنا لأوائل المطر. الوَبْل، ما عظم من المطر، البجاد: كساء مخطط. المزمل: اسم مفعول بمعنىٰ الملفوف.

المعنىٰ: يشبه الشاعر الجبل في حال انحدار أوائل المطر عنه بشيخ قد تلفف بكساء مخطط، شبه تَغَطِّيَه بالغثاء بتغطي هذا الرجل بالكساء. ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ١١٢.

بجر (مزمل)، وكان حقه الرفع؛ لأنه صفة لـ (كبير)، لكنه جُرَّ لمجاورة (بجادٍ) المجرور(١).

وقول الشاعر:

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجاتِ كُلِّهِمِ أنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَا الذَّنَبِ(٢)

جاءت الرواية بجر (كلهم)، وهو في الحقيقة حقه النصب؛ لأنه توكيد لـ (ذوي) المنصوب، وليس توكيدًا للزوجات، وإلا قال: (كُلِّهِنَّ)، لكنه جر لمجاورة (الزوجات)(٣).

والشواهد في هذا الباب كثيرة(٤).

والمقام لا يتسع لعرض آراء النحاة في هذه الظاهرة، وتوجيههم إياها، وذِكر مواضعها، والخلاف في جواز القياس علىٰ ما ورد منها وعدمه، وما إلىٰ ذلك، وما يعنينا هو أن الجر علىٰ المجاورة يدخل تحت إعراب العاريّة؛ ذلك لأن الاسم المجرور علىٰ المجاورة كان يستحق إعرابًا آخر، لكن عُدل عن هذا الإعراب واستعير له الجر من الاسم الذي جاوره، فما يظهر عليه من الجر ليس في الحقيقة له، إنما هو إعراب اكتسبه من الاسم السابق عليه لمجاورته إياه.

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٦٧، ومغني اللبيب ص٦٦٩.

(٢) من البسيط، لأبي الغريب، وهو أعرابي مُقِلّ، في سمط اللآلي في شرح أمالي القالي ١/ ٦٥١، وخزانة الأدب ٥/ ٩٣.

(٣) ينظر: الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد، ص١٩٤، ومغني اللبيب ص٨٩٤، وهمع الهوامع ٢/ ٥٣٥.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٦٧، ومغني اللبيب ص٦٦٩.

ومثل هذا يقال فيه عند الإعراب إنه معرب بعلامة إعراب مقدرة علىٰ آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة(١).

وقد نص كثير من النحاة علىٰ جواز الحمل علىٰ الجوار إذا أمن اللبس(٢) .

وكثرت أقوالهم وعباراتهم في التأكيد علىٰ أن الشيء يُعطَىٰ حكمَ الشيء إذا جاوره(٣).

قال ابن يعيش: «ومما يدل علىٰ رعايتهم جانبَ القرب والمجاورةِ أَنهم قالوا: (جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، و(ماءُ شَنٍّ باردٍ)، فأتبعوا الأوصافَ إعرابَ ما قبلها، وإن لم يكن المعنىٰ عليه»(٤).

❁❁❁❁❁

(١) ينظر: شرح قطر الندىٰ ص٢٨٧، وحاشية الصبان ٣/ ٨٣، وحاشية الدسوقي ٢/ ١٤٠٣.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٦٧، و٤٣٦، والمقتضب ٤/ ٧٣.

(٣) ينظر: التسهيل ص١٦٧، ومغني اللبيب ص٨٩٤.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٩.

نقل إعراب المضاف إلى المضاف إليه بعد حذف المضاف

من ضروب الاتساع في الكلام أن يحذف المضاف إذا وُجِدت قرينة تدلّ عليه، ويُقَام المضاف إليه مُقامه، وهو باب واسع في اللغة، وشواهده من فصيح الكلام أكثر من أن تحصىٰ(١).

ومثال ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْۚ﴾(٢). التقدير: وأشربوا في قلوبهم حُبَّ العجلِ؛ لأن الذي يشربه القلبُ هو المحبةُ، لا العِجلُ نفسُه(٣).

وإذا حذف المضاف انتقل إعرابه إلىٰ المضاف إليه؛ فيُعطىٰ المضافُ إليه الإعرابَ الذي كان يستحقه المضاف، رفعًا ونصبًا وجرًّا.

يقول ابن يعيش: «اعلم أن المضاف قد حُذف كثيرًا من الكلام، وهو سائغٌ في سعةِ الكلام وحالِ الاختيار، إذا لم يُشكِل...، وإذا حُذف المضاف أقيم المضافُ إليه مُقامَه، وأعرب بإعرابه»(٤).

وفي ذلك يقول ابن مالك:

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا عَنْهُ فِي الإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا(٥)

فتقدير الكلام في الآية السابقة: أشربوا في قلوبهم حبَّ العجلِ، فلما حذف المضاف (حبَّ) أقيم المضاف إليه (العجلِ) مُقامه، وانتقل الإعراب

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٣، وشرح ابن الناظم ١/ ٢٨٧، وشرح ابن عقيل ٣/ ٧٦.

(٢) سورة البقرة، من الآية (٩٣).

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٩٣.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٣. وينظر: الأصول ٢/ ٢٥٥.

(٥) ألفية ابن مالك ص٣٨.

من المضاف إلىٰ المضاف إليه، فالنصب الذي في (العجل) ليس له أصالة – فهو يستحق الجر – وإنما هو منقول إليه من المضاف(١).

ومثل ذلك قول الله تعالىٰ: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾(٢). المراد: واسأل أهلَ القريةِ، وأهلَ العيرِ، إذا أريد بالعير الإبل، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ثم انتقل إعراب المضاف إلىٰ المضاف إليه.

قال سيبويه: «ومما جاء علىٰ اتّساع الكلام والاختصارِ قولُه تعالىٰ جَدُّه: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾، إنّما يريد: أهلَ القريةِ، فاختصر، وعَمِلَ الفعلُ في (القرية) كما كان عاملًا في الـ (أهل) لو كان هاهنا»(٣).

ومما ورد في هذا الباب ما قاله بعض النحويين في إعراب (بعوضةً) من قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾(٤) بنصب (بعوضة) – وهي قراءة جمهور القراء –، حيث رأَوْا أن (بعوضة) منصوبة علىٰ تقدير حذف المضاف وهو (بين)، والفاءُ في قوله: ﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾ بمعنىٰ (إلىٰ) ونائبةٌ عنها، والمعنىٰ: (إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ما بينَ بعوضةٍ إلىٰ ما فوقها)، فحذف المضاف (بين)، وأقيم المضاف إليه (بعوضة) مُقامه، وانتقل إعراب المضاف إلىٰ المضاف إليه.

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٦٨، وشرح ابن الناظم ص٢٨٧، والمساعد ٢/ ٣٦٤.

(٢) سورة يوسف، من الآية (٨٢).

(٣) كتاب سيبويه ١/ ٢١٢. وينظر: المقتضب ٣/ ٢٣٠، والأصول ٢/ ٢٥٥، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٤٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٥.

(٤) سورة البقرة، من الآية (٢٦).

وهذا مذهب الكسائي والفراء، ونسب إلىٰ الكوفيين عامة[1]، وهو أحد الأوجه في إعراب هذه اللفظة.

قال الفراء في بيان أوجه إعراب هذه اللفظة: «وأما الوجه الثالث – وهو أحبها إليَّ – فأن تجعل المعنىٰ علىٰ: (إن الله لا يستحيىٰ أن يضرب مثلًا ما بين بعوضةٍ إلىٰ ما فوقها). والعربُ إذا ألقتْ (بَيْنَ) من كلام تصلُح (إلىٰ) في آخره نصبوا الحرفين المخفوضين اللذين خُفض أحدُهما بـ (بين) والآخرُ بـ (إلىٰ)، فيقولون: (مُطِرْنا ما زُبالَةَ فالثّعْلبيةَ)[2]، و(له عشرون ما ناقةً فَجَمَلًا)، و(هي أحسن الناس ما قَرْنًا فقدَمًا)[3]، يراد به ما بين قرنها إلىٰ قدمها...»[4].

ثم ساق الفراء مروياتٍ سمعها شيخُه الكسائيُّ عن العرب، حيث قال: «قال الكسائي: سمعت أعرابيًّا ورأىٰ الهلال فقال: (الحمد لله ما إِهلالَك إلىٰ سَرارِك)[5].

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٣، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ص٢٠، وإيضاح الوقف والابتداء ١/ ٣٥٣، و٣٥٤، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٠٣، وإعراب القرآن للأصبهاني ص٢٠، والبحر المحيط ١/ ٢٦٧، والإبانة في اللغة العربية ٤/ ٢٥٩.

(٢) زُبالة والثعلبية موضعان بين مكة والكوفة. معجم البلدان ٢/ ٧٨، و٣/ ١٢٩. والمعنىٰ: مُطرنا ما بين زبالةَ إلىٰ الثعلبيةِ. فحذف المضاف (بين) ونقل إعرابه إلىٰ المضاف إليه (الثعلبية). ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ٤/ ٣٨٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٤٤.

(٣) القَرْن: الخُصلة من الشعر. الصحاح (ق ر ن) ٦/ ٢١٧٩.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٢.

(٥) السَّرَارُ: خفاء القمر واستتاره، وذلك في آخر لَيْلَة أو ليلتين من الشهر. ينظر: لسان العرب (س ر ر) ٤/ ٣٥٧.

يريد: ما بين إِهلالِك إلىٰ سَرارِك، فجعلوا النصب الذي كان يكون في (بين) فيما بعده إذا سقطت ليُعلم أن معنىٰ (بين) مُرادٌ...»[1].

وقال أبو بكر بن الأنباري: «ويجوز أَن تنتصب البعوضة علىٰ معنىٰ (بَيْن)؛ ويكون التقدير: (مثلًا ما بين بعوضةٍ إِلىٰ ما فوقها)، فأُسقطتْ (بين) وجُعل إعرابُها في البعوضة...»[2].

فهذه النصوص صريحة في أن هذا موضع من مواضع الإعراب علىٰ العاريّة.

وقد يحذف المضاف ويبقىٰ المضاف إليه مجرورًا كما كان قبل حذف المضاف، وذلك إذا كان المضاف معطوفًا علىٰ مضافٍ مثله لفظًا ومعنًىٰ، وفي ذلك يقول ابن مالك:

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا
لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ[3]

ومثال ذلك قول الشاعر:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيلِ نَارَا[4]

التقدير: وكلَّ نارٍ، فحذف المضاف وبقي المضاف إليه (نارٍ) مجرورًا، وذلك لأنّ المضاف المحذوف (كلَّ) معطوف علىٰ مُمَاثل له مضاف، وهو (كلَّ) في قوله: (أَكُلَّ امرئٍ)[5].

❁❁❁❁❁

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٣.

(٢) الأضداد ص٢٥١. وينظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٣٥٣.

(٣) ألفية ابن مالك ص٣٨.

(٤) من المتقارب، لأبي دؤاد الإيادي، في ديوانه ص٣٥٣.

(٥) ينظر: المفصل ص١٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٧٠، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨١٩، والتصريح ١/ ٧٢٩.

نقل الإعراب من ياء المتكلم إلى المضاف إليها

ياء المتكلم ضمير متصل يعرب مضافًا إليه في محل جر إذا اتصل بالاسم، نحو: (كتابي، وقلمي)، ونحو ذلك.

وهي ضمير كبقية الضمائر التي تضاف إليها الأسماء، لكننا نجد النحاة يفردون لها بابًا خاصًّا بها عقب باب الإضافة، وهو باب: (المضاف إلىٰ ياء المتكلم)؛ وذلك لأن المضاف إلىٰ ياء المتكلم يحدث فيه تغييرات خاصة؛ من خفاء الإعراب، وتغير آخره بسبب إضافته إلىٰ الياء، ولزومه الكسر. وهذه التغييرات لا تعرض للاسم عند إضافته إلىٰ اسم ظاهر أو إلىٰ أي ضمير آخر غير ياء المتكلم.

كذلك نجد النحاة يفردون لياء المتكلم بابًا عَقِيبَ باب النداء، وهو باب: (المنادىٰ المضاف إلىٰ ياء المتكلم)؛ وذلك لأن لها في باب النداء أحكامًا وأحوالًا خاصةً أيضًا.

والمضاف إلىٰ ياء المتكلم يجب كسر آخره، إذا كان مما يعرب بحركات إعراب ظاهرة، نحو: (غلامِي، دَلْوِي، أبنائِي، بناتِي)[1].

وقد اختلف النحاة في هذه الكسرة التي تلزم آخر المضاف إلىٰ ياء المتكلم، هل هي كسرة إعراب أو بناء؟ وكان اختلافهم علىٰ النحو الآتي:

أولًا: ذهب جمهور النحاة إلىٰ أن المضاف إلىٰ ياء المتكلم معرب بحركات مقدرة في الحالات الثلاث[2].

---

(١) ينظر: إرشاد السالك إلىٰ حل ألفية ابن مالك ١/ ٥١٧.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٤٧، والتذييل والتكميل ١/ ١٩٨، وتوضيح المقاصد ٢/ ٤٣٨، والمساعد ٢/ ٣٧٣، وتعليق الفرائد ١/ ١٧١.

وحجتهم أن الأصل في الأسماء الإعراب، والاسم المضاف إلىٰ ياء المتكلم معرب متمكن، ولم يَعْرِض له ما يخرجه عن التمكن؛ إذ لم يوجد فيه من أسباب البناء المعتبرة – وهي مشابهة الحرف، أو تضمن معناه، أو وقوعه موقع الفعل المبني – ما يوجب البناء(١).

فالكسرة – بناءً علىٰ مذهب الجمهور – كسرة مناسبة، والاسم المضاف إلىٰ ياء المتكلم معرب بحركات مقدرة رفعًا ونصبًا وجرًّا، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

ثانيًا: ذهب ابن مالك إلىٰ أن المضاف إلىٰ ياء المتكلم معرب تقديرًا في حالتي الرفع والنصب، ومعرب بكسرة ظاهرة في حالة الجر؛ وذلك لتعذر ظهور الإعراب في حالتي الرفع والجر بسبب اشتغال المحل بالكسرة، أما في حالة الجر فيمكن التلفظ بها، فوجب أن تكون هي علامة الإعراب، ولا داعي لتقدير كسرة أخرىٰ، قال: «والصحيح أن المكسور الآخر للإضافة إلىٰ الياء معرب تقديرًا في الرفع والنصب؛ لأن حرف الإعراب منه في الحالين قد شغل بالكسرة المجلوبة ترعية للياء، فتعذر اللفظ بغيرها، فحكم بالتقدير كما فعل في المقصور، وأما حال الجر فالإعراب ظاهر؛ للاستغناء عن التقدير، هذا عندي هو الصحيح، ومن قدر كسرة أخرىٰ فقد ارتكب تكلفًا لا مزيد عليه، ولا حاجة إليه»(٢).

فالكسرة – بناءً علىٰ رأي ابن مالك – هي كسرة المناسبة في حالتي الرفع والنصب، وكسرة إعراب في حالة الجر.

---

(١) ينظر: نتائج الفكر ص١٩٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٠١.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٧٩.

ثالثًا: ذهب الشيخ عبد القاهر الجرجاني وابن الخشاب وغيرهما إلىٰ أن المضاف إلىٰ ياء المتكلم مبني بناءً عارضًا، وحجتهم أنه مضاف إلىٰ غير متمكن(١).

فالكسرة هنا كسرة بناء عارض.

رابعًا: ذهب ابن جني إلىٰ أن المضاف إلىٰ ياء المتكلم لا معرب ولا مبني، بل هو في منزلة بين المنزلتين، وحجته في ذلك أنه لو كان معربًا لظهرت فيه حركة الإعراب لأنه يقبل الحركة، وليس بمبني؛ إذ لا علة فيه موجبة للبناء، فلزم أن ينتفي الوصفان(٢).

خامسًا: ذهب الخوارزمي والجَنْدي إلىٰ أن المضاف إلىٰ الياء معرب بإعراب الياء، حيث نقل إليه إعرابها - وهو الجر - لَمَّا تعذر ظهوره عليها(٣).

قال الخوارزمي: «الاسم إذا أضيف إلىٰ ياء المتكلم فحكمه الكسر؛ لأنه لَمَّا لم يمكن إظهار الكسرة في المضاف إليه تحول إلىٰ المضاف...»(٤).

فالخوارزمي - كما يفهم من كلامه - يرىٰ أن المضاف إلىٰ ياء المتكلم مما يعرب بإعراب العاريّة، وأن الكسرة التي تلزمه هي كسرة العاريَّة، بدليل

---

(١) ينظر: الجمل للجرجاني ص ١١، والمقتصد ١/ ٢٤٠، والمرتجل ص١٠٩، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٧٩، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٤٧.

(٢) ينظر: الخصائص ٢/ ٣٥٨.

(٣) ينظر: شرح المفصل الموسوم بالتخمير للخوارزمي ٢/ ٦٥، والإقليد شرح المفصل للجندي ٢/ ٧١١، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي للعلوي ١/ ١٨٢، و٥٥٣، والخلاصات الصافية علىٰ المقدمة الكافية للنجراني، الجزء الأول ص٤٩.

(٤) التخمير ٢/ ٦٥.

قوله في النص السابق: «لأنه لَمَّا لم يمكن إظهار الكسرة في المضاف إليه تحول إلىٰ المضاف».

وبيان ذلك أن هذه الكسرة في الأصل كسرة إعرابٍ لياء المتكلم؛ لكونها مضافًا إليه، ثم نقلت إلىٰ الاسم المضاف إلىٰ الياء علىٰ سبيل العاريَّة لَمَّا لم يمكن ظهورها علىٰ الياء، فصارت بعد النقل كسرة بناء؛ للزومها الاسمَ في جميع حالاته رفعًا ونصبًا وجرًّا.

وقد رد الإمام يحيىٰ بن حمزة العلوي هذا الرأي بأنه لا يوجد في كلام العرب إعراب كلمة نقل إلىٰ أخرىٰ، بل إعرابُ كلِّ كلمة مختصٌّ بها دون غيرها(١).

وأرى أن كلام العلوي هذا مردود بما ثبت في كتب كثير من النحاة من إعراب العاريّة؛ فقد ذكر النحاة مواضع كثيرة قالوا إن الإعراب استعير فيها من مكانه الأصلي إلىٰ مكان آخر، وهو الأمر الذي يزعم هذا البحث أنه أماط اللثامَ عنه.

لكن علىٰ أية حال لا يخلو مذهب الخوارزمي من تكلف وغرابة؛ ذلك لأنه يدّعي أن الياء في الأصل كانت تستحق الكسرة لأنها مضاف إليه، وهذا أمر غريب؛ فالياء ضمير مبني في محل جر، ولم يقل أحد إنها تستحق الكسر، بل ليس كلُّ مضاف إليه يستحق الكسر، نعم يستحق الجر، أما المضاف إليه الذي تكون علامة جره الكسرة فهو الاسم الظاهر.

(١) ينظر: المنهاج ١/ ٥٥٤، والحاصر في شرح المقدمة المحسبة ١/ ٤٦.

والذي أراه هنا هو ما ذهب إليه جمهور النحاة من أن المضاف إلىٰ ياء المتكلم معرب بحركات مقدرة في الحالات الثلاث، وأن الكسرة في آخرة هي كسرة المناسبة، وقد قدرت فيه الحركات لتعذر ظهورها بسبب حركة المناسبة، وذلك لأن الأصل في الأسماء الإعراب، ولأنه ليس هناك سبب يوجب بناءه. وأما لزومه الكسر فهو أمر لا غبار عليه؛ فهناك أسماء يلزم آخرُها حالةً واحدة – كالمقصور والمنقوص – ولم يقل أحد بأنها مبنية.

استعارة الإعراب من المتبوع إلى التابع

التوابع – كما هو معلوم – ألفاظ تشارك ما قبلها في إعرابه مطلقًا، وهي خمسة أنواع: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل.

والتابع ليس له إعراب خاص به، بل يعطَىٰ إعرابَ المتبوع من رفع ونصب وجر وجزم؛ لذلك يتغير في إعرابه بتجدد إعراب المتبوع، نحو: جاء زيدٌ الكريمُ، ورأيت زيدًا الكريمَ، ومررت بزيدٍ الكريمِ. فإعرابه مستعار من المتبوع؛ لذا نستطيع أن نقول: إن إعراب التوابع يدخل ضمن الإعراب علىٰ العاريّة.

قال ابن بابشاذ: «التابع في العربية هو الجاري علىٰ ما قبله في إعرابه، من رفع ونصب وجر وجزم...»(١).

وقال الزمخشري: «هي الأسماء التي لا يَمَسُّها الإعرابُ إلا علىٰ سبيل التَّبَع لغيرها»(٢).

وقال ابن الحاجب «التّوابع: كلّ ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة»(٣).

فهذه العبارات تدل علىٰ أن التوابع لا تستحق الإعراب علىٰ سبيل الأصالة، بل إعرابها علىٰ سبيل العارية من المتبوعات؛ لذا وصفها بعض النحاة بأنها (ثوانٍ)، وقد وضح ابن يعيش كونَها ثوانيَ بقوله: «ومعنَىٰ قولنا: (ثَوانٍ)، أي: فُروعٌ في استحقاق الإعراب؛ لأنها لم تكن المقصودَ، وإنما هي من لَوازمِ الأول كالتَّتِمَّة له»(٤).

❁❁❁❁❁

(١) شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٠٧.

(٢) المفصل ص١٤٣.

(٣) الكافية في علم النحو ص٢٩.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٨.

نقل إعراب المعرَّف بـ (أل) إلى (أيّ) في النداء

إذا أريد نداء ما فيه الألف واللام فإن كان اسمَ الجلالة (الله) فقد اتفق البصريون والكوفيون علىٰ جواز الجمع بين (يا) و(أل) فيه عند النداء. وإذا كان غير ذلك فإن البصريين لا يجيزون نداء ما فيه (أل) إلا بعد التوصل إليه بـ (أي)، نحو: يا أيها الرجلُ، يا أيتها المرأة، أو بـ (هذا)، كقولك: يا هذا الرجلُ، أو بهما نحو: يا أيهذا الرجلُ، وذلك لأن (يا) معرفة، والألف واللام كذلك، فلا يتوارد علىٰ اسم واحد أداتَا تعريف(١).

وأجاز الكوفيون نداء ما فيه الألف واللام مطلقًا بدون وُصلة(٢) .

فـ (أي) في قولنا: (يا أيها الرجلُ) اسم مبهم مفرد منادىٰ مبني علىٰ الضم، وقد جيء بها حين لم يَسُغْ دخول حرف النداء علىٰ ما فيه الألف واللام، فتوصل بها إلىٰ نداء ما فيه الألف واللام.

و(ها) للتنبيه، وهي ملازمة لـ (أي) في النداء؛ لأن النداء موضع تنبيه، فلحقته (ها) كما تلحق (ذا) في غير النداء، وقد جيء بها للتنبيه علىٰ أن المقصود بالنداء هو المعرف بـ (أل)، ولتكون عوضًا عما فات (أي) من الإضافة، فهي كالصلة لها(٣) .

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ١٩٥، والمقتضب ٤/ ٢٣٩، والأصول ١/ ٣٣١، والمقتصد ٢/ ٧٧٧.

(٢) ينظر: اللباب للعكبري ١/ ٣٣٥، وتوجيه اللمع ص٣٢٧، وتسهيل الفوائد ص١٨١.

(٣) ينظر: المقتصد ٢/ ٧٧٧، و٧٧٨، والمرتجل ص١٩٤، ومغني اللبيب ص٤٥٦، والجنىٰ الداني ص٣٤٧.

أما الاسم المعرف بـ (أل) في هذا الأسلوب فقد ذهب البصريون إلىٰ أنه صفة لـ (أي) واجب الرفع. وذهب الأخفش في أحد قوليه إلىٰ أنه خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة لـ (أي) لأنها موصولة، والتقدير: يا أيُّها هو الرجلُ. وذهب الكوفيون إلىٰ أنه ليس وصفًا لازمًا لـ (أي)، وأن (أي) منادىٰ غير موصوف، وأن التقدير: يا أيُّ هذا الرجلُ، علىٰ أن "هذا الرجلُ" مستأنفة. وذهب بعض النحاة إلىٰ إعرابه عطفَ بيانٍ لا صفةً؛ لعدم اشتقاقه. وذهب المازني إلىٰ جواز نصبه، قياسًا علىٰ جواز نصب "الظريف" في نحو: يا زيد الظريف، بالرفع والنصب، وهذا قول لم يقل به أحد(١).

ولا يعنينا هنا تفصيل القول في هذا الخلاف وسرد أدلة كل فريق، بل ما يعنينا أن نقول: إن هذا موضع من مواضع عارية الإعراب؛ فقد اتضح لنا – من خلال العرض السابق – أنه إذا أريد نداء ما فيه الألف واللام أُدخلتْ عليه (أي) مقترنة بهاء التنبيه، فيقال: (يا أيُّها الرجلُ)، ويظل هذا الاسمُ المعرفُ بـ (أل) بعد دخول (أي) هو المقصودَ بالنداء، لكن يتحول الإعراب منه إلىٰ (أي)، ويصير هو نعتًا لها، فـ (أيُّ) هنا اسم مبهم مفرد منادىٰ مبني علىٰ الضم، و(الرجلُ) -الذي هو منادىٰ أصلًا- صفةٌ لـ (أي) علىٰ الأشهر.

❁❁❁❁❁

(١) ينظر في هذه المسألة: كتاب سيبويه ٢/ ١٨٨، ومجالس ثعلب ٢/ ٥٨٦، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ص٧٧، و٧٨، وتوجيه اللمع ص٣٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٣٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٩٨، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٣٧٥ وما بعدها، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٩٤، والتذييل والتكميل ١٣/ ٢٩٢، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٥٦٣.

انتقال الإعراب في الاسم المرخم على لغة من لا ينتظر

الترخيم هو: حذف آخر المنادىٰ تخفيفًا، نحو: (يا فاطم، يا جَعْف، يا سُعَا)، والأصل: (يا فاطمةُ، يا جعفرُ، يا سعادُ).

وقد ورد في المنادى المرخم عن العرب لغتان[1]:

اللغة الأولى: أن يحذف آخرُ الاسم المنادىٰ، ويُترك ما قبله علىٰ ما كان عليه من الحركة أو السكون، ويكون الإعرابُ مقدرًا علىٰ الحرف المحذوف. وهذه اللغة تعرف بـ (لغة من ينتظر) أي ينتظر مجيء الحرف المحذوف؛ لأن ما بقي ليس آخرَ الاسم.

قال سيبويه معبرًا عن هذه اللغة: «واعلم أن الحرف الذي يلي ما حذفت ثابتٌ علىٰ حركته التي كانت فيه قبل أن تحذف، إن كان فتحًا أو كسرًا أو ضمًّا أو وقفًا؛ لأنك لم ترد أن تجعل ما بقي من الاسم اسمًا ثابتًا في النداء وغير النداء، ولكنك حذفت حرف الإعراب تخفيفًا في هذا الموضع وبقي الحرف الذي يلي ما حُذف علىٰ حاله؛ لأنه ليس عندهم حرفَ الإعراب. وذلك قولك: يا حارث: يا حارِ، وفي سلَمة: يا سَلَمَ، وفي بُرثُن: يا بُرْثُ، وفي هِرَقْل: يا هِرَقْ»[2].

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٢٤١، والأصول ١/ ٣٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٢٤، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٩٣.

(٢) كتاب سيبويه ٢/ ٢٤١.

اللغة الأخرى: أن يحذف من المنادىٰ ما يحذف منه، ويكون ما بقي منه بعد الحذف اسمًا قائمًا بنفسه، وكأنه لم يحذف منه شيء. وهذه اللغة تعرف بـ (لغة من لا ينتظر)، إذ يعامل المنادىٰ المرخم هنا معاملة الأسماء التامة، فيبنىٰ علىٰ الضم، فيقال في (حارث): يا حارُ، وفي (أمامة): يا أمامُ، وفي (قِمَطْر): يا قِمَطُ.

قال سيبويه في معرض الحديث عن هذه اللغة: «هذا بابٌ يكون فيه الاسم بعدما يُحذف منه الهاء بمنزلة اسمٍ يتصرف في الكلام لم يكن فيه هاءٌ قطُّ، وذلك قول بعض العرب، وهو عنترة العبسي:

يَدْعُونَ عَنْتَرُ وَالرِّمَاحُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ بِئرٍ فِي لَبَانِ الْأَدْهَمِ(١)

جعلوا الاسم: (عنترًا)، وجعلوا الراء حرف الإعراب»(٢).

فـ (عنترُ) – علىٰ رواية الضم – منادىٰ مرخم، مبنيٌّ علىٰ الضم الظاهر علىٰ حرف الراء، وذلك علىٰ لغة من لا ينتظر.

وما يعنينا هنا أن الاسم المرخم علىٰ لغة من لا ينتظر يدخل تحت ما نحن بصدد الحديث عنه من إعراب العارية، حيث إنه بعد حذف آخره – وهو موضع الإعراب – ينتقل الإعراب منه إلىٰ الحرف الأخير مما تبقىٰ من

(١) من الكامل، لعنترة، في ديوانه ص٢١٦.
الأشطان: جمع (شَطَن) وهو الحبل الطويل الشديد يستقىٰ به. العين (ش ط ن) ٦/ ٢٣٦. اللَّبان: الصدر. لسان العرب (ل ب ن) ١٣/ ٣٧٦. الأدهم: الشديد السواد. لسان العرب (دهـ م) ١٢/ ٢٠٩.
(٢) كتاب سيبويه ٢/ ٢٤٥، و٢٤٦.

الكلمة، ففي قولنا: (يا حارثُ) يكون حرفُ الثاء هو حرفَ الإعراب، فإذا رخمنا علىٰ لغة من لا ينتظر قلنا: (يا حارُ)، فينتقل الإعراب إلىٰ الراء بعد حذف الثاء، فهذه الضمة التي تظهر علىٰ حرف الراء لا يستحقها هذا الاسم أصالةً، وهي في الأصل قبل حذف آخر الاسم مكسورةٌ، ثم لمَّا حذف آخرُ الاسم انتقل الإعراب إليها.

وقول سيبويه في النص السابق: «وجعلوا الراءَ حرفَ الإعراب» يدلل علىٰ ذلك.

وقال ابن مالك: «وكونُ الباقي بعد الترخيم في حكم المستقل تشبيهٌ بحذف آخر المعتل الآخر وجعل ما قبله حرف إعراب، كقولهم: (يدٌ، ودمٌ، وجَوَارٍ)...»[1].

❁❁❁❁❁

(١) شرح التسهيل ٣/ ٤٢٤. وينظر: المقاصد الشافية ٥/ ٤٤٤.

نقل الإعراب من آخر الاسم إلى تاء التأنيث

الأصل في الاسم أن يكون مذكرًا، والتأنيث فرع عن التذكير، ولكون التذكير هو الأصلَ استغنَىٰ الاسمُ المذكر عن علامة تدل علىٰ التذكير، ولكون التأنيث فرعًا عن التذكير افتقر إلىٰ علامة تدل عليه، وعلامات التأنيث هي التاء، والألف المقصورة، والألف الممدودة، والتاء أكثر في الاستعمال(١).

والأكثر في تاء التأنيث أن تأتي في الأسماء لتمييز المؤنث من المذكر، وأكثر ما يكون ذلك في الصفات، نحو: مسلم ومسلمة، وقائم وقائمة، وقاعد وقاعدة، وضخم وضخمة.

وتاء التأنيث حرف مزيدٌ علىٰ الاسم، فهي تدخل علىٰ اسم تام الفائدة لتضيف إليه معنًىٰ جديدًا، وهو التأنيث، يقول ابن يعيش: «التاء تدخل في غالب الأمر كالمنفصلة ممّا دخلت عليه؛ لأنّها تدخل علىٰ اسم تامّ الفائدة لإحداث معنًىٰ آخرَ، وهو التأنيث، فكانت كاسمٍ ضُمّ إلىٰ اسمٍ آخرَ...»(٢).

وإذا دخلت تاء التأنيث على الاسم فإنها تمتزج به حتىٰ تصير كالجزء منه، وينتقل الإعرابُ من آخر الاسم إليها، فتصير هي حرفَ الإعراب، نقول: (هذا قائمٌ، ورأيت قائمًا، ومررت بقائمٍ)، محل ظهور الإعراب هو

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٣٣، وشرح ابن عقيل ٤/ ٩١.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٩٠. وينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٢٢٠.

الميم التي هي آخر الاسم المذكر، فإذا دخلت تاء التأنيث استعير الإعراب من آخر الاسم إليها فنقول: (هذه قائمةٌ، ورأيت قائمةً، ومررت بقائمةٍ)(١).

ومن آثار نقل الإعراب من آخر الاسم إلى تاء التأنيث أن الاسم إذا كان إعرابُه مقدرًا انتقل بعد دخول تاء التأنيث عليه إلىٰ الإعراب الظاهر، كما في نحو: (فتىٰ وفتاة)، و(حما وحماة)، فالاسم قبل التأنيث إعرابه مقدر علىٰ الألف المقصورة، نقول: جاء الفتَىٰ، ورأيت الفتَىٰ، ومررت بالفتَىٰ، فإذا اتصلت التاء نقل الإعراب من الألف إليها، وأصبح الإعرابُ ظاهرًا؛ لأنها حرف صحيح، فنقول: جاءت الفتاةُ، ورأيت الفتاةَ، ومررت بالفتاةِ(٢).

❁❁❁❁❁

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٤٢، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٥٧، والمقاصد الشافية ٧/ ٤٣٨، والتصريح ١/ ٦٤.

(٢) ينظر: التصريح ١/ ٦٤.

نقل الإعراب من الاسم المنسوب إليه إلى ياء النسبة

النسب هو: إلحاق ياء مشددة في آخر الاسم لتدل علىٰ نسبته إلىٰ المجرد عنها(١).

ويحدث بالنسب ثلاثة تغييرات(٢):

الأول: لفظي، وهو ثلاثة أشياء: إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب إليه، وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إليها.

والثاني: معنوي، وهو صيرورته اسمًا لما لم يكن له.

والثالث: حكمي، وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمر والظاهر باطراد.

والحديث هنا يدور حول استعارة الإعراب من آخر الاسم إلىٰ ياء النسبة، فإننا إذا أدخلنا ياء النسبة علىٰ الاسم انتقل الإعراب من آخره إليها، ففي كلمة: (تميم) الميم هي حرف الإعراب: نقول: (تميمٌ، تميمًا، تميمٍ)، فإذا ألحقنا ياء النسبة صارت الميم مكسورةً مطلقًا، وانتقل الإعراب إلىٰ الياء، فنقول: (تميميٌّ، تميميًّا، تميميٍّ).

قال أبو علي الفارسي: «الاسم المنسوب إليه قد كان ينصرف قبل النسبة في الكلام في وجوه الإعراب التي تكون له، ثم زيد عليه الياءان لمعنىٰ النسب، فانتقل الإعراب الذي كان يكون في لام الاسم، أو ما أشبه لامَه، إلىٰ الياء، وبُني الآخِرُ علىٰ ضربٍ واحدٍ من الحركات»(٣).

---

(١) ينظر: الشافية ١/ ٣٧.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٩٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٤٤٣، وهمع الهوامع ٣/ ٣٩٣.

(٣) البغداديات ص٤٨٥، و٤٨٦.

والأمر هنا شبيه بما سبق الحديث عنه في باب التأنيث؛ حيث إن ياء النسبة شبيهة بتاء التأنيث في أن كلا منهما دخل علىٰ الاسم ليضيف له معنًىٰ جديدًا، فالتاء زيدت لمعنىٰ التأنيث، والياء زيدت لمعنىٰ النسب، وكلتاهما تمتزج بالاسم حتىٰ تصير كالجزء منه، وينتقل الإعراب إلىٰ كل منهما من الاسم.

قال ابن يعيش في معرض حديثه عن المنسوب: «فهذه الياء اللاحقة شبيهةٌ بالتاء اللاحقة بالمؤنّث؛ وذلك من قِبَل أنّ الياء علامةٌ لمعنىٰ النسب، كما أنّ التاء علامةٌ لمعنىٰ التأنيث، وكلُّ واحد منهما يمتزج بما يدخل عليه، حتىٰ يصير كجُزْء منه، وينتقل الإعرابُ إليه، فتقول: (هذا رجلٌ بَصْرِيٌّ، ورأيت رجلًا بصريًّا، ومررت برجلٍ بصريٍّ)، كما تقول: (هذه امرأةٌ قائمةٌ، ورأيت امرأةً قائمةً، و"مررت بامرأةٍ قائمةٍ). فكلُّ واحدة من الزيادتين – أعني الياء في النسب والتاء في المؤنّث – حرفُ إعرابٍ لِما دخل فيه»(١).

ومن آثار انتقال الإعراب من المنسوب إليه إلىٰ ياء النسبة أنه قد يترتب علىٰ ذلك انتقال الإعراب من تقديري إلىٰ ظاهر، كما في الاسم المقصور، نحو: (عَصَا، وحُبَارَىٰ، وقَبَعْثَرَىٰ، وجُمَادَىٰ)، فإن الإعراب مقدر علىٰ الألف قبل النسبة، وبعد النسبة تصير: (عَصَوِيٌّ، وحُبَارِيٌّ، وقَبَعْثَرِيٌّ، وجُمَادِيٌّ)، فينتقل الإعراب من مقدر إلىٰ ظاهر.

❁❁❁❁❁

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٤٢. وينظر: المقدمة الجزولية في النحو ص٢٣٥، وشرح الجمل لابن الفخار ٢/ ٣٤٣، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٤٦، والمقاصد الشافية ٧/ ٤٣٨.

نقل الإعراب من الهمزة المتطرفة إلى ما قبلها بعد حذفها

للعرب في الهمزة المتطرفة إذا كانت متحركة وقبلها حرف صحيح ساكن، كما في: نَشْء، ودِفْء، وخَبْء، وجُزْء، ومِلْء، ومَرْء، إذا أرادوا تسهيلها لغتان أشار إليهما الفراء في معاني القرآن، حيث يقول:

«وإن كتبت (الدِّفْء) في الكلام بواو في الرفع وياءٍ في الخفض وألفٍ في النصب كان صَوَابًا. وذلك علىٰ ترك الهمز ونقل إعراب الهمزة إلىٰ الحرف الذي قبلها. من ذَلِكَ قول العرب: (هؤلاء نَشْءُ صِدْق)، فإذا طرحوا الهمزة قالوا: (هؤلاء نَشُو صِدْقٍ، ورأيت نَشَا صِدْقٍ، ومررتُ بِنَشِي صدقٍ). وأجود من ذلك حذفُ الواو والألف والياء؛ لأن قولهم: (يَسَلُ) أكثر من (يَسَالُ)، و(مَسَلَةٌ) أكثر من (مَسَالَةٌ)...»(١).

وهاتان اللغتان – كما يفهم من النص السابق – هما:

الأولى: نقل إعراب الهمزة إلىٰ الحرف الساكن الصحيح قبلها، وإبدالها بمجانس حركتها، فيقال: (نَشُو، ونَشَا، ونَشِي)، و(دِفُو، ودِفَا، ودِفِي)، و(خَبُو، وخَبَا، وخَبِي)...، ومن ذلك قول العرب: (هؤلاء نَشُو صِدْقٍ، ورأيت نَشَا صِدْقٍ، ومررتُ بِنَشِي صدقٍ).

ويبدو أن الواو والألف والياء علىٰ هذه اللغة لا تعدو أن تكون حروفًا دالة علىٰ حركة الهمزة قبل حذفها، أو حروفًا نتجت عن إشباع حركة الحرف الذي نقل إليه الإعراب من الهمزة، وليس الإعراب مقدرًا عليها.

الثانية: حذف الهمزة ونقل الإعراب إلىٰ الحرف الساكن الصحيح الذي قبلها.

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ٩٦.

فتصير: (نَشٌ، ونَشًا، ونَشٍ)، و(دِفٌ، ودِفًا، ودِفٍ)، و(خَبٌ، وخَبًا، وخَبٍ)...، يقال: (هذا دِفٌ، ورأيت دِفًا، ومررت بدِفٍ)، و(هذا نَشُ صدقٍ، ورأيت نَشَ صدقٍ، ومررت بنَشِ صدقٍ).

وهذه اللغة هي القياس في هذا الموضع، وقد وصفها الفراء بأنها أجود من أختها، واحتج بالقياس علىٰ (يَسْأَل، ومَسْأَلة) ونحو ذلك مما كانت الهمزة فيه حشوًا وقبلها ساكن، فإن الأكثر أن يقال عند تسهيلها: (يَسَل)، و(مَسَلَة) بحذف الهمزة وإلقاء حركتها علىٰ ما قبلها، أما (يَسَالُ) و(مَسَالَة) بنقل حركة الهمزة إلىٰ ما قبلها وقلبها ألفًا فهو قليل. قال الفراء -كما في النص السابق-: «وأجود من ذلك حذفُ الواو والألف والياء؛ لأن قولهم: (يَسَلُ) أكثر من (يَسَالُ)، و(مَسَلَةٌ) أكثر من (مَسَالَةٌ)...».

وقال السيرافي: «وإذا كانت الهمزة قبلها ساكن وهي طَرَف ووقفت عليها علىٰ مذهب من يخفف الهمز ألقيت حركتها في التقدير علىٰ الحرف الذي قبلها وحذفتها البتة، فيصير ما قبلها إذا وصل متحركًا غير مهموز، كقولك: هذا الوَثُ[1] يا هذا، وهذا الخَبُ، ومررت بالوَثِ والخبِ، ورأيت الوَثَ والخَبَ، وكذلك تقول: هذا دِفٌ في دِفْء، ورأيت دِفًا، ومررت بِدِفٍ»[2].

(١) مخفف الوَثْء، وهو وَصْمٌ يصيب اللحمَ ولكن لا يبلغ العظمَ فَيَرِم، أو هو توَجُّعٌ في العظمِ بلا كسرٍ. لسان العرب (وث أ) ١/ ١٩٠.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ٥١، و٥٢. وينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٣٥٨.

وعلى هذه اللغة جاءت قراءة: (فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرِ وَزَوْجِهِ)(١)، (الْمَرِ) بفتح الميم وكسر الراء مخففة بغير همز، حيث حذفت الهمزة ونقل الإعراب إلىٰ الراء(٢).

وقراءة: (وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفٌ)(٣)، (دِفٌ) بحذف الهمزة ونقل الإعراب إلىٰ الفاء(٤).

والشاهد أنه في هاتين اللغتين نُقل الإعراب من الهمزة إلىٰ الحرف الذي قبلها بعد حذفها، ذلك أننا قبل تسهيل الهمزة نقول: (هذا نَشْءُ صدقٍ، ورأيت نَشْءَ صدقٍ، ومررت بِنَشْءِ صدقٍ) فيكون الإعراب علىٰ الهمزة رفعًا ونصبًا وجرًّا، فإذا سُهلت الهمزةُ حذفتْ ونقل الإعراب إلىٰ الحرف الذي قبلها علىٰ سبيل العارية، فالإعراب الذي ظهر علىٰ الحرف الذي قبل الهمزة بعد حذفها علىٰ اللغتين ليس له أصالةً، إنما هو مستعار من الهمزة بعد حذفها.

❁❁❁❁❁

(١) سورة البقرة، من الآية (١٠٢). وهي قراءة الحسن والزهري وقتادة. ينظر: المحتسب ١/ ١٠١، والبحر المحيط ١/ ٥٠٠، والدر المصون ٢/ ٤١.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٩٦، والمحتسب ١/ ١٠١.

(٣) سورة النحل، من الآية (٥). وهي قراءة زيد بن علي والزهري. ينظر: المحتسب ٢/ ٧، والبحر المحيط ٥/ ٤٦٠، والدر المصون ٧/ ١٩٢.

(٤) ينظر: الكشاف ٢/ ٥٥٥، ومفاتيح الغيب ١٩/ ١٨١، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٨٩.

انتقال الإعراب في الاسم الثلاثي محذوف اللام

أقل ما تبنىٰ عليه الكلمة ثلاثة أحرف، وما ورد من الكلمات علىٰ حرفين فقد حذف أحد أصوله. قال الخليل: «الاسم لا يكون أقلَّ من ثلاثةِ أحرف؛ حرف يُبْتَدَأُ به، وحرف يحشىٰ به الكلمة، وحرف يُوقَف عليه، فهذه ثلاثة أحرف، مثل (سَعْد، وعُمَر) ونحوهما من الأسماء...، وقد تجيء أسماءٌ لفظها علىٰ حرفين وتمامُها ومعناها علىٰ ثلاثة أحرف مثل يدٍ ودَمٍ...»(١).

والغالب في هذا النوع من الأسماء أن تحذف لامه؛ لأن اللام محل التغيير، مثل: (يد، ودم، وغد...) ونحو ذلك.

فكلمة (يَدٌ) مثلا أصلها: (يَدْيٌ) بسكون الدال، ووزنها: (فَعْل)، حذفت اللام تخفيفًا بغير تعويض وتحركت الدال الساكنة(٢). وقيل إن أصلها: (يَدَيٌ) بفتح الدال(٣).

وأما كلمة (دَمٌ) فيرىٰ جمهور الصرفيين أن المحذوف منها ياء، بدليل تثنيته علىٰ (دَمَيَانِ)، وأن أصلها: (دَمْيٌ) بسكون الميم؛ لأنه هو القياس؛ وذلك لأن أكثر ما حذفت لامه اعتباطًا للتخفيف مثل: (ابن، وغد) ساكن العين، وتحريكها في التثنية لا يقطع بأنها كانت محركة في المفرد. وبعضهم قال: (دَمَيٌ) بفتح الميم(٤).

---

(١) العين ١/ ٥٠. وينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٢٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٣/ ١٥٣، وشرح التصريف للثمانيني ص٤١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٨٣.

(٣) ينظر: التصريح ١/ ٧١، وحاشية الصبان ١/ ١٢٧.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٥٩٧، والمقتضب ٣/ ١٥٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٢٦، و٢٢٧، والممتع ٣٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٨٣، والتصريح ٢/ ٦٠٥.

وذهب بعضهم – كالجوهريّ – إلىٰ أنَّ المحذوف هو حرف (الواو)، وأنَّ الأصل (دَمَوٌ) بفتح الميم علىٰ وزن (فَعَل)، وإنما قالوا: (دَمِيَ يَدْمَىٰ) لحال الكسرة التي قبل الياء، كما قالوا: (رَضِيَ يَرْضَىٰ) وهو من (الرضوان). وذكر أن بعض العرب تقول في تثنيته: (دَمَوانِ)(١).

وهذه الكلمات وأمثالها – وإن اختُلف في أصلها – لا خلاف في أنها علىٰ وزن: (فَعْ)؛ لأنها محذوفة اللام، ولا خلاف أيضًا في أنه لما حذفت لامها استعير الإعراب من اللام إلىٰ العين، وهو ما صرح به النحاة(٢).

قال ابن هشام: «... (يَدٌ) أصلها: (يَدْيٌ) فحذفوا لامها في الإفراد – وهي الياء – وجعلوا الإعراب علىٰ ما قبلها، فقالوا: (هذه يَدٌ)، ثم لما أضافوها أبقَوْها محذوفةَ اللام...»(٣).

وقال الشيخ خالد: «وأصلهما: (يَدْي، ودَمْي)؛ بسكون الدال والميم، وذهب الكوفيون إلىٰ فتح الدال، واختاره ابن طاهر، وذهب المبرد إلىٰ فتح الميم، وضعفه الجاربردي. وحذفت لامهما علىٰ غير قياس، وجعل الإعراب علىٰ عينهما»(٤).

❁❁❁❁❁

(١) ينظر: الصحاح (د م و) ٦/ ٢٣٤٠.

(٢) ينظر: المساعد ٤/ ٢٠٤، وشرح المفصل ٥/ ٨٣، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ٢٦٨، وشرح الشافية لركن الدين ١/ ٣٤٠، وشرح جمل الزجاجي لابن الفخار ١/ ٨٤، والتصريح ١/ ٧١، ومنار الهدىٰ في بيان الوقف والابتدا ٢/ ٣٣١.

(٣) شرح شذور الذهب لابن هشام ص٥٦.

(٤) التصريح ١/ ٧١.

المبحث الثاني
عاريَّة الإعراب - الملامح والسمات

بعد أن ألقينا الضوء علىٰ مواضع العاريَة في الإعراب ومواقعها في المسائل النحوية والتصريفية، نتناول في هذا المبحث الظاهرةَ بطريقة منهجية تكشف النقاب عن ملامحها وسماتها، وذلك من خلال العناصر الآتية:

أولًا: أسباب العاريَّة

من خلال دارسة ظاهرة العاريّة وتتبع مواضعها ومواطنها في الأبواب النحوية نستطيع أن تستنتج الأسباب التي أدت إلىٰ عارية الإعراب، وهذه الأسباب هي:

١ - رعاية المجاورة:

وهذا السبب متحقق في مسألة واحدة، هي: (نقل الإعراب في باب الجر علىٰ المجاورة). ففي قولهم: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) كلمة (خرب) كان حقها الرفع، لكن استعير لها الجر من الاسم المجاور لها، وليس ذلك لشيء إلا لأنهم آثروا رعايةَ جانبِ القرب وحرمةِ المجاورة، كما قال النحاة(١).

٢ - عدم وجود إعراب مستقل للفظ الذي استعير له الإعراب:

وهذا متحقق في مسألة واحدة أيضًا، هي: (استعارة الإعراب من المتبوع إلىٰ التابع). فالتوابع يستعار لها الإعراب من المتبوع، والسبب في ذلك أنه

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٩.

ليس لها إعراب خاص أصلًا، وإنما تعرب علىٰ سبيل التبع لغيرها؛ لَمَّا كانت من لوازم المتبوع كالتتمة والتكملة له(١).

٣ - تعذر بقاء الإعراب في مكانه الأصلي:

وهذا هو السبب الأصيل في إعراب العارية؛ فالإعراب قد يكون مستحقًّا للفظٍ معين وفي مكان معين، فيتعذر بقاؤه في موضعه الأصلي لسبب من الأسباب، فيترتب علىٰ ذلك أن ينتقل من المكان الذي يستحقه أصالةً إلىٰ مكان آخر. وهذا السبب متحقق في جميع ما وقف عليه البحث من مسائل إعراب العارية، ما عدا المسألتين السابقتين.

وبالبحث تبين أن أسبابَ تعذر بقاء الإعراب في مكانه الأصلي – مما ترتب عليه انتقال الإعراب – كثيرةٌ، منها:

أ - مجيء اللفظ الذي يستحق الإعراب على صورة الحرف:

قد تأتي الكلمة التي تستحق الإعراب علىٰ صورة الحرف، فلا تتحمل الإعراب، فيترتب علىٰ ذلك أن ينتقل الإعراب منها إلىٰ كلمة أخرىٰ، ومما جاء علىٰ هذا النحو من مسائل هذه الدراسة ما يأتي:

- **استعارة الإعراب من (أل) الموصولة إلى صلتها:** فـ (أل) الموصولة في نحو: (جاء الضاربُ) اسمٌ يستحق الإعراب، لكنها لما جاءت علىٰ صورة الحرف نقل إعرابها إلىٰ صلتها علىٰ سبيل العارية.
- **استعارة النصب من واو المعية إلى المفعول معه:** فقد قال النحاة إن النصب قد انتقل من واو المعية إلىٰ المفعول معه؛ لعدم إمكان ظهوره

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٨.

علىٰ الواو؛ لكونها حرفًا لا يظهر فيه الإعراب، وذلك أن الواو في هذا الموضع واقعة موقع (مع)، ولما تعذر نصب الواو كما تنصب (مع) جُعل النصب فيما بعدها علىٰ سبيل العاريَّة.

- **ظهور إعراب (لا) الوصفية على ما بعدها:** حيث إن (لا) لما كانت بمعنىٰ (غير) وتعذر ظهور الإعراب عليها لكونها بصورة الحرف انتقل الإعراب منها إلىٰ الاسم الذي بعدها، كما في قولهم: (جئت بلا زادٍ).
- **ظهور إعراب (إلا) الوصفية على ما بعدها:** فـ (إلا) إذا كانت وصفية بمعنىٰ (غير) ظهر إعرابها علىٰ ما بعدها بطريق العارية؛ وذلك لأن الإعراب فيها متعذر؛ لكونها حرفًا لا يقبل الإعراب.

ب - اشتغال اللفظ الذي يستحق الإعراب بإعراب آخر:

قد يستحق اللفظُ إعرابًا ما، لكنه يكون مشغولًا بإعرابٍ آخر، فيترتب علىٰ ذلك أن ينتقل إعرابُه الذي يستحقه منه إلىٰ لفظٍ آخر، ومما وقفت عليه من هذا القبيل ما يأتي:

- **نقل إعراب الوصف المنفي بـ (غير) إليها:** فالوصف في نحو: (غيرُ قائمٍ الزيدانِ) في قوة المرفوع بالابتداء، فكأنه قيل: (ما قائمٌ)، لكنه مجرور لفظًا بإضافة (غير) إليه، من هنا نقلت حركته الإعرابية التي كان يستحقها إلىٰ (غير) علىٰ سبيل العاريّة؛ لأنه مشغول بحركة الجر بالإضافة.
- **استعارة إعراب المستثنى بـ (إلا) إلى (غير):** فقد تقوم (غير) مَقام (إلا) فيستثنىٰ بها، والاسمُ المستثنىٰ بها يكون ملازمًا للجر لإضافتها إليه، ولما كان مشغولًا بالجر تحول إعرابه الذي كان يستحقه إلىٰ

(غير)، وإعرابه الذي يستحقه هو إعراب المستثنىٰ بـ (إلا)، من هنا قال النحاة إن (غير) تأخذ إعراب المستثنىٰ بـ (إلا).

ج - كون اللفظ المستحق للإعراب لم يعد آخرَ الكلمة:

معلوم أن الحرف الأخير من الكلمة هو محل الإعراب، لكن قد يتصل بالكلمة شيء ويمتزج بها حتىٰ يصير كالجزء منها، وحينئذ يتعذر ظهور الإعراب علىٰ ما كان آخرَها قبل أن يتصل بها شيء، فيترتب علىٰ ذلك انتقال الإعراب، وقد جاء ذلك في المسائل الآتية:

- **استعارة الإعراب من صدر المركب المزجي إلى عَجُزه:** فإن الجزء الأول من المركب المزجي كان حقه أن يظهر الإعراب علىٰ آخره، لكنه لما ضُم إلىٰ جزءٌ آخَرُ وصارا معًا ككلمة واحدة لم يعد آخِرًا، ولهذا انتقل الإعراب من الصدر إلىٰ العجُز.
- **نقل الإعراب في بابي التثنية والجمع:** فإن الاسم قبل التثنية أو الجمع يكون الإعراب علىٰ آخره، فإذا ثُني أو جُمع لم يعد الحرفُ الذي كان يظهر عليه الإعراب قبل التثنية والجمع آخرَ الكلمة، لذا ينتقل الإعراب من آخر الاسم إلىٰ أحرف العلة (الألف والواو والياء).
- **نقل الإعراب في الأفعال الخمسة:** فالفعل المضارع قبل أن يكون من الأفعال الخمسة يكون آخره محلًّا للإعراب، فإذا صار من الأمثلة الخمسة انتقل الإعراب من آخره إلىٰ النون؛ بسبب اللواحق التي لحقته من آخره.
- **نقل الإعراب من آخر الاسم إلى تاء التأنيث:** فالإعراب يكون علىٰ آخر الاسم قبل دخول تاء التأنيث، فإذا دخلت التاء امتزجت

بالاسم حتىٰ تصير كالجزء منه، لذا ينتقل الإعرابُ من آخر الاسم إليها.

- **نقل الإعراب من الاسم المنسوب إليه إلى ياء النسبة:** فإن ياء النسبة إذا دخلت علىٰ الاسم انتقل إليها الإعراب الذي كان في آخر الاسم قبل دخولها.

د - حذف المستحق للإعراب:

قد يكون تعذر بقاء الإعراب في مكانه الأصلي بسبب حذف اللفظ المستحق للإعراب، فيترتب علىٰ ذلك أن ينتقل الإعراب إلىٰ موضع آخر بعد حذف المستحق له أصالةً، كما في المسائل الآتية:

- **نقل الإعراب في الأسماء الستة:** فالأسماء الستة بعد حذف لاماتها -علىٰ نحو ما سبق تفصيله – ينتقل الإعراب منها إلىٰ عيناتها، وتصير هي حرفَ الإعراب.
- **نقل إعراب المضاف إلى المضاف إليه بعد حذف المضاف:** فقد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مُقامه، وحينئذ ينتقل الإعراب الذي كان يستحقه المضاف إلىٰ المضاف إليه؛ لأن المضاف قد حذف.
- **نقل إعراب الفاعل إلى ما ينوب عنه بعد حذفه:** فإن إعراب الفاعل ينتقل إلىٰ النائب عنه بعد حذف الفاعل.
- **نقل الإعراب من المفعول المطلق إلى ما ينوب عنه:** فبعد حذف المفعول المطلق يستعار إعرابه لما ناب عنه.
- **انتقال الإعراب من الياء في (الذي) و(التي) إلى ما قبلها إذا سمي بهما:** ففي هذه المسألة ينتقل الإعراب من الياء في (الذي)

و(التي) إلىٰ الحرف الذي قبل الياء، وذلك بسبب حذف الياء، فيقال: (لَذٌ ولَتٌ).

- **انتقال الإعراب في الاسم المرخم على لغة من لا ينتظر:** فبعد ترخيم الاسم المنادىٰ بحذف آخره تخفيفًا ينتقل الإعراب إلىٰ ما قبل الآخر، وذلك علىٰ لغة من لا ينتظر.
- **نقل الإعراب من الهمزة المتطرفة إلى ما قبلها بعد حذفها:** فمحل الإعراب هنا هو الهمزة التي في الآخر، فإذا حذفت انتقل الإعراب منها إلىٰ الحرف الذي قبلها.
- **انتقال الإعراب في الاسم الثلاثي محذوف اللام:** فالاسم الثلاثي محذوف اللام تخفيفًا بغير تعويض نحو: (يد، ودم) ينتقل الإعراب إلىٰ عينه بسبب حذف الحرف المستحق للإعراب، وهو اللام.

ثانيًا: أنواع العاريَّةِ

بعد تتبع مواطن العارية في أبواب النحو وتحليلها يمكننا أن نقول: إن عارية الإعراب نوعان، هما:

النوع الأول: استعارة الإعراب من مكانٍ إلىٰ آخر، مع بقائه في مكانه الأصلي.

النوع الآخر: نقل الإعراب من مكان إلىٰ آخر، مع عدم بقائه في مكانه الأصلي.

أما النوع الأول – وهو استعارة الإعراب من مكانٍ إلىٰ آخر، مع بقائه في مكانه الأصلي – فلم أقف عليه إلا في مسألتين:

- **المسألة الأولى:** الجر علىٰ المجاورة: فالاسم المجرور علىٰ المجاورة كان حقه الرفع أو النصب، لكن عدل عن ذلك، واستعير له الجر من الاسم المجاور له، مع بقاء الجر فيه أيضًا.

ففي قول العرب: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) كلمة (خربٍ) كان حقها الرفع؛ لأنها صفة لـ (جحرُ)، لكن استعير لها الجر من كلمة (ضبٍّ) لمجاورتها إياها، والجر باقٍ في كلمة (ضبٍّ) لم يُسْلَب منها، فالجر في الكلمة الأولىٰ أصيل، وفي الثانية مستعار.

- **المسألة الثانية:** باب التوابع: ففي هذا الباب يستعار للتابع إعرابُ المتبوع من رفع ونصب وجر وجزم، مع بقاء ذلك الإعرابِ في المتبوع أيضًا.

وأما النوع الآخر فهو الكثير الشائع، وهو أن ينتقل الإعراب من موضعه الأصلي إلىٰ موضع آخر، مع عدم بقائه في موضعه الأصلي.

ويمثل هذا النوعَ سائرُ المسائل التي وقف عليها هذا البحث، مثل: انتقال الإعراب استعارة الإعراب من صدر المركب المزجي إلىٰ عَجُزه، ومن (أل) الموصولة إلىٰ صلتها، ومن واو المعية إلىٰ المفعول معه، ومن ياء المتكلم إلىٰ المضاف إليها، ومن آخر الاسم إلىٰ تاء التأنيث، ومن الاسم المنسوب إليه إلىٰ ياء النسبة... إلخ.

ففي هذه المسائل ونحوها سُلِبَ الإعرابُ من الموضع الذي يستحقه أصالةً، ونقل إلىٰ موضع آخر.

ثالثًا: مكان العاريّة

من خلال تتبع مواضع العارية ومواقعها في المسائل النحوية يتبين لنا أن العارية تارة تكون بانتقال الإعراب من لفظ إلىٰ لفظ آخر تالٍ له، وتارة تكون بنقل الإعراب من لفظٍ إلىٰ لفظٍ آخرَ متقدمٍ عليه.

أما النوع الأول – وهو انتقال الإعراب من لفظ إلىٰ لفظٍ آخرَ تالٍ له – فهو الغالب، وقد وقع هذا النوع في المسائل الآتية:

- **التثنية والجمع**: حيث إن الاسم قبل التثنية أو الجمع يكون الإعراب علىٰ آخره، وبعد التثنية أو الجمع ينتقل الإعراب من آخر الاسم إلىٰ أحرف العلة (الألف والواو والياء)، نحو: (جاء الزيدانِ، ورأيت الزيدَيْنِ، ومررت بالزيدَيْنِ)، و(جاء الزيدونَ، ورأيت الزيدِينَ، ومررت بالزيدِينَ).
- **الأفعال الخمسة**: وذلك لأن الفعل المضارع قبل أن يتصل به ضمير التثنية أو واو الجمع أو ياء المؤنثة المخاطبة، كان آخره محلًّا للإعراب، فلما اتصلت به هذه الضمائر انتقل الإعراب من آخر الفعل إلىٰ النون التي تلي هذه الضمائر، فصار ثبوتُ النون علامةَ الرفع، وحذفُها علامةَ النصب والجزم.
- **المركب المزجي**: فالجزء الأول من المركب المزجي كان حقه أن يظهر الإعراب عليه، لكنه لما ضم إلىٰ الجزء الثاني وصارا معًا ككلمة واحدة استعير الإعراب من صدره إلىٰ الجزء الأخير.
- **(أل) الموصولة**: فإن حق الإعراب أن يكون لها، لكن لما جاءت علىٰ

صورة الحرف نقل إعرابها إلىٰ صلتها.

- **(لا) الوصفية:** ينقل إعرابها إلىٰ ما بعدها، كما في نحو: (جئت بلا زادٍ).
- **النائب عن الفاعل:** فإنه بعد حذف الفاعل ينقل إعرابه إلىٰ ما ينوب عنه.
- **النائب عن المفعول المطلق:** حيث ينقل إعراب المفعول المطلق إلىٰ ما ينوب عنه، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا﴾.
- **واو المعية:** حيث ينتقل الإعراب منها إلىٰ المفعول معه؛ لعدم إمكان ظهوره عليها.
- **(إلا) الوصفية:** فإنها ينقل إعرابها إلىٰ ما بعدها، كما في قول الله تعالىٰ: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾.
- **الجر على الجوار:** حيث ينتقل الإعراب في هذا الباب من الاسم المجرور إلىٰ الاسم الواقع بعده لمجاورته إياه، كما في قول العرب: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ).
- **حذف المضاف:** وذلك لأنه إذا حذف المضاف انتقل إعرابه إلىٰ المضاف إليه.
- **التوابع:** ففي هذا الباب يُعطَىٰ التابعُ إعرابَ المتبوع، نحو: (مررت بزيدٍ العاقلِ).
- **تأنيث الاسم:** فإن تاء التأنيث إذا دخلت علىٰ الاسم انتقل الإعرابُ من آخر الاسم إليها، وتصير هي حرفَ الإعراب.
- **الاسم المنسوب:** حيث يستعار الإعراب في هذا الباب من آخر الاسم

إلىٰ ياء النسب.

وأما النوع الآخر – وهو انتقال الإعراب من لفظ إلىٰ لفظ آخرَ متقدمٍ عليه – فهو قليل، وقد وقع هذا النوع في المسائل الآتية:

- **الأسماء الستة**: فإنها إذا تركت الإضافة فيها تحذف منها اللام، وينتقل الإعراب منها إلىٰ العين، وتصير العينُ هي حرفَ الإعراب، وتعرب بالحركات، نحو: (هذا أخٌ، ورأيت أخًا، ومررت بأخٍ).
- **(الذي) و(التي) إذا سمي بهما**: فإنهما إذا سمي بهما مذكر، ولم تثبت الياء قبل التسمية فإن الإعراب ينتقل من الياء فيهما إلىٰ الحرف الذي قبلها، فيقال: (لَذٌ ولَتٌ، ولَذًا ولَتًا، ولَذٍ ولَتٍ).
- **الوصف المنفي بـ (غير)**: فإنه ينقل إعرابه إلىٰ (غير)، كما في: (غيرُ قائمٍ الزيدان)، فالوصف يستحق الرفع أصالة لأنه مبتدأ، لكنه لمَّا كان مشغولًا بحركة الجر لأجل الإضافة جعل إعرابه علىٰ (غير).
- **المضاف إلى ياء المتكلم**: حيث نقل إعراب الياء إلىٰ الاسم المضاف إليها، لما تعذر ظهوره عليها، وهو مذهب الخوارزمي كما سبق بيانه.
- **الهمزة المتطرفة**: فإن الهمزة المتطرفة إذا كانت متحركة وقبلها حرف صحيح ساكن وأريد تسهيلها حذفت ونُقل الإعراب منها إلىٰ الحرف الذي قبلها.
- **الاسم الثلاثي محذوف اللام**: فإن الأسماء الثلاثية محذوفة اللام نحو: (يدٌ، ودمٌ) لما حذفت لامها نقل الإعراب من لامها إلىٰ عينها.
- **الترخيم على لغة من لا ينتظر**: فإن الاسم المرخم هنا بعد حذف

آخره الذي هو حرف الإعراب ينتقل الإعراب منه إلىٰ الحرف الأخير مما تبقىٰ من الكلمة.

وهنا ملمح آخر يتصل بمكان العارية، وهو أن العارية تارة تكون بانتقال الإعراب من كلمة إلىٰ كلمة أخرىٰ، وتارة من حرفٍ إلىٰ حرفٍ آخرَ داخلَ الكلمة الواحدة.

أما انتقال الإعراب من كلمة إلى كلمة أخرى فقد وقع في المسائل الآتية:

- استعارة الإعراب من صدر المركب المزجي إلىٰ عَجُزه.
- نقل إعراب الوصف المنفي بـ (غير) إليها.
- ظهور إعراب (لا) الوصفية علىٰ ما بعدها.
- نقل إعراب الفاعل إلىٰ ما ينوب عنه بعد حذفه.
- نقل الإعراب من المفعول المطلق إلىٰ ما ينوب عنه.
- استعارة النصب من واو المعية إلىٰ المفعول معه.
- استعارة إعراب ما بعد (إلا) إلىٰ (غير) في الاستثناء.
- ظهور إعراب (إلا) الوصفية علىٰ ما بعدها.
- نقل الإعراب في باب الجر علىٰ المجاورة.
- نقل إعراب المضاف إلىٰ المضاف إليه بعد حذف المضاف.
- استعارة الإعراب من المتبوع إلىٰ التابع.
- نقل إعراب المعرف بـ (أل) إلىٰ (أيّ) في النداء.

وأما انتقال الإعراب من حرف إلى حرفٍ آخرَ داخل الكلمة الواحدة فقد وقع في المسائل الآتية:

- نقل الإعراب في الأسماء الستة.
- نقل الإعراب في بابي التثنية والجمع.
- انتقال الإعراب من الياء في (الذي) و(التي) إلىٰ ما قبلها إذا سمي بهما.
- استعارة الإعراب من (أل) الموصولة إلىٰ صلتها.
- نقل الإعراب من ياء المتكلم إلىٰ المضاف إليها.
- انتقال الإعراب في الاسم المرخم علىٰ لغة من لا ينتظر.
- نقل الإعراب من آخر الاسم إلىٰ تاء التأنيث.
- نقل الإعراب من الاسم المنسوب إليه إلىٰ ياء النسبة.
- نقل الإعراب من الهمزة المتطرفة إلىٰ ما قبلها بعد حذفها.
- انتقال الإعراب في الاسم الثلاثي محذوف اللام.

ولا يخفىٰ أن هذا النوع – وهو انتقال الإعراب من حرف إلىٰ حرف آخر داخل الكلمة الواحدة– قد يكون عن طريق انتقال الإعراب من آخر حرف في الكلمة إلىٰ الحرف الذي قبله، كما في الأسماء الستة، و(الذي) و(التي) إذا سمي بهما، والاسم المرخم علىٰ لغة من لا ينتظر، والهمزة المتطرفة بعد حذفها، والاسم الثلاثي محذوف اللام.

وقد يكون بانتقال الإعراب من آخر حرف في الكلمة إلىٰ لاحقةٍ تلحق الكلمةَ وتتصل بها، كتاء التأنيث، وياء النسب، وياء المتكلم، والألف والواو والياء في التثنية والجمع، والنون في الأفعال الخمسة.

رابعًا: آثار العاريَّة

من خلال ما سبق من عرضٍ وتحليلٍ لمواضعِ العارية لاحظت أنه قد يترتب على انتقال الإعراب شيء آخَر، مثل:

١ - انتقال الإعراب من مقدر إلى ظاهر:

قد يكون الإعراب قبل العارية مقدرًا، فينتقل بعدها إلىٰ ظاهر، كما في:

- **مسألة التانيث**: فالاسم المقصور مثلا، نحو: (فَتىٰ) قبل التأنيث تقدر عليه علامات الإعراب، فإذا أدخلنا عليه تاء التأنيث فإنها تمتزج به حتىٰ تصير كالجزء منه، وينتقل الإعراب إليها، ويترتب علىٰ التأنيث وانتقال الإعراب أن يتحول الإعراب من مقدر إلىٰ ظاهر، نقول: (هذه فتاةٌ، رأيت فتاةً، مررت بفتاةٍ).
- **مسألة النسب:** كذلك بعض الأسماء تقدر عليها علامات الإعراب قبل النسب، كالاسم المقصور، فإذا أدخلنا عليها ياء النسبة انتقل الإعراب من آخر الاسم إلىٰ الياء، وهي تحتمل الإعراب، لذا يتحول الإعراب من مقدر إلىٰ ظاهر، كما في: (حُبَارَىٰ) نقول فيه: (حُبَارِيٌّ)

٢ - مجيء علامة إعراب الفعل بعد الفاعل:

وذلك في الأفعال الخمسة، فإن الفعل المضارع قبل أن تتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة كان آخره محلًّا للإعراب، فلما اتصلت به هذه الضمائر انتقل الإعراب من آخر الفعل إلىٰ النون التي تلي هذه الضمائر، وصارت علامةُ إعراب هذا الفعل هي ثبوتَ هذه النون أو حذفَها، وقد ترتب علىٰ ذلك أن علامة إعراب الفعل جاءت بعد فاعله، ففي قولنا: (يقومانِ) الفاعل هو ألف الاثنين، والنون بعده هي علامة رفع الفعل المضارع (يقوم).

٣ - تحول اللفظ من معرب إلى مبني:

وذلك في مسألة المضاف إلىٰ ياء المتكلم علىٰ رأي الخوارزمي ومن قال برأيه، حيث يرىٰ أن الكسرة التي تلزم الاسم المضاف إلىٰ ياء المتكلم هي في الأصل كسرة إعرابٍ لياء المتكلم؛ لكونها مضافًا إليه، لكن الياء لم تتحملها فنقلت إلىٰ الاسم الذي قبلها علىٰ سبيل العاريَّة، ولما نقلت الكسرة إلىٰ الاسم الذي قبل الياء صارت كسرةَ بناء؛ للزومها الاسمَ في جميع حالاته رفعًا ونصبًا وجرًّا، وذلك أن الخوارزمي يرىٰ أن الاسم المضاف إلىٰ ياء المتكلم مبني وليس معربًا.

فالخلاصة أن الاسم قبل الإضافة إلىٰ ياء المتكلم كان معربًا، ثم صار مبنيًّا بعد الإضافة إليها، والكسرة لما كانت لياء المتكلم كانت كسرةَ إعراب، ولما نقلت إلىٰ الاسم الذي قبلها صارت كسرةَ بناء. وقد سبق الحديث عن هذا الرأي في موضعه من البحث.

٤ - تحول اللفظ من مبني إلى معرب:

قد يترتب علىٰ عارية الإعراب أن ينتقل اللفظ من مبني إلىٰ معرب، عكس ما سبق، وهذا ما حدث في مسألة نداء ما فيه (أل)، فإنه عند نداء المعرف بالألف واللام يؤتىٰ بـ (أيّ) ليتوصل بها إلىٰ ذلك، فنقول: (يا أيُّها الرجلُ)، فـ (الرجلُ) هو المقصود بالنداء علىٰ كل حال، وحقه البناء؛ لكن لما أتي بـ (أيّ) صارت هي المنادىٰ، وصار (الرجلُ) صفةً لها، وترتب علىٰ ذلك أنه صار معربًا، لَمَّا جاوز النداءَ إلىٰ الصفة، ووجب رفعه مراعاة للفظ المنادىٰ (أيّ)[1].

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ١٨٧، والكافية في علم النحو ص٢٠، وشرح الكافية لابن القواس ١/ ١٩٤، وأوضح المسالك ٤/ ٢٦، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٦٩، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٥٦٣، والتصريح ٢/ ٢٢٨.

٥ - تنوع الإعراب:

قد تعمل العارية علىٰ تنوع الإعراب في الموضع الذي تقع فيه، ومما وقفت عليه من ذلك ما قاله النحاة في قول الله تعالىٰ: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾(١). حيث قال بعضهم إن (أَثَرْنَ) فعل ماضٍ معطوف علىٰ (المغيراتِ) وهو اسم فاعل مشبه للفعل؛ لأنه في تأويل الفعل؛ والتقدير: واللائي أغرن، فيكون في محل جر(٢).

وقال بعضهم إن هذه الجملة لا محل لها من الإعراب؛ وذلك لأن (أَثَرْنَ) معطوف علىٰ الفعل المؤول به اسم الفاعل الموصول بـ (أل)، والتقدير: اللائي أغرن، والجر الظاهر في (الْمُغِيرَاتِ) ليس أصيلًا هنا، وإنما هو منقول من (أل) الموصولة بطريق العارية، فيكون الفعل (أَثَرْنَ) لا محل له من الإعراب؛ لكونه معطوفًا علىٰ ما لا محل له، وهو جملة الصلة، وهذا هو الإعراب الراجح(٣).

قال الشيخ أحمد بن عمر الأسقاطي في حاشيته علىٰ شرح الأشموني: «... والذي يظهر أن (أَثَرْنَ) لا محل له من الإعراب؛ لعطفه علىٰ ما لا محل له، وهو الفعل المؤول به صلة (أل)، إذ العطف علىٰ صلة (أل) إنما هو باعتبار التأويل بالفعل، لا مطلقًا، ولو سُلِّم فإعراب صلة (أل) ليس بطريق

(١) سورة العاديات، الآيتان (٣، و٤).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٨٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٧٢، وشرح ابن الناظم ٣٠٣، و٣٩١، والتذييل والتكميل ٣/ ٦٥، والمساعد ٢/ ٤٧٧، والتصريح ٢/ ١٨٤.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٣٥٦، وتنوير الحالك علىٰ منهج السالك إلىٰ ألفية ابن مالك للأسقاطي (رسالة) ص١٦٩، وحاشية الصبان ٣/ ١٧٨، وحاشية الخضري ٢/ ٦٣٤، وضياء السالك إلىٰ أوضح المسالك ٣/ ٢٢٠.

الحقيقة حتىٰ يراعىٰ في الفعل المعطوف، بل بطريق العارية من (أل) الموصولة؛ لكونها علىٰ صورة الحرف، نقلوا إعرابها إلىٰ صلتها، فجاز أن يعطف عليها ما لا محل له نظرًا لأصلها»[1].

وقال الخضري: «قوله: (فَالْمُغِيرَاتِ) أي: فالخيلِ اللاتي أَغَرْنَ صُبْحًا علىٰ العَدُوّ، (فَأَثَرْنَ بِهِ) أي بذلك الوقت أو بمكان الإغارة (نَقْعًا) أي: غبارًا بشدة حركتهن، فظهر أن (أَثَرْنَ) لا محل له؛ لعطفه علىٰ صلة (أل)، وهي كذلك، وأما جرها فبالعاريَّة من (أل)...»[2].

٦ - تحول الإعراب:

قد يترتب علىٰ العارية أن يتحول اللفظ من إعراب إلىٰ إعراب آخر، وذلك كما في مسألة نداء المعرّف بـ (أل)، فإنهم لما أرادوا إدخال أداة النداء عليه جاءوا بـ (أيها) ليتوصل بها إلىٰ النداء، فقالوا: "يا أيُّها الرجلُ"، ومما يترتب علىٰ هذا الأمر أن (أي) بعد دخولها تصير هي المنادىٰ، والمعرف بـ (أل) – رغم أنه المنادىٰ في المعنىٰ – يعرب نعتًا للمنادىٰ.

❁❁❁❁❁

(١) ينظر: تنوير الحالك علىٰ منهج السالك إلىٰ ألفية ابن مالك (رسالة) ص١٦٩. وينظر: حاشية الصبان ٣/ ١٧٨.

(٢) حاشية الخضري ٢/ ٦٣٤، و٦٣٥.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة العلمية مع ظاهرة العاريَّة يمكنني إبرازُ أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وذلك من خلال النقاط الآتية:

١) عاريَّة الإعراب ظاهرة في النحو العربي، وقد تناولها النحاةُ في كتبهم، لكن لم يخصَّها أحد بحديث مستقل، بل جاءت مسائلُها منثورةً مبثوثةً في بطون الكتب.

٢) صَرَّح بعضُ النحاة بذكر مصطلح «العاريّة»، وأول من استعمل هذا المصطلحَ – فيما أعلم – هو الرضيُّ، وأكثر النحاة يعبر في هذا الصدد بعبارات أخرىٰ لا يذكرون فيها مصطلح «العاريّة» صراحةً.

٣) العاريَّة تكون بنقل الإعراب من مكانٍ إلىٰ آخرَ مع بقائه في مكانه الأصلي، أو مع عدم بقائه، وهذا النوع الثاني هو الأكثر شيوعًا.

٤) العاريَّة تارة تكون بانتقال الإعراب من لفظٍ إلىٰ لفظٍ آخرَ تالٍ له، وتارة تكون بانتقال الإعراب من لفظٍ إلىٰ لفظٍ آخرَ متقدمٍ عليه.

٥) قد يكون للعارية آثارٌ في بعض المواضع؛ فقد يترتب علىٰ انتقال الإعراب أمرٌ آخرُ، كأن يكون الإعراب قبل العاريَّة مقدرًا، فينتقل بعدها إلىٰ ظاهر، أو يتحول من معرب إلىٰ مبني، أو العكس، وقد تعمل العارية علىٰ تنوع الإعراب في الموضع الذي تقع فيه، أو تحوله من إعراب إلىٰ إعراب آخر. وقد فصَّل البحثُ القولَ في ذلك كلِّه.

٦) من خلال تحليل ظاهرة العاريّة وتتبع مواضعها استطاع البحث أن يقف علىٰ أسباب هذه الظاهرة، ومن أبرزها: تعذر بقاء الإعراب في مكانه الأصلي.

٧) نسب جمع من النحاة إلىٰ الأخفش الأوسط القولَ بنصب المفعول معه

علىٰ الظرفية، ويرىٰ البحث أن صاحبَ هذا المذهب ليس الأخفشَ الأوسطَ، وإنما هو أبو الخطاب الأخفش الكبير؛ فقد وجدت من النحاة من صرَّح بنسبته إليه، ولأن هذا القول مخالف لما ورد في معاني القرآن للأخفش الأوسط، يضاف إلىٰ ذلك وجود صدًىٰ لهذا الرأي في كتب النحاة السابقين للأخفش الأوسط، ومنهم سيبويه، وهو تلميذ الأخفش الكبير.

٨) وقف البحث علىٰ شيءٍ من تَمَيُّزِ لفظة (غير) في العربية؛ وذلك من خلال ورودها في بعض مسائل إعراب العارية؛ فتارةً يُنقل إعرابُ الوصف المنفي بـ (غير) إليها، وتارة يُسْتعار إعرابُ المستثنىٰ بـ (إلا) إلىٰ (غير)، وتارة يكون هناك تقارضٌ بين (غير) وبين بعض الحروف فيترتب علىٰ ذلك انتقال الإعراب، كما جاءت (إلا) و(لا) وصفيتين بمعنىٰ (غير) فظهر إعرابُهما علىٰ ما بعدهما بطريق العاريّة.

وهذا مظهر من مظاهر تميز (غير)، وتعدد مواضعها ومعانيها، وتشعب وظائفها وأحكامها، وهو ما أكده علماؤنا، ولَفَتَ نظرَ المستشرق الألماني "برجشتراسر" حيث قال في معرض حديثه عن (غير): «هي مما اخترعته اللغةُ العربية، مبينةً في ذلك مزيتَها وطبيعتَها؛ فإننا نرىٰ (غير) متنوعةَ المعاني والوظائفِ، واسعةَ العملِ، وهي –مع ذلك– مضبوطة بالقواعدِ التي لا تَدَعُ مجالًا للتردد في طريقةِ تركيبها مع غيرها، ولا فيما تفيده في أي موضع كان...»[1].

❁❁❁❁❁

(١) التطور النحوي للغة العربية ص١٥١.

قائمة بأهم المصادر والمراجع

أولا: الرسائل العلمية

- تنوير الحالك علىٰ منهج السالك إلىٰ ألفية ابن مالك، للشيخ أحمد بن عمر الأسقاطي، من باب أفعل التفضيل إلىٰ نهاية باب البدل، رسالة ماجستير بجامعة طيبة بالمدينة المنورة، إعداد/ عماد بن محمد حلبي، ١٤٣٣هـ.
- الخلاصات الصافية علىٰ المقدمة الكافية، (الجزء الأول، من الكلمة إلىٰ آخر التوابع)، لإسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجراني (ت ٧٩٤هـ)، دراسة وتحقيق، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرىٰ، إعداد/ عبد المجيد بن إبراهيم بن يوسف آل الشيخ مبارك.
- المُفْضِل علىٰ المُفَضَّل في دراية المُفَصَّل، لكمال الدين عبدالواحد بن عبدالكريم بن خلف الزَّمْلَكَانِي (ت ٦٥١ هـ) الجزء الثاني، دراسة وتحقيق: عبد العزيز بن محمد الحكمي، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرىٰ، ٢٠٠٥م.
- يحيىٰ بن حمزة العلوي- آراؤه ومنهجه في النحو مع تحقيق كتابه: الحاصر لفوائد المقدمة في علم حقائق الإعراب، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالمنوفية، مودعة بمكتبة الكلية برقم (٣٢ نحو)، إعداد الدكتور/ عادل عبد الحميد عبد العزيز، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

ثانيًا: الكتب المطبوعة

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشَّرْجيّ الزَّبِيديّ، تحقيق الدكتور/ طارق الجنابي، طبعة دار عالم الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- الإبانة في اللغة العربية، لسَلَمة بن مسلم العَوْتَبِيّ الصُّحَاري، تحقيق د/

عبد الكريم خليفة، وآخرِين، طبعة وزارة التراث القومي والثقافة – مسقط – سلطنة عمان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور/ رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور/ رمضان عبد التواب، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- إرشاد السالك إلىٰ حل ألفية ابن مالك، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق الدكتور/ محمد بن عوض بن محمد السهلي، طبعة مكتبة أضواء السلف – الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤ م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، عني بتحقيقه/ محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق/ محمد مرعب، طبعة دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- الأضداد، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهد، طبعة عالم الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٥م.
- الإقليد شرح المفصل، لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجَنْدِيِّ، تحقيق ودراسة الدكتور/ محمود أحمد علي أبو كتة الدراويش، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت –

لبنان، بدون تاريخ.
- أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور/ فخر صالح سليمان قدارة، طبعة دار الجيل ببيروت، ودار عمار بعَمَّان، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة الدكتور/ محمود محمد الطناحي، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار الطلائع ٢٠٠٩م.
- أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة الدكتور/ كاظم بحر المرجان، طبعة عالم الكتب – بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- إيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق الدكتور/ محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٠هـ.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- البديع في علم العربية لابن الأثير الجزري، تحقيق ودراسة الدكتور/ فتحي أحمد علي الدين، مطبوعات جامعة أم القرىٰ، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة الدكتور/ عياد بن عيد الثبيتي، طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور/ رمضان عبد التواب، طبعة مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠.
- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، طبعة البابي الحلبي.
- تذكرة النحاة لأبي حيان، تحقيق الدكتور/ عفيف عبد الرحمن، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، حققه الأستاذ الدكتور/ حسن هنداوي، طبعة دار القلم بدمشق، ودار كنوز إشبيليا بالرياض، صدر منه إلىٰ الآن ثمانية عشر جزءًا.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، طبعة عام ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: السيد الشرقاوي، راجعه الدكتور/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- تصحيح الفصيح وشرحه، لابن دُرُسْتَوَيْه، تحقيق الدكتور/ محمد بدوي المختون، طبعة المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية – القاهرة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- التطور النحوي للغة العربية، للمستشرق الألماني برجستراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه الدكتور/ رمضان عبد التواب، طبعة مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- تعليق الفرائد علىٰ تسهيل الفوائد لبدر الدين الدماميني، تحقيق الدكتور/

محمد بن عبد الرحمن المفدىٰ، طبعة دار بساط، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- التفسير البسيط، للواحدي النيسابوري، طبعة عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠ هـ.
- تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، طبعة دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق الدكتور/ علىٰ فاخر، والدكتور/ جابر البراجة وآخرِين، طبعة دار السلام، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- توجيه اللمع لابن الخباز، تحقيق الأستاذ الدكتور/ فايز زكي محمد دياب، طبعة دار السلام بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق الأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن علي سليمان، طبعة دار الفكر العربي بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١.
- الجمل في النحو للخليل بن أحمد، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- الجنىٰ الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- حاشية الخضري علىٰ شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح/ يوسف الشيخ محمد البقاعي، طبعة دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- حاشية الدسوقي علىٰ مغني اللبيب لابن هشام. لمحمد عرفة الدسوقي.

مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة.
- حاشية الشمني علىٰ شرح الدماميني علىٰ مغني اللبيب، المسماة بالمصنف من الكلام علىٰ مغني ابن هشام، لتقي الدين أحمد بن محمد الشمني، المطبعة البهية بمصر، بدون طبعة أو تاريخ.
- حاشية الشهاب المسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي علىٰ تفسير البيضاوي، طبعة دار صادر – بيروت، بدون تاريخ.
- حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق محمود بن الجميل، طبعة مكتبة الصفا، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح/ عبد السلام محمد هارون، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة ١٩٩٩م.
- أبو الخطاب الأخفش الكبير حياته وجهوده، أ.د/ محمد إبراهيم محمد عبد الله، طبعة مطبعة الأمانة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام، لعلي بن لالي بالي بن محمد القسطنطيني الحنفي، تحقيق الدكتور/ حاتم صالح الضامن، طبعة عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط، طبعة دار القلم بدمشق، بدون طبعة أو تاريخ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية

بدمشق، بدون طبعة أو تاريخ.
- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق الدكتور/ حاتم صالح الضامن، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، طبعة دار القلم بدمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك المسمىٰ منهج السالك إلىٰ ألفية ابن مالك، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي المختون، طبعة دار هجر، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح، طبعة عالم الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- شرح الجمل لابن الفخار، تحقيق الدكتورة/ روعة محمد ناجي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.
- شرح الدماميني علىٰ مغني اللبيب، صححه وعلق عليه/ أحمد عزو عناية، طبعة مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب منتهىٰ الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، للشيخ محمد محيي

الدين عبد الحميد، طبعة مطبعة السعادة، الطبعة التاسعة ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.
- شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار التراث بالقاهرة، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- شرح الفصيح، لابن هشام اللخمي، تحقيق الدكتور/ مهدي عبيد جاسم، الطبعة الأولىٰ، طبعة دار عمار للنشر والتوزيع، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- شرح قواعد الإعراب، (شرح كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام)، لمحمد بن مصطفىٰ القُوجَوي، تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، طبعة دار الفكر المعاصر ببيروت، ودار الفكر بدمشق، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- شرح الكافية للرضي، تحقيق الدكتور/ إيميل بديع يعقوب، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- شرح الكافية لابن القواس، دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور/ علي الشوملي، طبعة دار الكندي ودار الأمل بالأردن، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ ٢٠٠م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي، طبعة دار المأمون للتراث، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل، لابن يعيش، طبعة مكتبة المتنبي بالقاهرة.

- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، طبعة دار الغرب الإسلامي، بدون تاريخ.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لمصنفها ابن الحاجب، تحقيق الدكتور/ جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، طبعة مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- شرح ابن الناظم علىٰ ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، طبعة دار العلم للملايين – بيروت الطبعة الرابعة ١٩٨٧.
- علل النحو، لمحمد بن عبد الله أبي الحسن الوراق النحوي (ت ٣٨١هـ)، تحقيق الدكتور/ محمود جاسم محمد الدرويش، طبعة مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ.
- العوامل المائة، للشيخ عبد القاهر الجرجاني، عني به: أنور بن أبي بكر الداغستاني، طبعة دار المنهاج، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- العين للخليل بن أحمد، تحقيق الدكتور/ عبد الله درويش، مطبعة العاني، بغداد ١٩٦٧م.
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز، تحقيق حامد محمد العبدلي، طبعة دار الأنبار – بغداد، بدون طبعة أو تاريخ.
- غلط الضعفاء من الفقهاء، لعبد الله بن بَرّي، تحقيق الدكتور/ حاتم صالح الضامن، طبعة عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- القاموس المحيط للفيروز آبادي، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- كتاب سيبويه، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمذاني، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، طبعة دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلىٰ محمد معوض، طبعة مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، طبعة دار الفكر المعاصر ببيروت، ودار الفكر بدمشق، الطبعة الأولىٰ ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- لسان العرب، لابن منظور، طبعة دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيىٰ ثعلب، شرح وتحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، طبعة دار المعارف بمصر، النشرة الثانية، بدون تاريخ.
- المحتسب لابن جني في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، والدكتور/ عبد الحليم النجار، والدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، طبعة المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- المدخل إلىٰ تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي، تحقيق الدكتور/ حاتم صالح الضامن، طبعة دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق/ محمد أحمد جاد

المولىٰ بك، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة مكتبة دار التراث، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق/ صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني – بغداد، بدون تاريخ.
- المساعد علىٰ تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرىٰ، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق الدكتور/ عبد الأمير محمد أمين الورد، طبعة عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- معاني القرآن للفراء، حقق الجزء الأول أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، والجزء الثاني محمد علي النجار، والجزء الثالث عبد الفتاح إسماعيل شلبي وراجعه علىٰ النجدي ناصف، طبعة دار السرور، بدون طبعة أو تاريخ.
- المغرب في ترتيب المعرب، للمُطَرِّزِيّ، طبعة دار الكتاب العربي، بدون طبعة أو تاريخ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د/ مازن المبارك، ود/ محمد علي حمد الله، طبعة دار الفكر – دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق الدكتور/ علي أبو ملحم، طبعة مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٣م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق إبراهيم بن موسىٰ الشاطبي، تحقيق مجموعة من العلماء، طبعة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة، الطبعة

الأولىٰ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبد الدين العيني، تحقيق: أ.د/ علي محمد فاخر، وأ. د/ أحمد محمد توفيق السوداني، ود/ عبد العزيز محمد فاخر، طبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق، ودار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- المقدمة الجُزُولية في النحو، لأبي موسىٰ الجُزُولي، تحقيق الدكتور/ شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرىٰ، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، طبعة دار الآفاق الجديدة – بيروت ، الطبعة الرابعة، ١٩٧٩م.
- منار الهدىٰ في بيان الوقف والابتدا، لأحمد بن عبد الكريم الأشموني، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، طبعة دار الحديث – القاهرة، ٢٠٠٨م.
- المنهاج في شرح جمل الزجاجي، ليحيىٰ بن حمزة العلوي، تحقيق د/ هادي عبد الله ناجي، طبعة مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- منهج السالك في الكلام علىٰ ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الأستاذ الدكتور/ علي محمد فاخر، والأستاذ الدكتور/ أحمد محمد السوداني، والأستاذ الدكتور/ عبد العزيز محمد فاخر، طبعة دار الطباعة المحمدية بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٣م.

- نتائج الفكر في النحو للسهيلي، حققه وعلق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علىٰ محمد معوض، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفيّ من لفظه وشرح أبياته وغريبه، للأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق الأستاذ رشيد بلحبيب، طبعة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- النهاية في شرح الكفاية، لابن الخباز، تحقيق ودراسة د/ عبد الجليل محمد عبد الجليل العبادي، طبعة الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث	٢٩٣٥
المقدمة	٢٩٣٩
التمهيد: مفهوم العاريَّة، وحديث النحاة عنها	٢٩٤٤
المبحث الأول: مواقع العاريَّة في الأبواب النحوية	٢٩٥٣
نقل الإعراب في الأسماء الستة	٢٩٣٥
نقل الإعراب في بابي التثنية والجمع	٢٩٦١
نقل الإعراب في الأفعال الخمسة	٢٩٦٣
استعارة الإعراب من صدر المركب المزجي إلىٰ عَجُزه	٢٩٦٦
انتقال الإعراب من الياء في (الذي) و(التي) إلىٰ ما قبلها إذا سمي بهما	٢٩٦٧
استعارة الإعراب من (أل) الموصولة إلىٰ صلتها	٢٩٧٠
نقل إعراب الوصف المنفي بـ (غير) إليها	٢٩٧٤
ظهور إعراب (لا) الوصفية علىٰ ما بعدها	٢٩٧٨
نقل إعراب الفاعل إلىٰ ما ينوب عنه بعد حذفه	٢٩٨٤
نقل الإعراب من المفعول المطلق إلىٰ ما ينوب عنه	٢٩٨٦
استعارة النصب من واو المعية إلىٰ المفعول معه	٢٩٨٩
استعارة إعراب المستثنىٰ بـ (إلا) إلىٰ (غير)	٢٩٩٩
ظهور إعراب (إلا) الوصفية علىٰ ما بعدها	٣٠٠١
نقل الإعراب في باب الجر علىٰ المجاورة	٣٠٠٦
نقل إعراب المضاف إلىٰ المضاف إليه بعد حذف المضاف	٣٠٠٩
نقل الإعراب من ياء المتكلم إلىٰ المضاف إليها	٣٠١٣

الموضوع	الصفحة
استعارة الإعراب من المتبوع إلىٰ التابع	٣٠١٨
نقل إعراب المعرف بـ (أل) إلىٰ (أيّ) في النداء	٣٠١٩
انتقال الإعراب في الاسم المرخم علىٰ لغة من لا ينتظر	٣٠٢١
نقل الإعراب من آخر الاسم إلىٰ تاء التأنيث	٣٠٢٤
نقل الإعراب من الاسم المنسوب إليه إلىٰ ياء النسبة	٣٠٢٦
نقل الإعراب من الهمزة المتطرفة إلىٰ ما قبلها بعد حذفها	٣٠٢٨
انتقال الإعراب في الاسم الثلاثي محذوف اللام	٣٠٣١
المبحث الثاني: عاريَّة الإعراب – الملامح والسمات	٣٠٣٣
أولًا: أسباب العاريَّة	٣٠٣٣
ثانيًا: أنواع العاريَّةِ	٣٠٣٩
ثالثًا: مكان العاريَّة	٣٠٤١
رابعًا: آثار العاريَّة	٣٠٤٦
الخاتمة	٣٠٥٠
قائمة بأهم المصادر والمراجع	٣٠٥٢
فهرس الموضوعات	٣٠٦٥